محاضرات مقرر دراسة الأسانيد

د. محمد أسود

دراسات اسلامية

2016 - 2017

المحاضرة الاولى

(ما تحتاجه دراسة الأسانيد من علم الجرح والتعديل -1)

وفيها ما يلي:

(أولًا) تمهيد

1- المقصود بدراسة الأسانيد والحكم على الحديث.

2- انقسام الحديث إلى سند ومتن.

3- تعريف السند (أو: الإسناد).

4- تعريف المتن.

5- قيمة السند وأهميته.

(ثانيًا) ما يُحتاج إليه من علم الجرح والتعديل وتراجم الرواة

1- الحاجة إلى علم الجرح والتعديل للحكم على رجال الإسناد، ومعرفة مرتبة الحديث.

2- شروط قبول الراوي.

3- بم تثبت العدالة؟

4- مذهب ابن عبد البر في ثبوت العدالة.

5- كيف يُعرف ضبط الراوي؟

6- هل يقبل الجرح والتعديل من غير بيان الأسباب؟

7- هل يثبت الجرح والتعديل بقولِ واحدٍ فقط من أهل العلم؟

8- اجتماع الجرح والتعديل في راوٍ واحد.

(أولًا) تمهيد

1- المقصود بدراسة الأسانيد والحكم على الحديث:

المقصود بدراسة الأسانيد هو: دراسة سلسلة رجال الإسناد؛

كيف ندرس رجال الأسانيد؟

1- بالرجوع إلى ترجمة كل منهم،

2- ومعرفة القوي والضعيف منهم بشكل عام،

3- ومعرفة أسباب القوة والضعف في كل منهم بشكل مفصل،

4- وكشف الاتصال أو الانقطاع بين رجال سلسلة الإسناد.

وكيف نكشف الاتصال أو الانقطاع بين رجال سلسلة الإسناد؟

1- بمعرفة مواليد الرواة ووفياتهم، ومعرفة تدليس بعض الرواة،

2- وبالاطلاع على أقوال أئمة الجرح والتعديل في أن فلانًا سمع من فلان، أو أن فلانًا لم يسمع من فلان،

3- وبمعرفة الصحابة والتابعين ؛ لتمييز المرسل من الموصول، والمرفوع من الموقوف.

إلى غير ذلك من الدراسة الدقيقة المبنية على العلم بأصول الجرح والتعديل ومعرفة الرواة.

والمقصود بالحكم على الحديث هو: تقرير النتيجة التي نتوصل إليها من خلال دراسة الإسناد؛

كأن نقول مثلًا: "هذا إسناد صحيح" ، أو: "هذا إسناد ضعيف"، أو: "هذا إسناد موضوع" ،

وذلك بحسب قواعد دقيقة وأصول محددة،

ولا يستطيع تطبيق هذه القواعد والأصول بشكل جيد إلا من: 1- تمرس في بحث الأسانيد مدة طويلة، 2- وعرف طريقة علماء هذا الشأن من خلال تلك الممارسة الطويلة.

هذا بالنسبة للحكم على إسناد الحديث.

أما الحكم على متن الحديث: فإنه يحتاج – زيادة على ما تقدم – إلى أمور أخرى مهمة؛

مثل: 1- النظر في ذلك المتن: هل فيه شذوذ أو علة قادحة؟

أو 2- هل روي بإسناد آخر أو أسانيد أخرى يمكن أن يتغير الحكم بسبب هذا الإسناد أو هذه الأسانيد الأخرى؟

والحكم على المتن هو كأن نقول: "هذا حديث صحيح" ، أو: "هذا حديث ضعيف" ، أو: "هذا حديث موضوع" ،

وهو أصعب وأدق من الحكم على الإسناد وحده،

ولذلك فلا يقوى عليه إلا الأئمة الجهابذة، أو من اشتغل بهذا العلم زمنًا طويلًا جدًّا، وكان له اطلاع واسع على الأسانيد والمتون.

2- انقسام الحديث إلى سند ومتن:

يتألف كل حديث من قسمين: سند ومتن،

ولا يُتَصور – في اصطلاح المحدثين – حديث إلا وفيه هذان القسمان.

أما ما نجده أحيانًا من المتون الحديثية المجموعة في بعض المصنفات، فهي أحاديث مجردة عن أسانيدها التي رويت تلك المتون بواسطتها،

وجردها بعض العلماء اختصارًا وتسهيلًا على طلبة العلم أو القراء أو العوام،

فمن أرادها بأسانيدها فعليه بالرجوع إلى أصولها التي أخذت منها.

3- تعريف السند (أو: الإسناد) :

أ- لغة:

المعتمَد. وسمي كذلك لأن الحديث يستند إليه ويعتمد عليه.

ب- اصطلاحا:

سلسلة الرجال الموصلة للمتن.

4- تعريف المتن:

أ- لغة:

ما صَلُب وارتفع من الأرض.

ب- اصطلاحاً:

ما ينتهي إليه السند من الكلام.

5- قيمة السند وأهميته:

الإسناد خصيصة فاضلة لهذه الأمة، وليست لغيرها من الأمم السابقة؛

ولذلك ضاعت وحُرّفت كتبها السماوية، كما ضاعت أخبار أنبيائها.

والعناية بالإسناد في نقل الأخبار سنة مؤكدة من سنن هذه الأمة؛

لذا يجب على المسلم أن يعتمد عليه في نقل الأحاديث والأخبار. قال ابن المبارك: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء" ، وقال الثوري: "الإسناد سلاح المؤمن ".

وتبرز قيمة الإسناد وأهميته في:

أ- تعريف الواقف عليه برجاله الذين يتألف منهم الإسناد، وذلك بالبحث عن أحوالهم في كتب تراجم الرواة.

ب- كما تظهر أهميته في معرفة اتصاله من انقطاعه.

ج- ولولا الإسناد ما عرفنا صحيح الأحاديث من مكذوبها، ولتجرأ على اختلاقها كل مبتدع وضال، ولصار الأمر كما قال ابن المبارك: "ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء" .

(ثانيًا) ما يُحتاج إليه من علم الجرح والتعديل

وتراجم الرواة

1- الحاجة إلى علم الجرح والتعديل للحكم على رجال الإسناد، ومعرفة مرتبة الحديث :

إن الحاجة ماسة جدا إلى علم الجرح والتعديل للحكم على رجال الإسناد ، وبالتالي لمعرفة مرتبة الحديث؛

لماذا؟

أنه لا يمكن أبدا دراسة الإسناد إلا بعد **معرفة قواعد الجرح والتعديل** التي اعتمدها أئمة هذا الفن ، ومعرفة شروط الراوي المقبول وكيفية ثبوت عدالته وضبطه، وما إلى ذلك من الأمور المتعلقة بهذه المباحث،

فلا يتصور أن يصل الباحث في الإسناد إلى نتيجة ما، مهما قرأ في كتب التراجم عن رواة هذا الإسناد، إذا لم يكن عارفا من قبل بـ:

قواعد الجرح والتعديل ،

ومعنى ألفاظهما في اصطلاح أهل هذا الفن ،

ومراتب هذه الألفاظ من أعلى مراتب التعديل إلى أدنى مراتب الجرح.

2- شروط قبول الراوي:

أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يُشترط فيمن يحتج بروايته شرطان أساسيان؛ هما:

أولا: العدالة:

ويعنون بها أن يكون الراوي:

1- مسلما،

2- بالغا،

3- عاقلا،

4- سليما من أسباب الفسق،

5- سليما من خوارم المروءة.

ثانيا: الضبط:

ويعنون به أن يكون الراوي:

1- غير سيئ الحفظ،

2- ولا فاحش الغلط،

3- ولا مخالفا للثقات،

4- ولا كثير الأوهام،

5- ولا مغفلا.

3- بم تثبت العدالة؟

تثبت العدالة بأحد أمرين:

الأول: إما بتنصيص مُعَدِّلَين عليها:

أي أن ينص علماءُ الجرحِ والتعديلِ أو أحدهم عليها في كتب الجرح والتعديل.

ثانيا: أو بالاستفاضة والشهرة:

أي باستفاضة عدالة الرواة واشتهارهم بالصدق واستقامة الأمر، ونباهة الذكر؛

مثل: مالك بن أنس، والسُّفْيَانَيْن، والأوزاعي، والليث بن سعد، وغيرهم.

فهؤلاء وأمثالهم لا يُحتاج تعديلُهم إلى سؤال أئمة الجرح والتعديل عنهم.

4- مذهب ابن عبد البر في ثبوت العدالة:

رأيُ ابنِ عبد البر حافظِ المغرب أن:

كلَّ حاملِ علمٍ معروف العناية به، فإن أمره محمول على العدالة، حتى يتبين جرحه، ولا نحتاج إلى أن نسأل عن عدالته.

دليله؟

واحتج بحديث: «يحمل هذا العلمَ من كل خلفٍ: عُدولُه؛ ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين».

الرد على هذا الرأي:

وقوله هذا غير مَرْضيّ عند العلماء؛ لماذا؟

أ- لأن الحديث لم يصحَّ،

ب- وعلى فرض صحته فيكون معناه: (**لِيحملْ** هذا العلم من كل خلف عدوله)،

فيكون المراد: الأمر، لا الإخبار.

بدليل أنه يوجد من يحمل هذا العلم وهو غير عدل.

5- كيف يُعرف ضبط الراوي؟

يعرف ضبط الراوي **بموافقة الثقات المتقنين في الرواية:**

أ- فإن وافقهم في روايته؛ فهو ضابط،

ولا تضر مخالفته النادرة أو القليلة لهم.

ب- لكن إذا كثرت مخالفته لهم؛ اختل ضبطه، ولم يُحتجَّ به.

6- هل يقبل الجرح والتعديل من غير بيان الأسباب؟

أ- أما التعديل؛ فيقبل من غير بيان سببه على المذهب الصحيح المشهور؛ لماذا؟

لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها؛

إذ يحتاج المعدل أن يقول مثلاً: لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا، فيعدد جميع ما يفسق بفعله أو بتركه، وذلك شاق جدًا.

أو يقول: هو يفعل كذا ويفعل كذا، فيعدد جميع ما يزكو بفعله أو بتركه، وذلك شاق جدًّا أيضًا.

ب- وأما الجرح فلا يُقبل إلا مفسرا مُبَيَّنَ السببِ؛ لماذا؟

1- لأنه لا يصعب ذكر سببه،

2- ولأن الناس يختلفون في أسباب الجرح؛ فقد يُجرِح أحدُهم بما ليس بجارح عند آخر.

قال ابن الصلاح:

«وهذا ظاهر مُقَرَّرٌ في الفقه وأصوله،

وذكر الخطيب الحافظ **أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده؛** مثل: البخاري ومسلم وغيرهما،

ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم؛ كعكرمة مولى ابن عباس -رضي الله عنهما-، وكإسماعيل بن أبي أويس، وعاصم بن علي، وعمرو بن مرزوق وغيرهم،

واحتجَّ مسلم بسويد بن سعيد وجماعة اشتهر الطعن فيهم،

وهكذا فعل أبو داود السجستاني؛

وذلك دالٌّ على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه».

<u>تعليق على كلام ابن الصلاح:</u>

بين طريقة البخاري في انتقاء الأحاديث وطريقة مسلم بون شاسع.

فالبخاري ينتقي من صحيح مرويات هؤلاء المذكورين.

أو أنه لا يخرج لهم في الأحكام؛ كفليح بن سليمان وغيره من الرواة.

أما مسلم فإن سويد بن سعيد المذكور لا يُنتقى من مروياته؛ لأن سويدا ضعيف عند الجمهور، وقد كذبه ابن معين.

ولكن الأحاديث التي رواها عنه وعمن كان مثله هي عنده لكن بنزول؛ أي هي ثبتت صحتها من طريق الثقات عند مسلم، وإنما خرجها من حديث سويد؛ لأن إسناد سويد عالٍ.

7- هل يثبت الجرح والتعديل بقولِ واحدٍ فقط من أهل العلم؟

أ- القول الصحيح: أنه يثبت الجرح بقول واحد من أهل الجرح والتعديل، ولو كان عبدا أو امرأة،

ب- وقيل: لا بد من اثنين؛ كالشهادة،

وهذا القول ضعيف، غير معتمد.

8- اجتماع الجرح والتعديل في راوٍ واحد:

- إذا اجتمع في راو واحد الجرح والتعديل:

أ- فالمعتمد أنه:

1- يُقدَّم الجرحُ على التعديل: إذا كان الجرح مفسرًا،

2- يُقدَّم التعديل على الجرح: إذا كان الجرح مبهمًا غير مفسر.

ب- وقيل:

إن زاد عدد المعدلين على الجارحين؛ قدم التعديل.

لكن هذا القول غير معتمد.

المحاضرة الثانية

(ما تحتاجه دراسة الأسانيد من علم الجرح والتعديل -2)

وفيها ما يلي:

- تمهيد.

- مراتب الجرح والتعديل وألفاظها وأحكامها:

(أولًا) مراتب ألفاظ التعديل وحكمها.

(ثانيًا) مراتب ألفاظ الجرح وحكمها.

تمهيد :

- قسم **ابن أبي حاتم** (ت327هـ) في مقدمة كتابه : «الجرح والتعديل» كُلًّا من ألفاظ الجرح والتعديل إلى أربع مراتب ، وبيَّن حكم كل مرتبة منها ،

حيث قال في شأن مراتب التعديل:

«وجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى: (1) فإذا قيل للواحد: إنه ثقة، أو متقن، أو ثبت، **فهو ممن يُحتج بحديثه،**
(2) وإذا قيل له: إنه صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، **فهو ممن يُكتب حديثه ويُنظر فيه، وهي المنـزلة الثانية**.

(3) وإذا قيل: شيخ، **فهو بالمنـزلة الثالثة**، يُكتب حديثه ويُنظر فيه، إلا أنه دون الثانية، (4) وإذا قيل: صالح الحديث، **فإنه يكتب حديثه للاعتبار**».

ثم زاد **الذهبي**(ت748هـ) وبعده **العراقي** (ت806هـ) مرتبة على مراتب التعديل هي أعلى من المرتبة الأولى عند ابن أبي حاتم،

وهي ما كرر فيه لفظ التوثيق؛ مثل: ثِقَةٌ ثِقَةٌ، أو: ثقة حجة،

حيث قال الذهبي:

«أعلى العبارات في الرواة المقبولين: ثبت حجة، وثبت حافظ، وثقة متقن، وثقة ثقة».

وقال العراقي:

«وأما تمييز الألفاظ التي زدتها على كتاب ابن الصلاح، فهي المرتبة الأولى بكمالها».

ثم زاد الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت852هـ) مرتبة أعلى من المرتبة التي زادها الحافظان الذهبي والعراقي،

وهي صيغة التفضيل؛ مثل: أوثق الناس، أو: أثبت الناس.

حيث قال: «مُن أكد مدحه إما بـ (أفعل) كـ (أوثق الناس) أو بتكرير الصفة لفظًا كـ (ثقة ثقة) أو معنًى كـ (ثقة حافظ)».

فصارت مراتب التعديل ستًا.

أما مراتب الجرح الأربع عند ابن أبي حاتم، فهي كما قال:

«1- وإذا أجابوا في الرجل بليّن الحديث، فهو ممن يُكتب حديثه ويُنظر فيه اعتبارًا.

2- وإذا قالوا: ليس بقوي، فهو بمنزلة الأول في كتبة حديثه، إلا أنه دونه.

3- وإذا قالوا: ضعيف الحديث، فهو دون الثاني، لا يطرح حديثه، بل يُعتبر به

4- وإذا قالوا: متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب، فهو ساقط الحديث، لا يُكتب حديثه، وهي المنزلة الرابعة».

وكذلك زاد العلماء على ابن أبي حاتم في مراتب الجرح مرتبتين أخريين،

فصارت مراتب الجرح ستًّا أيضًا، وإليك هذه المراتب مع ألفاظها:

<u>مراتب الجرح والتعديل وألفاظها وأحكامها</u>

(أولًا) مراتب ألفاظ التعديل وحكمها:

(أ) مراتب ألفاظ التعديل :

1- ما دلَّ على المبالغة في التوثيق ، أو كان على وزن (أَفْعَل) - وهي أرفع المراتب - :

مثل أن يقال في الراوي: (فلان إليه المنتهى في التثبت)،

أو: (فلان أثبت الناس)،

أو: (فلان أوثق الناس)،

أو: (أوثق الخلق)،

أو: (أوثق من أدركت من البشر).

وهذه ألفاظ إنما تقال في حق نفر قليل جدًّا من أهل العلم الكبار؛ أمثال: الإمام أحمد، ومالك، وسفيان بن عيينة، وسفيان الثوري، والزهري، وغيرهم من هؤلاء الأعلام الكبار.

2- ثم ما تأكد بصفة أو صفتين من صفات التوثيق :

مثل أن يقال في الراوي: (ثقة ثقة) ،

أو: (ثقة ثبت)،

أو: (ثبت حجة)،

أو: (ثقة مأمون)،

أو: (ثقة حافظ).

3- ثم ما عُبِّرَ عنه بصفة دالة على التوثيق من غير توكيد :

مثل أن يقال في الراوي: (ثقة) ،

أو: (حُجَّة).

أو: (كأنه مصحف)،

أو: (عدل ضابط).

4- ثم ما دل على التعديل من دون إشعار بالضبط:

مثل أن يقال في الراوي: (صدوق) ،

أو: (مَحَله الصدق)،

أو: (مأمون)،

أو: (خيار).

وكذلك: (لا بأس به)،

لكن العبارة الأخيرة – أي: (لا بأس به) – تعد من ألفاظ هذه المرتبة عند غير ابن معين ، فإن (لا بأس به) إذا قالها ابن معين في الراوي فهو عنده ثقة .

5- ثم ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التجريح:

مثل أن يقال في الراوي: (فلان شيخ)،

أو: (روى عنه الناس)،

أو: (إلى الصدق ما هو)،

أو: (وسط)،

أو: (شيخ وسط).

6- ثم ما أَشْعَر بالقرب من التجريح:

مثل أن يقال في الراوي: (فلان صالح الحديث)،

أو: (يُكْتَبُ حديثه)،

أو: (يعتبر به)،

أو: (مقارب الحديث)،

أو: (صالح).

(ب) حكم هذه المراتب :

1- أما المراتب الثلاث الأولي :

(وهي: 1- ما دلَّ على المبالغة في التوثيق ، أو كان على وزن «أَفْعَل».

2- ما تأكد بصفة أو صفتين من صفات التوثيق.

3- ما عُبِّرَ عنه بصفة دالة على التوثيق من غير توكيد).

فيُحْتَجُّ بأهلها ، وإن كان بعضهم أقوي من بعض.

2- وأما المرتبة الرابعة والخامسة :

(وهما: 4- ما دل على التعديل من دون إشعار بالضبط.

5- ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التجريح).

فلا يحتج بأهلهما، ولكن يُكْتَبُ حديثُهم ويُخْتَبَرُ.

وإن كان أهل المرتبة الخامسة دون أهل المرتبة الرابعة.

أي : يختبر ضبطهم؛

وكيف يختبر ضبطهم؟ بعرض حديثهم على أحاديث الثقات الضابطين؛ فإن وافقهم احتُج بحديثهم ، وإلا فلا.

فظهر من ذلك أن من قيل فيه: (صدوق) من الرواة لا يحتج بحديثه قبل الاختبار.

وقد وهم من قال: إن من قيل فيه (صدوق) فحديثه حسن؛ لأن الحديث الحسن من نوع المحتج به.

وعلى ذلك أئمة الجرح والتعديل وحفاظ الحديث.

3- وأما أهل المرتبة السادسة :

(وهي: ما أَشْعَر بالقرب من التجريح).

فلا يحتج بأهلها، ولكن يكتب حديثهم للاعتبار فقط دون الاختبار؛

لماذا؟ وذلك لظهور أمرهم في عدم الضبط.

(ثانيًا) مراتب ألفاظ الجرح وحكمها:

(أ) مراتب الجرح وألفاظها :

1- ما دل على التليين - وهي أسهلها في الجرح - :

مثل أن يقال في الراوي: (فلان لَيِّنُ الحديث) ،

أو : (فيه مَقال)،

أو : (في حديثه ضعف)،

أو : (ليس بذاك)،

أو : (ليس بمأمون).

2- ثم ما صُرِّح بعدم الاحتجاج به وشبهه :

مثل أن يقال في الراوي: (فلان لا يحتج به)،

أو : (ضعيف)،

أو : (له مناكير)،

أو : (واهٍ)،

أو : (ضعفوه).

3- ثم ما صرح بعدم كتابة حديثه ونحوه :

مثل أن يقال في الراوي: (فلان لا يكتب حديثه) ،

أو : (لا تحل الراوية عنه) ،

أو : (ضعيف جدًّا) ،

أو : (واهٍ بمَرَّةٍ)،

أو : (طرحوا حديثه).

4- ثم ما فيه اتهام بالكذب أو نحوه :

- بادئ ذي بدء: متى يتهم الراوي بالكذب؟

إذا ظهر منه أحد أمرين؛ هما:

أ- أن لا يُروي الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفًا للقواعد المعلومة.

ب- أن يُعْرَف بالكذب في كلامه العادي، لكن لم يظهر منه الكذب في الحديث النبوي.

وألفاظ هذه المرتبة أن يقال في الراوي مثلًا : (فلان متهم بالكذب) ،

أو : (متهم بالوضع) ،

أو : (يسرق الحديث) ،

أو : (فلان ساقط) ،

أو : (متروك) ،

أو : (ليس بثقة).

5) - ثم ما دل على وصفه بالكذب ونحوه :

- والمراد هنا أنه تحقق كذبه في حديث النبي ρ.

وألفاظ هذه المرتبة أن يقال في الراوي مثلًا : (كذاب) ،

أو : (دجال) ،

أو : (وضاع) ،

أو : (يكذب) ،

أو : (يضع.

6- ثم ما دل على المبالغة في الكذب -وهي أسوأ مراتب الجرح- :

مثل أن يقال في الراوي: (فلان أكذب الناس) ،

أو : (إليه المنتهى في الكذب) ،

أو : (هو ركن الكذب) ،

أو : (هو معدن الكذب) ،

أو : (إليه المنتهى في الوضع) .

(ب) حكم هذه المراتب :

1- أما أهل المرتبتين الأُولَيَيْنِ :

(وهما: 1- ما دل على التليين.

2- ما صُرِّح بعدم الاحتجاج به وشبهه).

فإنه لا يحتج بحديثهم طبعا ،

لكن يكتب حديثهم للاعتبار فقط ،

وإن كان أهل المرتبة الثانية دون أهل المرتبة الأولى.

2- وأما أهل المراتب الأربع الأخيرة :

(وهي: 3- ما صرح بعدم كتابة حديثه ونحوه.

4- ما فيه اتهام بالكذب أو نحوه.

5- ما دل على وصفه بالكذب ونحوه.

6- ما دل على المبالغة في الكذب).

فلا يحتج بحديثهم ، ولا يكتب ، ولا يعتبر به ؛ لأنه لا يصلح لأن يتقوى بغيره ، أو يقوي غيره.

المحاضرة الثالثة

(أنواع الكتب المؤلفة في الرجال -1)

لمحة تاريخية

لقد قام علماء الحديث بتصنيف أنواع عديدة من المصنفات في تراجم الرجال وتاريخهم،

وكانت غايتهم الأولى من هذه المؤلفات الكثيرة هي خدمة السنة المطهرة، وذب الافتراء عنها،

وذلك بحصر أسماء جميع من تعرض لرواية السنة المشرفة ونقل نصوصها، ثم الكلام عنهم وعن حياتهم تفصيلًا، من جميع النواحي من حياة الراوي، لا سيما فليما يتعلق بتوثيق الراوي وتجريحه.

ووجه خدمة علماء الحديث السنة النبوية بهذه المصنفات وذب الكذب عنها هو: معرفة حال رواة الحديث، وتمييز القوي من الضعيف، والصادق من الكاذب من الرواة.

وذلك أن أعداء الإسلام لم يستطيعوا مقاومة الإسلام وأفكاره علنًا، فعمدوا إلى طريقة خفية خبيثة في عداء الإسلام وهدم دعائمه ، ألا وهي استعمال الكذب والدس على لسان النبي ρ ، بشكل أحاديث يختلقها ويضعها بعض الملحدين والزنادقة وغيرهم من الزنادقة وغيرهم من الحاقدين على الإسلام، فتنبه علماء الحديث إلى هذا المكر الخبيث، فقاموا بتأليف هذه المصنفات في الرجال.

فكشفوا فيها حال المدسوسين الوضاعين، فتعروا أمام الناس بقبيح أفعالهم ،

فاجتنب المسلمون مروياتهم،

بل قُتِل بعض كبارهم على يد بعض خلفاء المسلمين،

وجعل الله كيدهم في نحورهم، وأحاق مكرهم السيئ بهم.

وقد بذل العلماء في هذه المصنفات جهودًا جبارة مضنية،

تشهد لهم هذه الجهود على مر الأيام والدهور بـــ :

- صبرهم ومهارتهم،

- وتفانيهم العجيب في خدمة دينهم، والذب عن سنة نبيهم ρ .

وقد تفننوا في تنويع هذه المصنفات وتقسيمها وتفريعها:

فمن مصنفات خاصة بمعرفة الصحابة، إلى كتب على نظام الطبقات،

ومن كتب مرتبة على الحروف، إلى كتب خاصة برجال بعض البلدان،

ومن كتب خاصة بالثقات أو الضعفاء، إلى مصنفات عامة لجميع الأنواع،

ومن كتب خاصة برجال بعض كتب الحديث ، إلى تصانيف في رجال عامة رواة الحديث،

ومن كتب في معرفة الكنى والألقاب، إلى غيرها من المصنفات في كل باب.

وسنذكر فيما يلي:

أشهر أنواع المصنفات في علم الرجال التي تهمنا في فن التخريج،

ثم نذكر من كل نوع أسماء أشهر المصنفات لا سيما المطبوع منها؛ لأنه هو الذي يمكن الاستفادة منه في التخريج بالنسبة لأكثر الباحثين،

ثم نُعَرِّف بأهم هذه المصنفات،

ونبين قيمتها،

ونوضح مناهج مؤلفيها فيها بإيجاز إن شاء الله تعالى.

أشهر أنواع المصنفات في الرجال:

1- المصنفات في معرفة الصحابة.

2- المصنفات في الطبقات.

3- المصنفات في رواة الحديث عامة.

4- المصنفات في رجال كتب مخصوصة.

5- المصنفات في الثقات خاصة

6- المصنفات في الضعفاء خاصة.

7- المصنفات في رجال بلاد مخصوصة.

أولًا: المصنفات في معرفة الصحابة

أ- الصحابي هو : من لَقِيَ النبيَّ - صلى الله عليه وسلم – مسلمًا ، ومات على الإسلام ، ولو تخللت ذلك رِدَّةٌ على الأصح.

ب- بم تعرف صحبة الصحابي ؟

تعرف الصحبة بأحد أمور خمسة ، وهي:

1- التواتر: كأبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب، وبقية العشرة المبشرين بالجنة.

2- الشهرة : كـ: ضِمَام بن ثَعْلَبة ، وعُكاشة بن مِحْصَن.

3- إخبار صحابي.

4- إخبار ثقة من التابعين .

5- إخبارُه عن نفسه إن كان عَدْلا، وكانت دعواه مُمْكِنة.

ج- تعديل جميع الصحابة:

الصحابة - رضي الله عنهم - كلهم عدول ؛

سواء من لابس الفتن منهم أم لا،

وهذا بإجماع من يعتدُّ به.

ومعنى عدالتهم : أي تجنُّبُهم تعمد الكذب في الرواية والانحراف فيها ، بارتكاب ما يوجب عدم قبولها ،

فينتج عن ذلك : قبول جميع رواياتهم من غير تكلف البحث عن عدالتهم.

- **أهمية التصنيف في معرفة تراجم الصحابة وفائدته:**

لا شك أن التصنيف في معرفة تراجم الصحابة أمر مهم مفيد من نواح كثيرة،

لكنَّ أهمَ هذه الفوائد هو:

معرفة الحديث المرسل من الحديث الموصول؛

لأن من لا يعرف الشخص الذي يُضيف الكلام إلى النبي ρ في منتهى الإسناد أهو صحابي أم تابعي لا يستطيع معرفة هل ذلك الحديث موصول أو مرسل؟

والمصنفات المفردة في تراجم الصحابة كثيرة.

أشهرها ما يلي:

1- «الاستيعاب في معرفة الأصحاب»: لابن عبد البر الأندلسي.

2- «أسد الغابة في معرفة الصحابة»: لابن الأثير الجزري.

3- «الإصابة في تمييز الصحابة»: للحافظ ابن حجر العسقلاني.

1- «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البر الأندلسي، أبي عمر يوسف بن عبد الله القرطبي (ت 463 هـ).

- هذا الكتاب **من أَجلِّ كتب معرفة الصحابة.**

- لكن مؤلفه **كَدَّرَه بإيراده كثيرًا مما شجر بين الصحابة،**

- وسماه بـ: "الاستيعاب"؛ لظنه أنه استوعب الأصحاب،

- لكنه **فاته شيء كثير منهم.**

- وعدد تراجم الصحابة التي أوردها فيه بلغت 3500 ترجمة،

- وقد رتب أسماء الصحابة على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول من الاسم، لكنه لم يهتم بعد ذلك بباقي الحروف،

فجاء مثلًا في حرف الجيم من اسمه (جبير) قبل من اسمه (جبلة).

ثم ذكر بعد الانتهاء من الأسماء من اشتهر بكنيته، **ورتب الكنى على الحروف أيضًا،**

- ثم ذكر أسماء الصحابيَّات، ثم من اشتهرت منهن بكنيتها.

2- «أسد الغابة في معرفة الصحابة» : لابن الأثير الجزري، أبي الحسن علي بن محمد (ت 630 هـ):

- هذا الكتاب في معرفة أسماء الصحابة نفيس جدًّا،

- بذل مؤلفه فيه جهدًا كبيرًا في جمعه وتهذيبه وترتيبه،

- اشتمل الكتاب على 7554 نفسًا،

- قد رتب الأسماء ترتيبًا دقيقًا:

فرتبهم على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول والثاني إلى آخر الاسم،

وكذلك بالنسبة لاسم الأب والجد والقبائل أيضًا.

- وبعد ترتيب الأسماء ذكر الكنى مرتبةً،

- ثم النساء كذلك.

- وقد ذكر في أول كل ترجمة حروفًا مقطعة رموزًا لأسماء من تقدمه من المصنفين الذين ذكروا هذا الصحابي في مصنفاتهم.

- وهذه الرموز أربعة، هي:

(د) لابن منده، وهو أبو عبد الله محمد بن يحيى (ت 301 هـ).

(ع) لأبي نعيم الأصفهاني، أحمد بن عبد الله (ت 430 هـ)،

(ب) لابن عبد البر ، وهو أبو عمر يوسف بن عبد الله القرطبي (ت 463 هـ).

(س) لأبي موسى المديني، محمد بن عمر (ت 581 هـ).

- ثم ذكر في نهاية كل ترجمة أسماء المصنفين الذين ذكروا صاحب الترجمة؛ وذلك خشية أن تسقط تلك الحروف.

3- «الإصابة في تمييز الصحابة» للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت852 هـ) :

- هذا الكتاب هو أجمع كتاب في أسماء الصحابة وأشمله،

- وقد اطلع مؤلفه على كتب من تقدمه في هذا النوع من التصنيف، واستفاد منها:

فهذبها ورتبها، وتجنب ما فيها من أوهام وزاد عليها زيادات رآها في بعض طرق الحديث أو المصنفات الأخرى، فجاء كتاباً حافلًا نافعًا.

- بلغ عدد التراجم في هذا الكتاب اثني عشر ألفًا ومائتين وسبعًا وستين (12267) ترجمة،

منها تسعة آلاف وأربعمائة وسبع وسبعون (9477) ترجمة لمن عُرفوا بأسمائهم من الرجال،

ومنها ألف ومائتان وثمان وستون (1268) ترجمة لمن عُرفوا بكناهم،

ومنها ألف وخمسمائة واثنان وعشرون (1522) ترجمة لأسماء وكنى النساء.

- وقد رتبه ترتيبًا دقيقًا على حروف المعجم كما فعل ابن الأثير،

- ورتب الأسماء ثم الكنى للرجال، ثم أسماء النساء، ثم كناهن.

- إلا أنه أتى بتقسيم جديد لكل حرف في الاسم أو الكنية زيادة على الترتيب على حروف المعجم، إذ إنه قسم كل حرف إلى أربعة أقسام؛ هي:

القسم الأول: فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه، أو عن غيره، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان.

وهذا القسم هو أكبر الأقسام بكثير.

القسم الثاني: فيمن ذكر في الصحابة من الأطفال الذين ولدوا في عهد النبي ρ لبعض الصحابة، ممن مات ρ وهو دون سن التمييز.

القسم الثالث: فيمن ذكر في الكتب المتقدمة عن زمن الحافظ ابن حجر من المخضرمين، الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبي ρ ولا رأوه، وهؤلاء ليسوا صحابة بالاتفاق، وإنما ذكروا؛ لمقاربتهم لطبقة الصحابة.

القسم الرابع: فيمن ذُكر في الكتب المتقدمة في أسماء الصحابة على سبيل الوهم والغلط، مع بيان ذلك الوهم والغلط.

فينبغي لقارئ هذا الكتاب التنبه إلى كل قسم عند البحث عن اسم صحابي؛

ليعرف إن هذا الشخص صحابيًّا أم ليس بصحابي.

المحاضرة الرابعة

(أنواع الكتب المؤلفة في الرجال -2)

أشهر أنواع المصنفات في الرجال:

1- المصنفات في معرفة الصحابة.

وهذه انتهينا منها.

2- المصنفات في الطبقات.

3- المصنفات في رواة الحديث عامة.

4- المصنفات في رجال كتب مخصوصة.

5- المصنفات في الثقات خاصة

6- المصنفات في الضعفاء خاصة.

7- المصنفات في رجال بلاد مخصوصة.

ثانيًا: كتب الطبقات

- تعريف الطبقة:

أ- لغة: القوم المتشابهون.

ب- اصطلاحًا: قوم تقاربوا في السن والإسناد، أو في الإسناد فقط.

ومعنى التقارب في الإسناد: أن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الآخر، أو يقاربوا شيوخه.

- من فوائد معرفة الطبقات:

- الأمن من تداخل المتشابهين في اسم، أو كنية، ونحو ذلك؛ لأنه قد يتفق اسمان في اللفظ ، فيظن أن أحدهما هو الآخر، فيتميز ذلك بمعرفة طبقة كل واحد منهما.

- هذا النوع من الكتب يشتمل على تراجم الشيوخ طبقة بعد طبقة، وعصرًا بعد عصر إلى زمن المؤلف.

- أنواع المصنفات في الطبقات:

1- منها في طبقات الرجال عامة،

2- ومنها في طبقات أناس مخصوصين كـ:

«طبقات **الحفاظ**» للذهبي،

و «طبقات **القراء**» لأبي عمرو،

و «طبقات **الشافعية**» للسبكي، وغيرها.

وسنذكر أشهر كتب الطبقات في الرجال عامة، وفي الحديث خاصة؛ لأنها هي التي تهمنا في مجال البحث في أسانيد الرواة أكثر من غيره.

1- «الطبقات الكبرى» : لابن سعد:

أ- مؤلف الكتاب:

هو: محمد بن سعد **كاتب الواقدي** (ت 230 هـ):

ب- موضوع الكتاب:

جمع المؤلف في هذا الكتاب تراجم الصحابة والتابعين فمن بعدهم إلى زمنه، فأجاد وأفاد.

وقد طُبِع الكتاب أول مرة في ثمانية مجلدات:

- خصص **المجلد الأول** للسيرة النبوية الشريفة،

- وخصص **المجلد الثاني** لغزوات النبي ρ ، وذكر مرض موته ووفاته،

ثم ذكر من كان يفتي بالمدينة،

ومن جمع القرآن من أصحاب رسول الله ρ على عهده وبعده،

ثم ذكر من كان يفتي بالمدينة بعد أصحاب الرسول ρ.

- وخصص **المجلد الثالث** لتراجم البدريين من المهاجرين والأنصار.

- وخصص **المجلد الرابع** لتراجم المهاجرين والأنصار ممن لم يشهدوا بدرًا ولهم إسلام قديم، وللصحابة الذين أسلموا قبل فتح مكة.

- وخصص **المجلد الخامس** لذكر التابعين من أهل المدينة،

والصحابة الذين نزلوا مكة والطائف واليمن واليمامة والبحرين،

ثم من كان بعد هؤلاء الصحابة في تلك المدن من التابعين فمن بعدهم.

- وخصص **المجلد السادس** للكوفيين من الصحابة،

ثم من كان في الكوفة بعدهم من التابعين،

فمن بعدهم من أهل الفقه والعلم إلى زمنه.

- وخصص **المجلد السابع** لمن نزل أصقاعًا وبلادًا كثيرة من الصحابة،

ومن بعدهم من التابعين وأتباعهم إلى زمنه.

لكنه أكثر ذكر من نزل البصرة والشام ومصر،

وأما باقي البلاد فذكر منها عددًا قليلًا،

- وخصص **المجلد الثامن** للنساء الصحابيات فقط.

ج- قيمة كلام ابن سعد في الجرح والتعديل:

اعتبر العلماء كلام ابن سعد في الجرح والتعديل مقبولًا؛

لذا يعتبر كتابه هذا مصدرًا معتمدًا من مصادر تراجم رجال الحديث.

2- «تذكرة الحفاظ»: للإمام الذهبي:

أ- مؤلف الكتاب:

أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت 874 هـ).

ب- موضوع الكتاب:

- هذا الكتاب خصصه مؤلفه **لطبقات حفاظ الحديث فقط،** فترجم للحفاظ ومن يرجع إليهم في التوثيق والتضعيف.

فقال -رحمه الله- في مقدمته:

«هذه تذكرة بأسماء معدلي حملة العلم النبوي، ومن يُرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتضعيف، والتصحيح والتزييف».

ج- الفترة الزمنية التي ترجم لحفاظها:

- ذكر الذهبي في هذا الكتاب: مشاهير حملة السنة وأصحاب الاجتهاد في الجرح والتعديل **من طبقة الصحابة إلى طبقة شيوخه.**

د- عدد الطبقات في الكتاب:

قسم الذهبي هؤلاء المشاهير إلى **إحدى وعشرين طبقة** في كتابه هذا.

هـ- عدد التراجم في الكتاب:

بلغ عدد التراجم في هذا الكتاب ست وسبعين ومائة وألف **(1176) ترجمة.**

و- أهمية الكتاب:

وهذا الكتاب مفيد جدًّا في معرفة مشاهير حملة السنة في كل طبقة من عصر الصحابة إلى عصر الذهبي؛ أي: إلى منتصف القرن الثامن.

ز- التذييل على الكتاب:

وقد ذَيَّل على هذا الكتاب تتميمًا للفائدة ثلاثة من العلماء الكبار، هم:

أ- الحسيني المتوفى سنة 765 هـ.

ب- وابن فهد المكي المتوفى سنة 871 هـ.

ج- وجلال الدين السيوطي المتوفى سنة 911 هـ.

فَجُمِعَ في هذا الكتاب مع ذيوله الثلاثة تراجم مشاهير حملة السنة وحفاظها من القرن الأول إلى أوائل القرن العاشر.

ثالثًا: كتب رواة الحديث عامة

أ- موضوع هذه الكتب:

هذه الكتب اشتملت على تراجم رواة الحديث عامة؛ أي:

* أنها لم تختص بتراجم رجال كتب خاصة،

* كما أنها لم تختص بتراجم الثقات وحدَهم، أو الضعفاء وحدَهم، وإنما كانت عامة في تراجم رواة الحديث.

ب- أشهر هذه الكتب: هي:

1- «التاريخ الكبير» : للإمام البخاري محمد بن إسماعيل (ت 256 هـ).

2- «الجرح والتعديل» : لابن أبي حاتم الرازي عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (ت 327 هـ).

1- «التاريخ الكبير» : للإمام البخاري:

أ- مؤلف الكتاب:

أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت 256 هـ).

ب- حجم الكتاب:

هذا الكتاب كبير فعلًا، فقد اشتمل على خمسة عشر وثلاثمائة واثني عشر ألف (12315) ترجمة، كما في النسخة المطبوعة المرقَّمة.

ج- منهج ترتيب البخاري للكتاب:

1- رتبه البخاري على حروف المعجم :

لكن بالنسبة للحرف الأول من الاسم والحرف الأول من اسم الأب ،

2- بدأ الكتاب بأسماء المحمدين؛

لشرف اسم النبي ρ .

3- قَدَّمَ في كل اسم: أسماء الصحابة أولًا،

بدون النظر إلى أسماء آبائهم.

4- ثم ذكر بعد أسماء الصحابة في كل اسم: بقية الأسماء؛

ملاحِظًا ترتيب أسماء آبائهم.

وإليك ما قاله البخاري في مقدمة كتابه هذا:

(هذه الأسماء وضعت على "أ, ب، ت، ث" ،

وإنما بُدِئَ بـ"محمد" من بين حروف "ألفباء" لحال النبي ρ؛ لأن اسمه "محمد" ρ.

فإذا فُرِغَ من المحمدين؛ ابتُدِئَ في الألف، ثم الباء، ثم التاء، ثم الثاء،

ثم ينتهي بها إلى آخر حروف الألف باء، وهي: "الياء"

والميم" تجيئك في موضعها،

ثم هؤلاء المحمدون على "ألف باء" على أسماء آبائهم؛ لأنها قد كثرت،

إلا نحوًا من عشرة أسماء؛ فإنها ليست على "ألف باء"؛ لأنهم من أصحاب النبي ρ).ـ

د- ألفاظ الجرح والتعديل عند البخاري:

يذكر البخاري ألفاظ الجرح والتعديل:

1- ورع البخاري في عبارات الجرح:

يستعمل البخاري عبارات لطيفة في الجرح فيقول مثلاً: **(فيه نظر)** أو: **(سكتوا عنه).**

وأشد ما يقوله من العبارات في الجرح: **(منكر الحديث).**

2- اصطلاح البخاري في هذه العبارات:

- اصطلاح البخاري في هذه العبارات هو أنه يقول: **(فلان فيه نظر)** ، أو: **(فلان سكتوا عنه)** : فيمن تركوا حديثه.

- وأما إذا قال: **(فلانٌ منكرُ الحديث)** : فلا تحل الرواية عنه.

3- سكوت البخاري عن الحكم على الراوي ودلالته:

كثيرًا ما يسكت عن الرجل فلا يذكر فيه توثيقًا ولا تجريحًا،

ومعنى ذلك: توثيقٌ له.

2- «الجرح والتعديل»: لابن أبي حاتم:

أ- مؤلف الكتاب:

عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (ت 327 هـ)،

وأبو حاتم كنية أبيه.

ب- تأثر المؤلف بالبخاري:

هذا الكتاب اقتص فيه مؤلفه أثر البخاري في «التاريخ الكبير».

ج- قيمة الكتاب وسببها:

أجاد ابن أبي حاتم في هذا الكتاب كل الإجادة.

وذلك لأنه:

1- اعتنى بذكر ما قيل في كل راوٍ من الجرح والتعديل،

2- وَلَخَّصَ تلك الأقوال،

3- وبَيَّنَ ما أدى إليه اجتهاده في كثير منها.

فالكتاب يعتبر بحق كتابَ جرحٍ وتعديلٍ كما سماه به مؤلفه.

د- تراجم الكتاب:

تراجمه قصيرة غالبًا؛ إذ تتراوح بين السطر والخمسة أسطر.

هـ- ترتيب التراجم في الكتاب:

1- رتبه مؤلفه على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول فقط من الاسم واسم الأب،

2- لكنه يقدم أسماء الصحابة أولاً داخل الحرف الواحد،

3- وكذلك يقدم الاسم الذي يتكرر كثيرًا،

و- منهجه ابن أبي حاتم في الترجمة:

1- يذكر في كل ترجمة اسم الراوي، واسم أبيه، وكنيته، ونسبته، وأشهر شيوخه وتلاميذه.

2- وقليلاً ما يُورد حديثًا من مرويات صاحب الترجمة.

3- ويذكر بلد الراوي ورحلاته والبلد الذي نزل فيه واستقر.

4- كما يذكر شيئًا عن عقيدته إن كانت مخالفة لعقيدة أهل السنة،

5- ويذكر بعض مصنفاته إن كانت له مصنفات.

6- ويشير أحيانًا إلى سنة وفاته.

ز- مقدمة الكتاب وأهميتها:

قَدَّمَ ابن أبي حاتم للكتاب بمقدمة نفيسة كبيرة، هي «تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل».

وهي عبارة عن مدخل للكتاب ذكر فيها أبحاثًا مهمة، فيما يتعلق بالجرح والتعديل.

وقد استغرقت هذه المقدمة في النسخة المطبوعة مجلدًا كاملًا.

ح- الطبعة الأولى للكتاب:

كتاب: «الجرح والتعديل» كتاب كبير ، وقد طُبِعَ أولًا في ثمانية مجلدات مع مقدمته.

المحاضرة الخامسة

(أنواع الكتب المؤلفة في الرجال -3)

رابعًا: المصنفات في رجال كتب مخصوصة

أشهر أنواع المصنفات في الرجال:

1- المصنفات في معرفة الصحابة.

2- المصنفات في الطبقات.

3- المصنفات في رواة الحديث عامة.

وهذه انتهينا منها.

4- المصنفات في رجال كتب مخصوصة.

5- المصنفات في الثقات خاصة.

6- المصنفات في الضعفاء خاصة.

7- المصنفات في رجال بلاد مخصوصة.

رابعًا: المصنفات في رجال كتب مخصوصة

(1) تمهيد

هناك بعض المصنفات عَمَدَ مؤلفوها إلى تراجم رواة في كتاب معين، أو في كتب مخصوصة، فترجموا رواة ذلك الكتاب فقط، أو تلك الكتب فحسب، ولم يتعرضوا لغيرها.

ولهذه المصنفات مَزِيَّةٌ على غيرها؛ وذلك لما يأتي:

1- اشتمالها على تراجم جميع الرواة في ذلك الكتاب، أو في تلك الكتب المعينة.

فيستطيع الباحث العثور على ترجمة أي راوٍ يريده من رواة ذلك الكتاب، أو تلك الكتب.

2- حصر التراجم في رواة ذلك الكتاب بعينه، أو في تلك الكتب المعينة.

3- عدم التطويل بالتعرّض لترجمة أيِّ راوٍ من رواة الحديث؛

وفي هذا تسهيل على الباحث الذي يريد رواة كتب مخصوصة.

(2) أشهر هذه المصنفات

من أشهر هذه المصنفات المؤلفة في رجال كتب مخصوصة:

1- «الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد»:

- مؤلفه هو: الكلاباذي أبي نصر أحمد بن محمد (ت 398 هـ).

- وهذا الكتاب خاص برجال «صحيح البخاري».

2- «رجال صحيح مسلم»:

- مؤلفه هو: ابن منجويه أبي بكر أحمد بن علي الأصفهاني (ت 438 هـ).

- وهذا الكتاب خاص برجال «صحيح مسلم» ؛ كما هو واضح.

3- «الجمع بين رجال الصحيحين»:

أ- مؤلفه:

هو: ابن القَيْسراني أبي الفضل محمد **بن طاهر** المقدسي (ت 507 هـ).

أ- منهج مؤلفه فيه:

1- جمع ابن القَيْسراني في هذا الكتاب بين كتابيْ الكلاباذي وابن منجويه المذكورَيْنِ آنفًا.

2- أشار إلى ما انفرد به كل واحد منهما.

3- استدرك ما أغفله الكلاباذي وابن منجويه في كتابيهما.

4- حذف بعض الاستطرادات وما يمكن الاستغناء عنه من الكتابين.

3- «الجمع بين رجال الصحيحين»:

أ- مؤلفه:

هو: ابن القَيْسراني أبي الفضل محمد **بن طاهر** المقدسي (ت 507 هـ).

أ- منهج مؤلفه فيه:

1- جمع ابن القَيْسراني في هذا الكتاب بين كتابيْ الكلاباذي وابن منجويه المذكورَيْنِ آنفًا.

2- أشار إلى ما انفرد به كل واحد منهما.

3- استدرك ما أغفله الكلاباذي وابن منجويه في كتابيهما.

4- حذف بعض الاستطرادات وما يمكن الاستغناء عنه من الكتابين.

ب- ترتيبه:

التراجم المذكورة في الكتاب مرتبة على حروف المعجم.

ج- طباعته:

طُبِعَ الكتاب لأول مرة في الهند،

وتولت طباعته دائرة المعارف العثمانية سنة 1323 هـ.

4- «التعريف برجال الموطأ»:

- مؤلفه: هو الحذاء التميمي محمد بن يحيى (ت 416 هـ).

- وهو خاص برجال «موطأ مالك» ؛ كما يتضح من عنوانه.

5- كتب التراجم الخاصة برجال الكتب السِّتَّة وبعض مصنفات لمؤلفيها:

صَنَّفَ العلماء عددًا من الكتب جمعوا فيها تراجمَ رجالِ الكتب الستة، مع تراجمَ لرجال بعض مصنفات صغيرة، ألَّفها أيضًا أصحاب الكتب الستة.

ومن هذه الكتب: **كتاب: «الكمال في أسماء الرجال»: للحافظ عبد الغني المقدسي.**

وهذا الكتاب أشهر الكتب التي جمعت تراجم رجال الكتب الستة.

وبما أن هذا الكتاب قد لقي عناية كبيرة من العلماء لم يلقها غيرُه؛ من التهذيب والتعليق والاختصار، فسنتكلم عنه، وعن تهذيباته ، ومختصراته، بشيء من التفصيل.

(3) كُتُب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة وتوابعُها

1- كتاب «الكمال في أسماء الرجال»:

أ- مؤلفه:

هو الحافظ **عبد الغني** بن عبد الواحد **المقدسيّ** الْجُمَّاعِيليّ الحنبليّ (ت 600 هـ).

ب- مكانة الكتاب وأهميته:

1- يعتبر هذا الكتاب من أقدم ما وصلنا من كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة.

2- يعتبر هذا الكتاب أصلاً لمن جاء بعده في هذا الباب.

فهو -كما قال الحافظ ابن حجر- : (من أَجَلِّ المصنفات في معرفة حملة الآثار وَضْعًا، وأعظم المؤلفات في بصائر ذوي الألباب وَقْعًا).

ج- بعض مآخذ على الكتاب:

1- أطال المؤلف فيه إطالة غير مفيدة في بعض المواضع.

2- يحتاج الكتاب إلى:

استدراك لبعض التراجم،

وتحرير لبعض المسائل،

وتهذيب لكثير من الأقوال والأمثلة.

2- كتاب «تهذيب الكمال»:

أ- مؤلفه:

هو: الحافظ الشهير **الإمام المزيّ**، أبو الحجاج يوسف بن الزكي (ت 742 هـ).

ب- سبب تأليف الكتاب:

حيث إن كتاب «الكمال في أسماء الرجال» يحتاج إلى تهذيب وإكمال وتحرير؛ كما سبق،

فقد قام الإمام **المزيّ** بتهذيبه وإكماله في «تهذيب الكمال».

ج- مكانة الكتاب وأهميته:

أجاد الإمام **المزيّ** في هذا الكتاب وأحسن، كما وصفه الحافظ ابن حجر.

ويقول ابن السبكي في وصفه: (أُجْمِعَ على أنه لم يُصَنَّف مثله، ولا يُستطاع).

د- بعض مآخذ على الكتاب:

أُخذ على الإمام المزيّ أنه أطال فيه أيضًا.

هـ- منهج المزي في الكتاب:

سار المزيّ في كتابه «تهذيب الكمال» على النحو التالي:

1- ترجم لرجال الكتب الستة، ولرجال المصنفات التي صَنَّفَهَا أصحاب الكتب الستة، إلا أنه ترك مصنفاتهم المتعلقة بالتواريخ؛

لأن الأحاديث التي تَرِدُ فيها غير مقصودة بالاحتجاج.

2- رَمَزَ في كل ترجمة رموزًا تدل على المصنفات التي روت أحاديثَ من طريق صاحب الترجمة.

وستأتي هذه الرموز.

3- ذكر في ترجمة كل راوٍ: شيوخه وتلاميذه على الاستيعاب بقَدْرِ ما تيسر له.

وقد حصل من ذلك على الأكثر منهم؛

لأنه يتعذر أو يتعسر استيعابهم تمامًا.

4- رتب كلا من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه على حروف المعجم.

5- ذكر سنة وفاة الرجل،

وذكر الخلاف وأقوال العلماء فيها تفصيلًا.

6- ذكر عددًا من التراجم ولم يُعَرِّف بأحوالهم،

ولم يزد على قوله: (روى عن فلان)،

أو: (روى عنه فلان)، أو: (أخرج له فلان).

والظاهر أنه لم يعرف شيئًا من أحوالهم،

وليس ذلك بغريب؛ لأن الإحاطة بأحوال آلاف من الرواة ليس بالأمر الهيّن،

ومع ذلك؛ فعدد من لم يُعَرِّف بأحوالهم قليل جدًّا بالنسبة للأعداد الكثيرة جدًّا في هذا الكتاب.

7- أطال الكتاب بإيراده كثيرًا من الأحاديث التي يُخَرِّجُهَا من مروياته العالية؛ من الموافقات، والأبدال، وغير ذلك من أنواع العلوم.

وَتُقَدَّرُ هذه الأحاديث من حيث الحجم بنحو ثلث حجم الكتاب.

8- رَتَّبَ أسماء التراجم على أَحرف المعجم،

بما فيها أسماء الصحابة مخلوطةً مع أسماء غيرهم،

وذلك بخلاف صاحب «الكمال» الذي ترجم لأسماء الصحابة وحدهم غير مخلوطين بغيرهم،

إلا أن المزي ابتدأ في حرف (الهمزة) بمن اسمه أحمد،

وفي حرف (الميم) بمن اسمه محمد؛

وذلك لشرف اسم النبي ρ .

9- نَسَبَ بعض الأقوال في الجرح والتعديل إلى قائليها من أئمة الجرح والتعديل بالسند،

وذَكَرَ بعض تلك الأقوال بدون سند،

وقال عن ذلك الأمر الأخير:

(وما في كتابنا هذا مما لم نذكر له إسنادًا:

أ- فما كان بصيغة الجزم؛ فهو مما لا نعلم بإسناده إلى قائله المَحْكِيِّ عنه بأسًا،

ب- وما كان بصيغة التمريض؛ فربما كان في إسناده نظر).

10- نَبَّهَ على ترتيبات بعض الأسماء المبهمة، أو المكنية، وما أشبه ذلك، فقال:

(أ- إذا كان في أصحاب الكنى من اسمه معروف من غير خلاف فيه: ذكرناه في الأسماء، ثم نبهنا عليه في الكنى،

ب- وإن كان فيهم مِنْ لا يُعرف اسمُه أو اخْتُلِفَ فيه: ذكرناه في الكنى، ونبهنا على ما في اسمه من الاختلاف،

ج- ثم النساء كذلك،

د- وربما كان بعض الأسماء يدخل في ترجمتيْن فأكثر،

فنذكره في أَوْلَى التراجم به،

ثم ننبه عليه في الترجمة الأخرى،

هـ- وبعد ذلك -أي بعد الانتهاء من الأسماء- فصول :

1- فيمن اشتهر بالنسبة إلى أبيه، أو جده، أو أمه، أو عمه، أو نحو ذلك،

2- و فيمن اشتهر بالنسبة إلى قبيلة أو بلدة أو صناعة،

3- و فيمن اشتهر بلقب أو نحوه،

4- و فيمن أُبْهِمَ؛ مثل: فلان عن أبيه، أو عن جده، أو أمه، أو عمه، أو خاله، أو عن رجل، أو امرأة، ونحو ذلك، مع التنبيه على اسم مع عُرِفَ اسمه منهم،

5- والنساء كذلك).

11- ذكر في أول الكتاب ثلاثة فصول:

أحدها: في شروط الأئمة الستة،

والثاني: في الحث على الرواية عن الثقات،

والثالث: في الترجمة النبوية.

12- حذف عدة تراجم ممن ترجم لهم صاحب «الكمال» ؛ بناءً على أن بعض أصحاب الكتب الستة أخرج لهم، لكنه - أي: المزي - لم يقف على روايتهم في شيء من الكتب الستة.

13- الرموز التي ذكرها المزيّ في كتابه عددها سبعة وعشرون رمزا.

وهي:

1- (ع) لأصحاب الكتب الستة.

2- (4) الرقم أربعة رمز لأصحاب السنن الأربع.

3- (خ) للإمام البخاري في «صحيحه».

4- (م) للإمام مسلم في «صحيحه».

5- (د) لأبي داود في «سننه».

6- (ت) للترمذي في «سننه».

7- (س) للنسائي في «سننه».

8- (ق) لابن ماجه في «سننه».

9- (خت) رمز للبخاري في التعاليق.

10- (بخ) رمز للبخاري في «الأدب المفرد».

11- (ي) رمز للبخاري في «جزء رفع اليدين».

12- (عخ) رمز للبخاري في «خلق أفعال العباد».

13- (ز) رمز للبخاري في «جزء القراءة خلف الإمام».

14- (مق) للإمام مسلم في مقدمة «صحيحه».

15- (مد) لأبي داود في «المراسيل».

16- (قد) لأبي داود في «القدر».

17- (خد) لأبي داود في «الناسخ والمنسوخ».

18- (ف) لأبي داود في «كتاب التفرد».

19- (صد) لأبي داود في «فضائل الصحابة».

20- (ل) لأبي داود في «المسائل».

21- (كد) لأبي داود في «مسند مالك».

22- (تم) للترمذي في «الشمائل».

23- (سي) للنسائي في «عمل اليوم والليلة».

24- (كن) للنسائي في «مسند مالك».

25- (ص) للنسائي في «خصائص علي».

26- (عس) للنسائي في «مسند علي».

27- (فق) لابن ماجه في «التفسير».

هـ- طبعات الكتاب:

- طبع الكتاب لأول مرة في مؤسسة الرسالة ببيروت،

بتحقيق د.بشار عواد معروف.

وصدر في 35 مجلدًا ، في تسعينيات القرن الماضي.

- وهذه الطبعة بتحقيق د.بشار هي أفضل طبعات الكتاب.

- ثم سطت على هذه الطبعة بعض دور النشر، فطبعته.

- فأصدرت مؤسسة الرسالة طبعة من الكتاب مختصرة الهوامش، ممتلئة الصفحات، وذلك في سبع مجلدات من القطع الكبير.

المحاضرة السادسة

(أنواع الكتب المؤلفة في الرجال -4)

رابعًا: المصنفات في رجال كتب مخصوصة , (تابع1)

أشهر أنواع المصنفات في الرجال:

1- المصنفات في معرفة الصحابة.

2- المصنفات في الطبقات.

3- المصنفات في رواة الحديث عامة.

وهذه انتهينا منها.

4- المصنفات في رجال كتب مخصوصة.

وهذا النوع بدأنا فيه في المحاضرة السابقة، ونستكمل جزءًا منه في هذه المحاضرة إن شاء الله تعالى.

5- المصنفات في الثقات خاصة.

6- المصنفات في الضعفاء خاصة.

7- المصنفات في رجال بلاد مخصوصة.

رابعًا: المصنفات في رجال كتب مخصوصة

(3) كُتُب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة وتوابعُها

1- «الكمال في أسماء الرجال».

2- «تهذيب الكمال».

وهذان انتهينا منهما في المحاضرة السابقة.

3- «إكمال تهذيب الكمال».

4- «تذهيب التهذيب».

5- «الكاشف».

6- «تهذيب التهذيب».

7- «تقريب التهذيب».

8- «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال».

3- «إكمال تهذيب الكمال»:

أ- مؤلفه:

الحافظ **علاء الدين مُغْلَطاي** بن قُلَيْج الحنفي (ت 762 هـ).

ب- موضوعه:

ذَيَّل **مُغْلَطاي** في كتابه «إكمال تهذيب الكمال» على كتاب المزي «تهذيب الكمال» ، وأكمله.

إذن موضوع كتاب «إكمال تهذيب الكمال» كموضوع الكتاب الأصل «تهذيب الكمال»:

وهو تراجم رواة الحديث وحملة الآثار من رجال الكتب الستة ومؤلفات أصحابها، وبيان حالهم جرحًا وتعديلاً،

تركيز المؤلف على جانب الاستدراك على الحافظ المزي، وتعقُّبه فيما رأى أنه أخطأ فيه.

ج- قيمته:

هو كتاب كبير جليل نافع.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر أنه انتفع بكتاب مغلطاي هذا.

د- طبعات الكتاب:

طبع الكتاب - لأول مرة - بتحقيق: عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم،

ونشرته دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، بمصر، سنة 1422 هـ ،

في اثني عشر جزءًا.

4- «تذهيب التهذيب»:

أ- مؤلفه:

الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد **الذهبي** (ت 748 هـ).

ب- موضوعه:

موضوع كتاب «تذهيب التهذيب» ، كموضوع الكتاب الأصل «تهذيب الكمال» ،

وهو تراجم رواة الحديث وحملة الآثار من رجال الكتب الستة ومؤلفات أصحابها، وبيان حالهم جرحًا وتعديلاً.

ج- وصف الكتاب:

يقول الحافظ ابن حجر عن "تذهيب التهذيب":

إنه أطال فيه العبارة،

ولم يَعْد ما في «التهذيب» غالبا،

وإن زاد - ففي بعض الأحايين - وَفَيَاتٍ بالظن والتخمين، أو مناقب لبعض المترجمين،

مع إهمال كثير من التوثيق والتجريح اللذين عليهما مدار التضعيف والتصحيح.

د- زيادات الذهبي في هذا الكتاب:

زاد الذهبي في هذا الكتاب بعض التراجم التي استدركها على شيخه المزي،

وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر: (وقد ألحقت في هذا المختصر ما التقطته من «تذهيب التهذيب» للحافظ الذهبي، فإنه زاد قليلا).

هـ- طبعات الكتاب:

طبع الكتاب - لأول مرة - بتحقيق: غنيم عباس غنيم - أيمن سلامة وآخرين،

ونشرته دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، بمصر، سنة 1425 هـ ،

في أحد عشر جزءًا.

5- «الكاشف»:

أ- مؤلفه:

الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد **الذهبي** (ت 748 هـ).

ب- موضوعه:

هو كتابٌ مختصرٌ من كتاب «تهذيب الكمال» للمزي.

ج- منهج الذهبي فيه:

1- اقتصر فيه الذهبي في كل ترجمة على:

اسم الراوي، واسم أبيه، وجده أحيانا، وكنيته، ونسبته، وأشهر شيوخه، وأشهر تلاميذه: اثنين أو ثلاثة غالبا في كلٍّ من الشيوخ والتلاميذ، وذكر كلمة أو جملة لَخَّصَ فيها حال الراوي من حيث التوثيق أو التجريح، ثم ذكر سنة وفاته.

2- ذكر فوق اسم صاحب الترجمة: الرموز؛ إشارةً إلى من روى له من أصحاب الكتب الستة.

3- اقتصر على تراجمِ رجالِ الكتب الستة دون غيرهم.

4- رتب الأسماء على حروف المعجم،

لكنه ابتدأ حرف الهمزة بمن اسمه أحمد، كما ابتدأ حرف الميم بمن اسمه محمد،

وقد قال الذهبيُّ في مقدمة الكتاب:

(هذا مختصرٌ نافعٌ في رجال الكتب الستة: الصحيحين، والسنن الأربعة،

مُقْتَضَبٌ مِنْ «تهذيب الكمال» لشيخنا الحافظ أبي الحجاج المزيِّ،

اقتصرت فيه على ذِكْرِ مَنْ له روايةٌ في الكتب الستة،

دون باقي تلك التواليف التي في «التهذيب»،

ودون مَنْ ذُكِرَ للتمييز ، أو كُرِّرَ للتنبيه).

د- رموز الكتاب:

1- (ع) لأصحاب الكتب الستة.

2- (4) الرقم أربعة رمز لأصحاب السنن الأربع.

3- (خ) للإمام البخاري في «صحيحه».

4- (م) للإمام مسلم في «صحيحه».

5- (د) لأبي داود في «سننه».

6- (ت) للترمذي في «سننه».

7- (س) للنسائي في «سننه».

8- (ق) لابن ماجه في «سننه».

هـ- نموذج من الكتاب:

د:أحمد بن إبراهيم الموصلي أبو علي،

عن شريك وحماد بن زيد وطبقتهما،

وعنه د والبغوي وأبو يعلى وخلقٌ.

وُثِّقَ. مات سنة 236 .

و- ملاحظة على كلام ابن حجر عن هذا الكتاب:

يلاحظ من النموذج السابق أن الترجمة تعطي صورة واضحة عن صاحبها وإن كانت مقتضبة؛

فقول الحافظ بن حجر: (وجدت تراجم «الكاشف» إنما هي كالعنوان) فيه نظر،

ولا يقال إن النفوس تتشوق إلى الاطلاع على ما وراءه؛ لأن من أراد النهاية في البحث؛ فعليه بالمطولات، ومن أراد العجالة؛ ففي هذا في الكتاب ما يكفي.

ومع ذلك؛ فكتاب «الكاشف» هذا أوسعُ في عرضِ التراجم، وأكثر معلوماتٍ من كتاب «تقريب التهذيب» لابن حجر.

فإن جاز أن يُنْتقدَ أحدُ الكتابين لكون تراجمه كالعنوان؛ فكتاب "تقريب التهذيب" للحافظ ابن حجر أَوْلَى بهذا النقدِ.

6- «تهذيب التهذيب»:

أ- مؤلفه:

هو شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد، المعروف **بابن حجر**(ت 852 هـ).

ب- موضوعه:

ثم جاء فعمل الحافظ ابن حجر في هذا الكتاب على اختصار وتهذيب كتاب «تهذيب الكمال» للمزي.

فموضوعه إذن كموضوع الكتاب الأصل «تهذيب الكمال» ،

وهو تراجم رواة الحديث وحملة الآثار من رجال الكتب الستة ومؤلفات أصحابها، وبيان حالهم جرحًا وتعديلاً.

ج- منهج ابن حجر فيه:

كان اختصار ابن حجر وتهذيبه لكتاب المزي على الوجه التالي:

1- اقتصر على ما يُفيد الجرح والتعديل.

الحافظ ابن حجر وهو يختصر الكتاب رفع كل هذا ما يتعلق بأخلاق الراوي، وعبادته، والقصص والحكايات التي داخل الترجمة حذف هذا الكلام، وأبقى الكلام في الجرح والتعديل؛ لأنه الْمُعَوَّلُ عليه.

2- حذف ما أطال الكتاب من الأحاديث التي يخرجها المزي في مروياته العالية، وهو حوالي ثلث حجم الكتاب.

3- حذف كثيرًا من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه الذين قصد المزيُّ استيعابهم، واقتصر على الأشهر، والأحفظ، والمعروف منهم، إذا كان الراوي مُكْثرًا.

4- لم يحذف شيئا من التراجم القصيرة في الغالب.

5- لم يرتب شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة على الحروف،

وإنما رتبهم على التقدم في السن، والحفظ، والإسناد، والقرابة، وما إلى ذلك.

6- حذف كلاما كثيرًا أثناء بعض التراجم؛ لأنه لا يدل على توثيق ولا تجريح.

7- زاد في الترجمة ما ظفر به من أقوال الأئمة في التجريح والتوثيق من خارج الكتاب.

8- أورد في بعض المواطن بعض كلام الأصل بالمعنى مع استيفاء المقاصد،

وقد يزيد بعض الألفاظ اليسيرة للمصلحة.

9- حذف كثيرًا من الخلاف في وفاة الرجل،

إلا في مواضعَ تقتضي المصلحةُ عدمَ حذف ذلك.

10- لم يحذف من تراجم "تهذيب الكمال" أحدا.

11- زاد بعض التراجم التي رأى أنها على شرطه،

وميز التراجم التي زادها على الأصل بأن كتب اسم صاحب الترجمة، واسم أبيه بالأحمر.

12- زاد في أثناء بعض التراجم كلاما ليس في الأصل،

وكان يصدره بقوله: قلت، فجميع ما بعد كلمة (قلت) هو من زيادة ابن حجر إلى آخر الترجمة.

13- التزم الرموز الذي ذكرها المزي،

لكنه حذف منها ثلاثة وهي: (مق) و(سي) و(ص)،

14- كما التزم إيراد التراجم في الكتاب على الترتيب ذاته الذي التزمه المزيُّ في تهذيبه.

15- حذف الفصول الثلاثة التي ذكرها المزيُّ في أول كتابه،

وهي: ما يتعلق بشروط الأئمة الستة، والحث على الرواية عن الثقات، والترجمة النبوية - أي السيرة النبوية -.

16- زاد بعض الزيادات التي التقطها من كتاب «تذهيب التهذيب» للذهبي، وكتاب «إكمال تهذيب الكمال» لعلاء الدين مغلطاي.

وقد قال الحافظ ابن حجر في مقدمته المذكورة للكتاب؛ تبريرا لتصنيفه له بعد أن قام الحافظ الذهبيُّ قبله بتصنيف كتابيْن في تذهيب واختصار كتاب «تهذيب الكمال» للحافظ المزي.. قال: إن كتاب «الكاشف» مختصرٌ جدًّا؛ فتراجمه إنما هي كالعنوان، وأما كتاب «تذهيب التهذيب» فقد أطال الذهبي العبارة فيه، ولم يَزِدْ على ما في التهذيب غالبا .. إلى آخر ما قال.

وهذا نص ما قاله: (ولما نظرت في هذه الكتب؛ وجدت تراجم «الكاشف» إنما هي كالعنوان تتشوق النفوس إلى الاطلاع على ما وراءه، ثم رأيت للذهبيِّ كتابا سماه «تذهيب التهذيب» أطال فيه العبارة ولم يَعْدُ ما في التهذيب غالبا، وإن زاد؛ ففي بعض الأحايين وَفَيَات بالظن والتخمين، ومناقب لبعض المترجمين مع إهمال كثير من التوثيق والتجريح اللذيْن عليهما مدارُ التضعيف والتصحيح).

د- قيمة كتاب «تهذيب التهذيب»:

الحقيقة التي لا مِرْيَةَ فيها أن كتاب «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر كتاب قَيِّمٌ مُحَرَّرٌ مفيدٌ،

وقد بذل الحافظ ابن حجر فيه جهدا كبيرا واضحا،

وقد اختصرَ ما يستحق الاختصار، وزاد ما يستحق الزيادة.

وحَرَّر وهَذَّبَ،

واستعان -مع اطلاعه الواسع- بعددٍ من المصنفاتِ في إخراج هذا الكتاب بشكل مرضيٍّ؛

وهو أجودُ الكتبِ وأدقُّها بين الكتب التي عَملت على اختصار وتهذيب كتاب الحافظ المزي،

وعلى وجه الخصوص هو أجود من كتاب «تذهيب التهذيب» للذهبي؛ للميزات الكثيرة التي تُميزه عنه التي أشار إليها ابن حجر في مقدمة كتابه «تهذيب التهذيب».

د- قيمة كتاب «تهذيب التهذيب»:

الحقيقة التي لا مِرْيَةَ فيها أن كتاب «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر كتاب قَيِّمٌ مُحَرَّرٌ مفيدٌ،

وقد بذل الحافظ ابن حجر فيه جهدا كبيرا واضحا،

وقد اختصرَ ما يستحق الاختصار، وزاد ما يستحق الزيادة.

وحَرَّر وهَذَّبَ،

واستعان -مع اطلاعه الواسع- بعددٍ من المصنفاتِ في إخراج هذا الكتاب بشكل مرضيٍّ؛

وهو أجودُ الكتبِ وأدقُّها بين الكتب التي عَملت على اختصار وتهذيب كتاب الحافظ المزي،

وعلى وجه الخصوص هو أجود من كتاب «تذهيب التهذيب» للذهبي؛ للميزات الكثيرة التي تُميزه عنه التي أشار إليها ابن حجر في مقدمة كتابه «تهذيب التهذيب».

وأما ما يقوله البعض من أن الحافظ ابن حجر قد اختصر كتاب المزيّ فأخل بكثير من مقاصده،

بل ربما بالغ بعضهم؛ فقال: لقد نَسَخَ ابنُ حجر كتابَ المزيّ وأفسده؛

محتجين عل ذلك بأن ابن حجر قد حذف كثيرًا من شيوخ وتلاميذ كثيرٍ من المترجَمين، وأنَّ ذِكْرَ هؤلاء الشيوخ والتلاميذ له فائدة كبيرة لا تخفى على المشتغلين بالحديث وعلم الرجال.

فالجواب:

أننا لا ننكر فائدة ذكر هؤلاء الشيوخ والتلاميذ، لكن يقال: إن موضوع الاختصار والتهذيب هو هذا،

وليس كل مراجع يستفيد من معرفة كل هؤلاء الشيوخ والتلاميذ،

ومن أراد التوسع أو احتاج إلى معرفة بعضهم؛ فليرجع إلى الأصل؛

إذ من المعروف أنه لا تغني المختصرات عن أصولها في كل شيء. ومن جهة ثانية فليس في الكتاب ما يُنْتَقَدُ إلا هذا،

مع أن في اختصار كثير من الشيوخ والتلاميذ لبعض المترجمين وجهةَ نظر وليست خطأً وقع فيه ابن حجر.

وأخيراً؛ فلو أنصف المرء فذكر حسنات الكتاب الكثيرة ، لا سيما حذفه كثيرًا من الأحاديث العوالي التي أوردها المزي من روايته؛

لأَقَرَّ بأن عمل الحافظ ابن حجر في هذا الكتاب عملٌ نافعٌ مشكورٌ،

وأن الكتاب من خيرة الكتب في معرفة تراجم رجال الكتب الستة.

المحاضرة السابعة

(أنواع الكتب المؤلفة في الرجال -5)

رابعًا: المصنفات في رجال كتب مخصوصة (تابع2)

أشهر أنواع المصنفات في الرجال:

1- المصنفات في معرفة الصحابة.

2- المصنفات في الطبقات.

3- المصنفات في رواة الحديث عامة.

وهذه انتهينا منها.

4- المصنفات في رجال كتب مخصوصة.

5- المصنفات في الثقات خاصة.

6- المصنفات في الضعفاء خاصة.

7- المصنفات في رجال بلاد مخصوصة.

رابعًا: المصنفات في رجال كتب مخصوصة

(5) كُتُب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة وتوابعُها

1- «الكمال في أسماء الرجال».

2- «تهذيب الكمال».

3- «إكمال تهذيب الكمال».

4- «تذهيب التهذيب».

5- «الكاشف».

6- «تهذيب التهذيب».

وهذه انتهينا منها في المحاضرة السابقة.

7- «تقريب التهذيب».

8- «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال».

7- «تقريب التهذيب»:

أ- مؤلفه:

هو شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد، المعروف **بابن حجر**.

ب- موضوعه:

هو كتاب **مختصر جدًّا**،

اختصر فيه الحافظ ابن حجر كتابه "تهذيب التهذيب" في نحو سدس حجمه.

إذن موضوع كتاب «تقريب التهذيب» كموضوع الكتاب الأصل، وهو «تهذيب التهذيب»، الذي كان أصله كتاب «تهذيب الكمال»:

فموضوعه هو تراجم رواة الحديث وحملة الآثار من رجال الكتب الستة ومؤلفات أصحابها، وبيان حالهم جرحًا وتعديلاً، بشكل مختصر جدًّا؛ كما سيأتي.

ج- سبب تأليف الكتاب:

بيَّن الحافظ سبب تأليفه لهذا الكتاب في المقدمة وهو أنه قد طلب بعض إخوانه منه أن يجرِّد له أسماء الأشخاص المترجمين في كتابه "تهذيب التهذيب" خاصة، وأنه لم يجبه إلى طلبه أولاً، ثم رأى إجابته على وجه يحصل مقصوده،

فقال - بعد أن ذكر أنه لما فرغ من تصنيف كتابه «تهذيب التهذيب» وأنه وقع من طلبة الفن موقعاً حسناً، وأنه طال إلى أن جاوز ثلث الأصل والثلث كثير - ما يلي:

(فالتمس مني بعض الإخوان أن أجرد له الأسماء خاصة؛

فلم أوثر ذلك لقلة جدواه على طالبي هذا الفن،

ثم رأيت أن أجيبه إلى مسألته، وأسعفه بطلبته على وجه يحصل مقصوده بالإفادة، ويتضمن الحسنى التي أشار إليها وزيادة).

د- وصف الكتاب ومحتواه:

يقول ابن حجر في تكملة كلامه السابق:

(وهي أني أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه، وَأَعْدَلَ ما وصف به،

بألخص عبارة وأخلص إشارة،

بحيث لا تزيد كل ترجمته على سطرٍ واحدٍ غالباً،

يجمع اسم الرجل واسم أبيه وجده، ومنتهى أشهر نسبته ونسبه، وكنيته ولقبه،

مع ضبط ما يُشْكل من ذلك بالحروف،

ثم صفته التي يَخْتص بها من جرح أو تعديل،

ثم التعريف بعصر كل راوٍ منهم بحيث يكون قائماً مقام ما حذفته من ذكر شيوخه والرواة عنه،

إلا من لا يؤمن لبسُه).

ومن الكلام السابق نستطيع **وصف محتوى الكتاب، وطريقة ابن حجر في سرد التراجم** في النقاط التالية:

1- راعى ابن حجر في الكتاب أن تكون ترجمة الراوي أخصر ما يمكن؛ بحيث تكون في سطر واحد في الأغلب.

2- أثبت ابن حجر في الترجمة الموجزة للراوي المعلومات التالية:

أ- اسم الراوي، واسم أبيه وجده، والأشهر من: نسبه، ونسبته، وكنيته، ولقبه.

مع العناية التامة بضبط ما يشكل من المعلومات السابقة بالحروف.

ب- الحكم على الراوي بكلمة واحدة، أو عبارة وجيزة تبين منزلته.

مع مراعاة أن يكون الحكم يشمل - كما قال ابن حجر -: (أصح ما قيل فيه، وَأَعْدَلَ ما وصف به).

ج- التعريف بعصر الراوي؛ بحيث يكون هذا التعريف قائماً مقام ما حذفه ابن حجر من ذكر شيوخ الراوي والرواة عنه.

وذلك بتقسيمهم إلى طبقات اصطلح هو عليها، فجعلها اثنتي عشرة.

د- ذكر سنة وفاة الراوي إن عرفها ابن حجر.

هـ- منهج ابن حجر فيه:

1- بالنسبة للتراجم:

ذكر جميع التراجم التي في «تهذيب التهذيب»،

ولم يقتصر على تراجم رواة الكتب الستة كما فعل الذهبي في «الكاشف».

2- بالنسبة لترتيب التراجم:

رَتَّبَ التراجم على الترتيبِ نفسه الذي مشى عليه في «تهذيب التهذيب».

3- بالنسبة للرموز المستعملة:

أ- رَمَزَ ابن حجر بالرموز نفسها التي ذكرها في كتابه «تهذيب التهذيب»،

ب- لكنه غَيَّرَ رمزَ السنن الأربعة إذا كانت مجتمعةً،

فقد رمز إليها في «تهذيب التهذيب» بـ (4)، أما في هذا الكتاب فقد رمز لها بـ (عم)،

تنبيه :

هكذا قال المؤلف، والذي في جميع طبعات الكتاب: استعمال الرقم (4) للدلالة على السنن الأربعة.

ج- كما أنه زاد رمزًا لم يكن في «تهذيب التهذيب»،

وهو كلمة: (تمييز).

تنبيه آخر:

هكذا قال المؤلف، لكن هذا الرمز – أي: كلمة «تمييز» – موجود في كتاب : «تهذيب التهذيب» أيضًا.

د- وهذه الكلمة إشارةٌ منه إلى من ليست له رواية في المصنفات التي هي موضوع الكتاب.

- ووضع ابن حجر هذه الرموز **على أول اسم كل راوٍ**.

4- بالنسبة لمراتب الرواة من حيث الجرح والتعديل:

ذكر ابن حجر مراتب الرواة في مقدمة الكتاب،

وجعلهم محصورين في اثنتي عشرة مرتبة،

وذكر ألفاظ الجرح والتعديل المقابلة لكل مرتبة.

فعلى المراجع في هذا الكتاب أن ينتبه إلى هذه المراتب، وما يقابلها من الألفاظ حتى لا يقع في لبس أو خطأ؛

لأنه ربما اصطلح في بعضها اصطلاحًا خاصًّا به في هذا الكتاب. وهذه هي المراتب كما ذكرها في المقدمة.

5- بالنسبة لطبقات الرواة :

ذكر ابن حجر في مقدمة الكتاب أيضًا طبقات الرواة المترجمين،

وجعلهم اثنتي عشرة طبقة أيضًا.

فينبغي لزامًا معرفةُ تلك الطبقات قبل المراجعة في الكتاب؛

حتى يعرف المراجع ذلك الاصطلاح الخاص لابن حجر في هذا الكتاب.

وهذه هي الطبقات كما ذكرها في المقدمة.

6- زيادات ابن حجر في الكتاب:

زاد ابن حجر في آخر هذا الكتاب على ما في كتاب «تهذيب التهذيب» فصلاً يتعلق بِبَيَان المبهمات من النسوة،

ورتبه على ترتيب من روى عنهن رجالاً ونساءً.

و- خلاصة الرأي في الكتاب:

الكتابُ جيد مفيد،

كافٍ لطلبة العلم المبتدئين في الفن،

لا سيما في موضوع الحكم على الشخص من حيث الجرحُ والتعديلُ؛

فإنه يعطي المراجع عصارة الأقوال فيه.

تعقيب:

هو كذلك في مشاهير الثقات ومشاهير الضعفاء.

أما في المراتب التي هي مواطن الخلاف؛ كـ: (صدوق يهم)، أو (صدوق له أوهام)، أو نحو ذلك، فلا يكفي الاعتماد على الكتاب؛

لأن هذه المراتب تحتاج إلى بحثٍ وتحرير وجهدٍ، وذلك بالعودة إلى المطولات.

ز- ملاحظة على الكتاب:

يُلاحَظ عليه بشكل خاصّ:

عدمُ ذكره أي شيخ أو تلميذ للمترجم لهم في جميع الكتاب؛

ولذلك يتميز كتاب «الكاشف» للذهبي (وقد سبق عرضه)، وكتاب «الخلاصة» للخزرجي (وسيأتي عرضه)، على كتاب «التقريب»، في هذا الأمر.

ح- نماذج من الكتاب:

- عبد الله بن عاصم الحِمَّاني - بكسر المهملة وتشديد الميم -، أبو سعيد البصري،

صدوق، من العاشرة – ق.

- القاسم بن كثير بن النعمان الإسكندراني أبو العباس القاضي،

صدوق، من العاشرة، **مات سنة عشرين** - ت س.

- القاسم بن الليث بن مسرور الرسعني، أبو صالح، نزيل تِنِّيس،

ثقة، من الثانية عشرة. **مات سنة أربع وثلاثمائة** – س.

ولتفسير بعض كلام ابن حجر السابق ننقل قوله في مقدمة الكتاب ، حيث قال:

(وذكرت وفاة من عرفت سنة وفاته منهم،

فإن كان من الأولى والثانية: فهم قبل المائة،

وإن كان من الثالثة إلى آخر الثامنة: فهم بعد المائة،

وإن كان من التاسعة إلى آخر الطبقات: فهم بعد المائتين،

ومن ندر عن ذلك بينته).

المحاضرة الثامنة

(أنواع الكتب المؤلفة في الرجال -6)

رابعًا: المصنفات في رجال كتب مخصوصة (تابع3)

أشهر أنواع المصنفات في الرجال:

1- المصنفات في معرفة الصحابة.

2- المصنفات في الطبقات.

3- المصنفات في رواة الحديث عامة.

وهذه انتهينا منها.

4- المصنفات في رجال كتب مخصوصة.

وهذا النوع بدأنا فيه في ثلاث محاضرت سابقة، ونستكمله في هذه المحاضرة إن شاء الله تعالى.

5- المصنفات في الثقات خاصة.

6- المصنفات في الضعفاء خاصة.

7- المصنفات في رجال بلاد مخصوصة.

رابعًا: المصنفات في رجال كتب مخصوصة

(5) كُتُب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة وتوابعُها

1- «الكمال في أسماء الرجال».

2- «تهذيب الكمال».

3- «إكمال تهذيب الكمال».

4- «تذهيب التهذيب».

5- «الكاشف».

6- «تهذيب التهذيب».

7- «تقريب التهذيب».

وهذه انتهينا منها.

8- «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال».

8- «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال»:

أ- مؤلفه:

الحافظ صفي الدين أحمد بن عبدالله **الخزرجي الأنصاري** الساعدي، المولود سنة 900 ، المتوفى بعد سنة 923.

ب- موضوعه:

قال الخزرجي في مقدمته الصغيرة لهذا الكتاب:

(وبعد : فهذا المختصر في أسماء الرجال اختصرته من «تذهيب تهذيب الكمال»،

وضبطت ما يحتاج إلى ضبطه في غالب الأحوال,

وزدت فيه زيادات مفيدة, ووفيات عديدة,

من الكتب المعتمدة والنقول المسندة.

أسال الله تعال التوفيق والهدى إلى سواء الطريق، بمنه وكرمه آمين).

إذن فهو اختصار لكتاب: «تذهيب التهذيب» للإمام الذهبي، الذي هو اختصار لكتاب «تهذيب التهذيب» للمزي،

فموضوعه كموضوع الكتاب الأصل «تذهيب التهذيب»:

وهو تراجم رواة الحديث وحملة الآثار من رجال الكتب الستة ومؤلفات أصحابها، وبيان حالهم جرحًا وتعديلاً.

ج- زمن تأليف الكتاب:

صنف الحافظ الخزرجي هذا الكتاب سنة 923.

أي: كان عمره: 23 عامًا.

د- منهج الخزرجي فيه:

1- الرواة المترجم لهم:

ترجم للرواة المُخَرج لهم في الكتب الستة وأشهر مصنفات أصحابها التي ترجم الذهبي في «تذهيب التهذيب» لرجالها,

ومجموع تلك المصنفات مع الكتب الستة الأصول: خمسة وعشرون،

وهي المصنفات نفسها التي ذكرها المزي في «تهذيب الكمال».

2- رموز الكتاب:

ذكر رموز تلك المصنفات السابقة في المقدمة،

وعددها سبعة وعشرون رمزًا,

وهي الرموز التي ذكرها المزي ثم الذهبي في «تذهيب التهذيب»،

لكنه زاد عليها رمزًا آخر، وهو كلمه (تمييز)،

وهذه الكلمة تذكر مع الراوي الذي ليس له رواية في المصنفات المترجم لرواتها في هذا الكتاب.

3بابن فلان، وتقدم اسمه.

الفصل الثالث: فيمن عرف **- أقسام الكتاب:**

أ- قسم الكتاب إلى كتابين:

الكتاب الأول، وخصصه لتراجم الرجال, والكتاب الثاني وخصصه لتراجم النساء.

ب- ثم قسم كتاب الرجال إلى قسمين وخاتمة:

فالقسم الأول جعله في ترتيبهم على الأسماء,

والقسم الثاني جعله في ترتيبهم على الكنى، وجعله نوعين .

وأما الخاتمة فجعلها من ثمانية فصول، هي:

الفصل الأول : فيمن عرف بابن فلان ولم يتقدم اسمه, أو تقدم ولم يشتهر بهذه النسبة.
الفصل الثاني : فيمن عرف بنسبة، ولم يتقدم اسمه.

الفصل الرابع : فيمن عرف بنسبة، وتقدم اسمه في الأسماء.

الفصل الخامس: في الألقاب.

الفصل السادس: فيمن لقب بكنيته.

الفصل السابع: فيمن لقب بنسبة.

الفصل الثامن: في المبهمات.

ج- ثم قسم كتاب النساء على نحو ما قسم كتاب الرجال،

إلا أنه جعل الخاتمة من ثلاثة فصول وهي :

الفصل الأول : فيمن عرفت بابنة فلان، وفيه نوعان : النوع الأول : فيمن لم يتقدم اسمها، والنوع الثاني : فيمن تقدم اسمها.

الفصل الثاني: في الألقاب.

الفصل الثالث: في المجهولات.

4- ترتيب الأسماء في الكتاب:

أ- رتب الأسماء على الحروف،

ب- لكنه ابتدأ حرف الهمزة بمن اسمه أحمد , و ابتدأ حرف الميم بمن اسمه محمد ,

ج- ثم يقول داخل الحرف الواحد - مثلًا -: (من اسمه عمر) ويذكر كل من اسمه عمر , وهكذا،

د- وإذا كان اسم بعض الرواة لا يشاركه فيه أحد, وضعه في فصل في آخر الحرف , وسمى ذلك الفصل (فصل التفاريق)،

ولو وضعه في مكانه حسب ترتيب الحروف لكان أسهل على المراجع (مأخذ على الكتاب) .

5- صياغة التراجم:

لم يلتزم الخزرجي في صياغته للترجمة منهجًا معينًا كما فعل الحافظ ابن حجر في «التقريب»:

أ- فأحيانًا يذكر الجرح أو التوثيق, وأحيانًا يهمله ولا يذكر في المترجم له شيئا من ذلك,

ب- وأحيانًا يذكر وفاته وأحيانًا لا يذكرها .

ج- وكثيرًا ما يذكر عدة الأحاديث التي لصاحب الترجمة في الكتب التي أخرجت له.

د- لكن الأمر الذي التزمه دائما هو: ذكر بعض شيوخ صاحب الترجمة وبعض تلاميذه،

والغالب أنه يذكر بين الواحد والثلاثة من الشيوخ والتلاميذ.

هـ- ولا يلخص أقوال الأئمة في الجرح والتعديل التي قيلت في صاحب الترجمة,

وإنما يذكر بعضها منسوبة لأصحابها كقوله: (وثقه فلان)، أو: (ضعفه فلان)،

والظاهر أنه ينقل فيه الكلام الراجح عنده.

ولم ينص على ذلك ولا على غيره من الأمور المهمة في مقدمة الكتاب، ولو ذكره لكان أولى (مأخذ على الكتاب).

6- زيادات الخزرجي:

زاد بعض التراجم على ما في كتاب الذهبي،

ويرمز إليها بكلمه (تمييز) كما تقدم.

هـ- مآخذ على الكتاب:

لا شك أن الخزرجي قد بذل مجهودًا مشكورًا في تلخيص كتاب «تذهيب التهذيب» للذهبي ،

لكن يلحظ عليه أمران، هما:

1- عدم ذكر ما قيل من جرح أو تعديل في كثير من التراجم ، وهذا قصور واضح، والتفريط فيه يحط من قيمة الكتاب العلمية؛

لأن من الغايات الرئيسية للمراجع في هذا الكتاب أن يعرف مرتبة صاحب الترجمة من الجرح والتعديل.

2- عدم ذكر تاريخ الوفاة في كثير من التراجم أيضا، وهذا النقص

- وإن لم يكن مثل الأمر الأول - إلا أنه أمر ليس بالسهل أو غير المهم.

و- مرتبة كتاب «الخلاصة» بين كتابيْ «الكاشف» و«التقريب» :

لأجل الأمرين السابقين فإن كتاب «الكاشف» للذهبي وكتاب «تقريب التهذيب» لابن حجر يتفوقان على هذا الكتاب،

وذلك لأن فيهما ذكر مرتبة صاحب الترجمة من التجريح أو التوثيق، وذكر سنة الوفاة.

هذا بالإضافة إلى أن الذهبي وابن حجر يلخصان أقوال أئمة الجرح والتعديل التي قيلت فيه،

ثم يأتيان بلفظ من عندهما يعطي هذا الشخص المرتبة التي يريان أنها تناسبه، فهما أشبه بالفقهاء الذين يستنبطون الأحكام من النصوص، على حين أن الخزرجي ناقل فقط .

ز- نماذجُ مِنَ الكتابِ:

1- (خ عم) : زيد بن أخزم –بِمُعْجَمَتَيْنِ- الطائي، أبو طالب البصري الحافظ.

عن: يحيى القطان، وسَلَم بن قتيبة، ومعاذ بن هشام، وعنه: خ عم.

وثقه أبو حاتم.

قتله الزّنج بالبصرة سنة سبع وخمسين ومائتين.

2- (ت س) : زيد بن ظبيان الكوفي.

عن: أبي ذر، وعنه: ربعي بن خراش.

3- (عم) : عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي

عن: علي، وعنه: حبيب بن أبي ثابت والحكم بن عتيبة.

وثقه ابن المديني وابن معين، وتكلم فيه غيرهما.

قال خليفة: مات ستة أربع وسبعين ومائة.

وبهذا نكون قد انتهينا من عرض كتب التراجم الخاصة برجال الكتب السِّتَّة وبعض مصنفات لمؤلفيها.

وللتذكير فنحن في سياق :

رابعًا: المصنفات في رجال كتب مخصوصة:

وعرضنا أشهر هذه المصنفات، وهي:

1- «الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد».

2- «رجال صحيح مسلم».

3- «الجمع بين رجال الصحيحين».

4- «التعريف برجال الموطأ».

5- كتب التراجم الخاصة برجال الكتب السِّتَّة وبعض مصنفات لمؤلفيها:

وعرضنا فيها الكتب التالية:

1- «الكمال في أسماء الرجال».

2- «تهذيب الكمال».

3- «إكمال تهذيب الكمال».

4- «تذهيب التهذيب».

5- «الكاشف».

6- «تهذيب التهذيب».

7- «تقريب التهذيب».

8- «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال».

فنعود الآن إلى سرد بقية المصنفات في رجال كتب مخصوصة ، فنقول:

6- «التذكرة برجال العشرة» :

أ- مؤلفه:

أبو عبد الله محمد بن علي، **الشريف الحسيني** الدمشقي (ت 765 هـ).

ب- موضوعه:

1- هذا الكتاب يشتمل على تراجم رواةِ عشرةٍ من كتب السنة، وهي:

الكتب الستة التي هي موضوع كتاب «تهذيب الكمال» للمزي،

بالإضافة إلى أربعة كتب لأصحاب أئمة المذاهب الأربعة، وهي:

«الموطأ» لمالك ،

و «مسند الشافعي»،

و «مسند أحمد»،

و «مسند أبي حنيفة» الذي خَرَّجه الحسين بن محمد بن خُسْرو من حديث أبي حنيفة.

2- لكن الحسيني لم يذكر رجال بعض المصنفات التي لأصحاب الكتب الستة، كما فعل شيخه المزي،

وإنما اقتصر على رجال الكتب الستة فقط بالإضافة إلى رجال الكتب الأربعة المذكورة، كما سبق.

ج- غاية الحسيني من هذا الكتاب:

غايته من هذا التصنيف أن يجمع أشهر الرواة في القرون الثلاثة الفاضلة ،الذين اعتمدهم أصحاب المصنفات الستة المشهورة، وأصحاب المذاهب الأربعة المشهورة.

د- رموز الكتاب:

- (فه) : لأبي حنيفة.

- (ك) : لمالك.

- (فع) : للشافعي.

- (أ) : لأحمد بن حنبل.

- (عب) : لمن أخرج له عبد الله بن أحمد في «مسند أحمد» عن غير أبيه.

- ترك رموز الستة على حالها كما رمز لها المزي، وهي:

- (ع) لأصحاب الكتب الستة.

- (4) الرقم أربعة رمز لأصحاب السنن الأربع.

- (خ) للإمام البخاري في «صحيحه».

- (م) للإمام مسلم في «صحيحه».

- (د) لأبي داود في «سننه».

- (ت) للترمذي في «سننه».

- (س) للنسائي في «سننه».

- (ق) لابن ماجه في «سننه».

هـ- خلاصة الرأي في الكتاب:

كتاب جيد نافع.

7- «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة»:

أ- مؤلفه:

هو شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد، المعروف **بابن حجر**(ت 852 هـ).

ب- موضوعه:

هذا الكتاب أفرده الحافظ ابن حجر للرجال الموجودين في المصنفات الحديثيّة المشهورة التي لأصحاب المذاهب الأربعة، ممن لم يترجم لهم المزي في «تهذيب الكمال».

ج- علاقة هذا الكتاب بكتاب «التذكرة» للحسيني:

1- اطلع ابن حجر على كتاب «التذكرة» للحسيني، واستفاد منه.

2- التقط ابن حجر من كتاب «التذكرة» تراجم الرجال الذين لم يترجم لهم المزي في «تهذيب الكمال».

3- تعقب ابنُ حجر الحسينيَّ في بعض أوهامه.

4- زاد ابن حجر على التراجم التي ذكرها الحسيني في كتابه تراجم أخرى تتبعها من كتب حوت أحاديث عن أئمة المذاهب الأربعة، وهي:

كتاب: «الغرائب عن **مالك**» الذي جمعه الدارقطني،

وكتاب: «معرفة السنن والآثار» للبيهقي، وفيه أحاديث من رواية الإمام **الشافعي**،

وكتاب «الزهد» **لأحمد** بن حنبل،

وكتاب «الآثار» لمحمد بن الحسن الشيباني، وفيه أحاديث من رواية الإمام **أبي حنيفة**،

وهذه التراجم ليست في كتب أصحاب المذاهب الأربعة التي ذكرها الحسينيّ.

د- رموز الكتاب:

1- ترك ابن حجر الرموز للأئمة الأربعة على ما اختاره الشريف الحسيني في كتابه «التذكرة». وهي:

- (فه) : لأبي حنيفة.

- (ك) : لمالك.

- (فع) : للشافعي.

- (أ) : لأحمد بن حنبل.

2- لكنه زاد رمزًا واحدًا، وهو: (هب) ، ويرمز به ابن حجر لكل راوٍ استدركه نور الدين الهيثمي في كتابه: «الإكمال عن من في مسند أحمد من الرجال ممن ليس في (تهذيب الكمال)» على الحسيني.

تنبيه:

هكذا ذكر المؤلف اسم الكتاب، وهو مطبوع باسم: «الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في (تهذيب الكمال)».

هـ- قيمة الكتاب وأهميته:

نتبين قيمة الكتاب وأهميته من كلام ابن حجر نفسه، حيث قال في مقدمته:

(وبانضمام هذه المذكورات يصير «تعجيل المنفعة» إذا انضمَّ إلى رجال «التهذيب» حاويًا -إن شاء الله تعالى- لغالب رواة الحديث في القرون الفاضلة إلى رأس الثلاثمائة).

س: ما المقصود بقوله: (هذه المذكورات) ؟

المحاضرة التاسعة

أنواع الكتب المؤلفة فى الرجال - 7)

خامسًا: المصنفات في الثقات خاصة.

سادسًا: المصنفات في الضعفاء خاصة.

سابعًا: المصنفات فى رجال بلاد مخصوصة.

أشهر أنواع المصنفات في الرجال:

1- المصنفات في معرفة الصحابة.

2- المصنفات في الطبقات.

3- المصنفات في رواة الحديث عامة.

4- المصنفات في رجال كتب مخصوصة.

وهذه انتهينا منها.

5- المصنفات في الثقات خاصة.

6- المصنفات في الضعفاء خاصة.

7- المصنفات في رجال بلاد مخصوصة.

(خامسًا) المصنفات في الثقات خاصة

أ- موضوع هذه المصنفات:

هذا النوع من المصنفات في الرجال أفرده مؤلفوه لتراجم الثقات من رواة الحديث،

ولم يذكروا في هذه المصنفات غير الرواة الثقات.

ب- فائدة هذه المصنفات:

إفراد الرواة الثقات من الرواة في مصنفات مستقلة عمل جيد من علماء الجرح والتعديل؛ ييسر على الباحث معرفة الراوي الثقة من أقرب طريق.

ج- أشهر هذه المصنفات:

المصنفات في هذا النوع متعددة، أشهرها:

1- «كتاب الثقات»:

أ- مؤلفه:

أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح **العجلي** (ت 261 هـ).

ب- اسم الكتاب:

سُمِّيَ هذا الكتاب بأسماء كثيرة:

منها: «معرفة الثقات» ، و«الجرح والتعديل» ، و«التاريخ»،

لكن لعل التسمية الأصح هي: «معرفة الرجال»؛

ذلك لأنه لم يقتصر على الثقات فحسب،

بل هناك جماعة جرحهم فيه بالضعف، أو الترك، أو الكذب، أو الزندقة.

فهو كتاب عام في تواريخ الرجال تعرض فيه العجلي لكل أنواع الرواة.

ج- منهج العجلي في التوثيق:

العجلي من كبار أهل العلم والفضل،

لكن فيما يتعلق بمنهجه في التوثيق فإنه متساهل،

فقد وقع منه توثيق بعض المجاهيل،

وكذلك أيضا كان يتساهل في بعض الضعفاء فيوثقهم،

كما أنه أحيانًا يرفع الراوي الذي يكون في درجة: «الصدوق» أو «الثقة الذي له أوهام» ، فيحكم عليه بأنه: «ثقة»، أو: «ثقة ثبت».

د- والكتاب مطبوع.

2- «كتاب الثقات»:

أ- مؤلفه:

محمد بن أحمد **بن حبان** البُسْتِيّ (ت 354 هـ).

ب- ترتيبه:

- رتبه مؤلفه **على الطبقات،**

- ثم رتب أسماء **كل طبقة على حروف المعجم داخل تلك الطبقة،**

- وقد جعله من ثلاثة أجزاء:

جعل الجزء الأول لطبقة الصحابة،

والجزء الثاني لطبقة التابعين،

والجزء الثالث لطبقة أتباع التابعين.

ج- منهج ابن حبان في التوثيق:

ابن حبان من كبار أئمة الحديث،

لكنه متساهل في التوثيقَ أيضًا؛

لذا يعد توثيقه عند كثيرين: من أدنى درجات التوثيق،

قال العلامة الكِتَّانِيُّ عن هذا الكتاب:

(إلا أنه ذكر فيه عددا كثيرًا، وخلقا عظيما من المجهولين الذين لا يعرف غيرُه أحوالهم،

وطريقته فيه: أنه يذكر من لم يعرفه بجرح، وإن كان مجهولا لم يُعْرَفْ حالُه،

فينبغي أن يُتنبهَ لهذا، ويُعرف أن توثيقه للرجل بمجرد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق،

وقد قال هو في أثناء كلامه: «والعدل من لم يُعرف منه الجرح؛ إذ الجرح ضد العدل، فمن لم يُعرف بجرح؛ فهو عدل حتى يُتبين ضده»،

هذه طريقته في التفرقة بين العدل وغيره،

ووافقه عليها بعضُهم، وخالفه الأكثرون).

د- والكتاب مطبوع.

3- «تاريخ أسماء الثقات ممن نُقل عنهم العلمُ»:

أ- مؤلفه:

عمر بن أحمد **بن شاهين** (ت 385 هـ).

ب- ترتيبه:

- رتبه مؤلفه **على حروف المعجم،**

- واقتصر في الترجمة على اسم الشخص واسم أبيه،

ونَقَلَ أقوالَ أئمةِ الجرحِ والتعديلِ فيه،

وربما ذَكَرَ بَعْضَ شيوخِ وتلاميذِ صاحبِ الترجمة.

ج- والكتاب مطبوع.

سادسا: المصنفات في الضعفاء خاصة

أ- موضوع هذه المصنفات:

هذا النوع من التصنيف في تراجم الرواة أفرده مؤلفوه للضعفاء خاصة.

ب- مقارنة بين المصنفات في الضعفاء والمصنفات في الثقات:

كان عدد المصنفات في الضعفاء أكثر بكثير من المصنفات في الثقات؛

وذلك لأن كثيرًا من المصنفات في الضعفاء قد اشتملت على كل من تُكلم فيه، وإن لم يكن ضعيفا حَقًّا، وما أكثر ما تُكلم فيه.

ج- أشهر هذه المصنفات:

المصنفات في هذا النوع كثيرة، أشهرها:

1- «الضعفاء الكبير»:

أ- مؤلفه:

الإمام محمد بن إسماعيل **البخاري (ت 256 هـ)**.

ب- ملاحظة عن هذا الكتاب:

ذكر العلماء المتقدمون هذا الكتاب للبخاري، ونقلوا منه،

لكنه ربما ضاع فيما ضاع من تراث أمتنا؛ حيث لم يُذكر في أي فهرس من فهارس المخطوطات،

كما لم يذكر أحد من المحدثين أو المعاصرين أنه رأى مخطوطة له.

2- «الضعفاء الصغير»:

أ- مؤلفه:

الإمام محمد بن إسماعيل **البخاري** أيضًا.

ب- ترتيبه:

مُرَتَّبٌ **على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول من الاسم** فقط.

ج- والكتاب مطبوع.

3- «الضعفاء والمتروكون»:

أ- مؤلفه:

الإمام أحمد بن شعيب **النسائي** صاحب «السنن» (ت 303 هـ).

ب- ترتيبه:

مُرتَّب **على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول من الاسم** فقط.

ج- منهج النسائي في التجريح:

يُعَدُّ النسائيُّ من المتشددين في جرح الرجال.

د- والكتاب مطبوع.

4- «كتاب الضعفاء»:

أ- مؤلفه:

أبو جعفر محمد بن عمرو **العقيلي** (ت 323 هـ).

ب- موضوع الكتاب:

هو كتاب كبير،

ترجم فيه مؤلفه لأنواع كثيرة من الضعفاء، والمنسوبين إلى الكذب والوضع.

ج- والكتاب مطبوع.

5- «معرفة المجروحين من المحدثين»:

أ- مؤلفه:

أبو حاتم محمد بن أحمد **بن حبان** البُسْتِيّ (ت 354 هـ).

ب- ترتيبه:

مرتب على حروف المعجم.

ج- مقدمته:

- قَدَّمَ ابن حبان للكتاب بمقدمة نفيسة،

- ذكر فيها أهمية معرفة الضعفاء، وجواز الجرح وما يتعلق بذلك،

كما بين فيها طريقته في تصنيف كتابه.

د- منهج ابن حبان في التجريح:

يعتبر ابن حبان من المتشددين في الجرح.

هـ- والكتاب مطبوع.

6- «الكامل في ضعفاء الرجال»:

أ- مؤلفه:

أبو أحمد عبد الله **بن عدي** الجرجاني (ت 365 هـ).

ب- ترتيبه:

رتب ابن عدي التراجم في الكتاب **على حروف المعجم.**

ج- مقدمته:

قدم ابن عدي للكتاب بمقدمة طويلة جيدة.

د- منهج ابن عدي في هذا الكتاب:

ذكر فيه مؤلفه كُلَّ مَنْ تُكُلِّمَ فيه بجرح، وإن كان الكلام فيه مردودًا.

لذلك جاء الكتاب كبيرًا واسعًا.

7- «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»:

أ- مؤلفه:

الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت 748 هـ).

ب- حجم الكتاب:

هذا الكتاب من أجمع الكتب في تراجم المجروحين؛ كما قال الحافظ ابن حجر.

فقد اشتمل على ثلاث وخمسين وأحد عشر ألف (11053) ترجمة، كما هو في النسخة المطبوعة التي رُقِّمَتْ تراجمها، وإن كُرِّرَتْ بعضُ التراجم؛ كما إذا ذكر الشخصُ في فصل الأنساب، وهو مذكورٌ في الأسماء.

هـ- والكتاب مطبوع

ج- منهج الذهبي في هذا الكتاب:

هذا الكتاب يشبه إلى حَدٍّ ما كتاب «الكامل» لابن عدي من حيث المنهج؛

فقد ذكر فيه الذهبي كُلَّ مَنْ تُكُلِّمَ فيه، وإن كان ثقة،

وهو إنما يذكر مثل هؤلاء الثقات للدفاع عنهم، وردّ الكلام الموجه إليهم.

د- مقدمة الكتاب:

قدم الذهبي للكتاب بمقدمة بَيَّنَ فيها منهجه،

وذكر بأنه صنفه بعد كتابه «المغني في الضعفاء»،

وأنه طول فيه العبارة،

وزاد فيه عِدَّةَ أسماء على «المغني»،

ثم ذكر أنواع الرجال المتكلم فيهم ممن احتواهم هذا الكتاب،

إلى آخر ما في هذه المقدمة.

هـ- ترتيب الكتاب ورموزه:

1- رتب الذهبي التراجم المذكورة في كتابه هذا على حروف المعجم بالنسبة للاسم واسم الأب.

2- رَمَزَ على اسم الرجل من أخرج له في كتابه من الأئمة الستة برموزهم المشهورة.

فإن اجتمعوا على إخراج رجل؛ فالرمز له "ع"،

وإن اتفق عليه أرباب السنن الأربعة فالرمز "عو"،

- وقد سرد أسماء الرجال والنساء على حروف المعجم،

ثم كُنى الرجال،

ثم من عُرِفَ بأبيه،

ثم من عُرِفَ بالنسبة أو اللقب،

ثم مجاهيل الاسم،

ثم في النسوة المجهولات،

ثم كُنى النسوة،

ثم فيمن لم تُسَمَّ.

و- قيمة الكتاب وأهميته:

الكتاب مفيد جدًّا.

وهو من أجود الكتب والمصادر في معرفة الرواة المتكلم فيهم.

ز- والكتاب مطبوع.

8- «لسان الميزان»:

أ- مؤلفه:

شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد، المعروف **بابن حجر** (ت 852 هـ).

ب- موضوع الكتاب، ومنهج المؤلف فيه:

1- هذا الكتاب التقط فيه مؤلفه من كتاب «ميزان الاعتدال» التراجمَ التي ليست في كتاب «تهذيب الكمال».

2- وزاد عليها جملةً كثيرةً من التراجمِ المتكلَّم فيها،

3- فما زاده من التراجم؛ جعل أمامه رمز (ز)،

وما زاده من ذيل الحافظ العراقيِّ على «ميزان الاعتدال» رَمَزَ له بـ (ذ) إشارة إلى أنه من ذيل شيخه العراقيّ.

4- ما زاده من التنبيهات والتحريرات في أثناء بعض التراجم التي التقطها من «ميزان الاعتدال» للذهبي ختم كلام الذهبي بقوله: (انتهى)، فما بعدها فهو من كلامه.

5- عاد ابن حجر فجرد الأسماء التي حذفها من «ميزان الاعتدال»، ثم سردها في فصل ألحقه في آخر الكتاب؛

وذلك ليكون الكتاب مستوعِبًا لجميع الأسماء التي في «الميزان»؛ كما قال.

6- أما عن منهجه في هذا الفصل فقد قال -رحمه الله- في أوله:

(فصل في تجريد الأسماء التي حذفتها من «الميزان»؛ اكتفاء بذكرها في «تهذيب الكمال».

أ- وقد جعلت لها علاماتها في التهذيب،

ب- ومَنْ كتبت قبالتَه (صح) فهو من تكلم فيه بلا حجة، أو صورة (مخ) - وفي بعض النسخ : (هـ) - فهو مختلف فيه، والعمل على توثيقه، وما عدا ذلك فضعيف على اختلاف مراتب الضعف،

ج- ومن كان منهم زائدا على من اقتصر عليه الذهبي في «الكاشف» ذكرت له ترجمة مختصرة؛

لينتفع بذلك مَنْ لم يحصل له «تهذيب الكمال»).

ثم قال -رحمه الله- في آخر هذا الفصل:

(آخر التجريد، وفائدته أمران:

الأول: الإحاطة بجميع من ذكرهم المؤلف في الأصل.

والثاني: الإعانة لمن أراد الكشفَ عنِ الراوي:

فإن رآه في أصلنا؛ فذاك، وإن رآه في هذا الفصل؛ فهو إما ثقة، وإما مختلف فيه، وإما ضعيف،

فإن أراد زيادةَ بَسْطِ نظر في مختصر التهذيب الذي جمعتُه (أي: كتاب «تهذيب التهذيب») ؛ ففيه كل ما في «تهذيب الكمال» للمزي من شرحِ حالِ الرواةِ وزيادة عليه،

فإن لم يحصل له نسخة منه؛ فـ «تذهيب التهذيب» للذهبي؛ فإنه حسنٌ في بابه، فإن لم يجده لا هنا ولا هنا؛ فهو إما ثقة أو مستور).

ج- ترتيب الكتاب:

1- رتب ابن حجر تراجمَ الكتاب على حروفِ المعجم،

2- ثم بعد انتهاء الأسماء ذكر الكُنَى ورتبها على الحروف أيضا،

3- ثم ذكر المبهمات، وقد قسمهم إلى ثلاثة فصول:

الأول: المنسوب. والثاني: من اشتهر بقبيلة أو صنعة.

والثالث: من ذُكِرَ بالإضافة.

د- طبعات الكتاب:

طبع الكتاب - لأول مرة - في ستة أجزاء، في دائرة المعارف العثمانية في الهند سنة 1329 للهجرة.

ثم طبع مؤخرًا طبعات أخرى،

منها طبعة بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة - رحمه الله - في عشرة أجزاء بالفهارس.

وهي أفضل طبعات الكتاب.

سابعا: المصنفات في رجال بلاد مخصوصة

أ- موضوع هذه المصنفات:

هذا النوع من المصنفات التزم فيه مؤلفوه ترجمةَ رجالِ العلمِ والفكرِ، ومشاهيرِ الرجالِ من الشعراءِ والأدباءِ والرياضيين وغيرهم في بلدة أو مدينة بعينها،

سواء من كان من أهلها الأصليين، أو من وفد إليها وأقام بها،

ووجهوا عنايتهم بالدرجة الأولى لتراجم رجال الحديث؛

فكان لتراجم المحدثين ورجال الحديث في هذه الكتب الحظُّ الأكبرُ؛

لذا تُعتبر مرجعًا من المراجع في تاريخ الرجال، ومعرفة المقبول منهم أو الضعيف.

ب- من أمثلة هذه المصنفات:

صُنِّفَتْ كتبٌ كثيرةٌ في هذا، وسأقتصر على ذكر ما طُبع منها باختصار:

1- «تاريخ واسط»:

لأبي الحسن أسلم بن سهل المشهور بِـ **(بَحْشَل)** الواسطيّ (ت 288 هـ).

2- «مختصر طبقات علماء أفريقيا وتونس»:

وصاحب الأصل - أي: كتاب «طبقات علماء أفريقيا وتونس» - هو: أبو العرب محمد بن أحمد القيرواني (ت 333 هـ).

أما صاحب المختصر فهو: أبو عمر أحمد بن محمد **المعافري الطلمنكي** (ت 426 هـ).

3- «تاريخ الرَّقَّة»: لمحمد بن سعيد القشيري.

4- «تاريخ داريا»: لأبي عبد الله عبد الجبار بن عبد الله **الخولاني الداراني** (ت 370 هـ).

5- «ذكر أخبار أصبهان»: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله **الأصبهانيّ** (ت 430 هـ).

6- «تاريخ جرجان»: لأبي القاسم حمزة بن يوسف **السهميّ** (ت 427هـ).

7- «تاريخ بغداد»: لأحمد بن علي بن ثابت **الخطيب البغداديّ** (ت 463 هـ).

وأكثر هذه الكتب مرتب على حروف المعجم.

المحاضرة العاشرة

مراحل دراسة الأسانيد

- تمهيد:

هناك بعض الأحاديث لسنا في حاجة للبحث في أسانيدها؛

لأن الجهابذة من أئمة الحديث ونقاده قد بحثوا فيها بدقة وعناية تامتين مع ما كانوا عليه من المهارة والاطلاع الواسع على قواعد هذا الفن ومعرفة علل الحديث الغامضة؛

لذا فقد كفينا مؤونة البحث في الأحاديث التي بحث الأئمة السابقون فيها، وأعطوا حكمهم على تلك الأسانيد والمتون؛

فلا حاجة إذن لإعادة البحث فيها، وإلا صرنا كمن يكيل البحر! فلا هو بمستطيع ولا مستفيد شيئًا.

ومن هذه الأحاديث التي بحث الأئمة السابقون في أسانيدها -ومتونها أيضًا- ما يلي:

1- الأحاديث التي في «الصحيحين» أو أحدهما.

2- الأحاديث التي في كتاب التُزِمت صحتُه.

3- الأحاديث التي نص الأئمة المعتمدون على تصحيحها.

4- الأحاديث التي حكم عليها الأئمة وبينوا مراتبها.

1- الأحاديث التي في «الصحيحين» أو أحدهما:

فقد التزم البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى إخراج الأحاديث الصحيحة بأسانيد نظيفة لا تحوي رجالًا ضعفاء أو متروكين، كما أنها خالية من العلل القادحة الخفية التي تقدح في صحة الحديث.

فوجود الحديث في أحد «الصحيحين» يكفي للحكم على صحة الحديث، ولا حاجة إلى البحث في إسناده؛ لأن الغاية من البحث إنما هو الوصول إلى معرفة صحة الحديث أو عدم صحته.

ولا يُلتفت هنا إلى ما يثيره بعض الناس، باسم البحث العلمي أو غير ذلك من الشعارات في هذه الأيام، من أنه يوجد بعض الأحاديث الضعيفة في «الصحيحين» أو أحدهما، ويعزون ذلك إلى نتيجة بحثهم العلمي الذي توصلوا إليه حسب قواعد أصول الحديث وعلومه،

أو مخالفة تلك الأحاديث للعقل – أي عقلهم – ، أو لتعاليم الطب، أو لقواعد بعض العلوم الكونية المسلمة عندهم،

أو غير ذلك من التعليلات.

فهؤلاء:

1- إما أشخاص لهم إلمام بالحديث وعلومه:

وقد أرادوا إظهار أنفسهم بأنهم علماء كبار، عندهم المقدرة العلمية التي تمكنهم من أن يتعقبوا أئمة الحديث، ويبينوا أخطاءهم.

ولسان حال هؤلاء كما قال الشاعر:

وإني وإن كنتُ الأخير زمانه لآت بما لم تستطعه الأوائل

2- وإما أشخاص مستأجرون من قبل أعداء الإسلام:

وأكثر هؤلاء ليس عندهم علم بالحديث وعلومه،

فهؤلاء يقولون ما يقولون ابتغاء الكسب الحرام،

فيكتبون ما يكتبون من المقالات المنمقة، والكتب ذات العناوين الخادعة التي ظاهرها فيه الرحمة، وباطنها من قِبَلِها العذاب،

ويدسون في ثناياها من السموم والافتراءات باسم خدمة السنَّة وتخليصها من الشوائب، فويل لهؤلاء مما كتبت أيديهم، وويل لهم مما يكسبون.

فتارة يسمون كتبهم باسم: «أضواء على السنَّة المحمدية» أو «دفاع عن الحديث» ،

وأخرى يسمونها: «الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها» ،

وهي في الحقيقة ظلمات بعضها فوق بعض، نسأل الله العافية وحسن العاقبة.

وإليك بعض نصوص الأئمة في أن الأحاديث الموجودة في الصحيحين كلها صحيحة، ولا تحتاج إلى نظر أو بحث:

أ- **قال النووي - رحمه الله -** في مقدمة «شرحه على صحيح مسلم»:

(وإنما يفترق الصحيحان عن غيرهما من الكتب في كون ما فيهما صحيحًا لا يحتاج إلى النظر فيه،

بل يجب العمل به مطلقًا، وما كان في غيرهما لا يعمل به حتى يُنظر، وتوجد فيه شروط الصحيح) .

ب- وقال ابن الصلاح - رحمه الله - في كتابه «علوم الحديث»:

(وهذه نكتة نفيسة نافعة، ومن فوائدها:

القول بأن ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يُقطع بصحته؛

لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق» .

فابن الصلاح لم يكتف بأن الأحاديث التي في الصحيحين صحيحة فقط، وإنما قال: بأنه مقطوع بصحتها، وهذا زيادة في التأكيد على صحتها، وأنه لا يتطرق لصحتها أدنى ريب.

ولا يظن أحد أن ابن الصلاح وحده هو الذي قال بهذا القول، لقد وافقه على قوله هذا عدد من الأئمة المتقدمين، بل هو مذهب أهل الحديث قاطبة، ومذهب السلف عامة.

ويتضح هذا من النص التالي:

وقال الحافظ ابن كثير - رحمه الله - في «اختصار علوم الحديث»- بعد أن نقل عن ابن الصلاح قوله السابق - :

(وأنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه، وأرشد إليه، والله أعلم.

ثم وقفتُ بعد هذا على كلام لشيخنا العلامة ابن تيمية، مضمونه: أنه نقل القطع بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول عن جماعات من الأئمة، منهم: القاضي عبد الوهاب **المالكي**، والشيخ أبو حامد الاسفراييني، والقاضي أبو الطيب الطبري، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي **من الشافعية**، وابن حامد وأبو يعلي الفراء وأبو الخطاب وابن الزاغوني وأمثالهم **من الحنابلة**،

وشمس الأئمة السرخسي **من الحنفية**، قال: وهو **قول أكثر أهل الكلام** من الأشعرية وغيرهم، كأبي إسحاق الاسفراييني، وابن فُورَك،

قال: وهو **مذهب أهل الحديث قاطبة، ومذهب السلف** عامة، وهو معنى ما ذكره ابن الصلاح استنباطًا، فوافق فيه هؤلاء الأئمة) .

2- الأحاديث التي في كتاب التُزِمت صحتُه:

والكتب التي التزمت إخراج الصحيح فقط متعددة، أشهرها:

أ- الزيادات والتتمات التي في المستخرجات على الصحيحين:

وذلك لأن أصحاب المستخرجات يروون تلك التتمات لأحاديث «الصحيحين»، أو الزيادات عليها، بأسانيد صحيحة.

وموضوع المستخرجات :

هو أن يأتي المصنِّف إلى كتاب من كتب الحديث، فيخرِّج أحاديثه بأسانيد لنفسه، من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه.

قال ابن الصلاح ، وهو يتحدث عن المصنفات التي نعرف منها الحديث الصحيح:

(وَكَذَلِكَ مَا يُوجَدُ فِي الْكُتُبِ الْمُخَرَّجَةِ عَلَى كِتَابِ الْبُخَارِيِّ وَكِتَابِ مُسْلِمٍ، كَكِتَابِ أَبِي عَوَانَةَ الْإِسْفَرَائِينِيِّ، وَكِتَابِ أَبِي بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيِّ، وَكِتَابِ أَبِي بَكْرٍ الْبُرْقَانِيِّ، وَغَيْرِهَا، مِنْ تَتِمَّةٍ لِمَحْذُوفٍ، أَوْ زِيَادَةِ شَرْحٍ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَحَادِيثِ «الصَّحِيحَيْنِ»)

ب- صحيح ابن خزيمة:

إن وجود الحديث في «صحيح ابن خزيمة» كاف للحكم عليه بالصحة؛ لأن مؤلفه التزم أن يجمع في هذا الكتاب الأحاديث الصحيحة فقط.

قال ابن الصلاح:

(وَيَكْفِي مُجَرَّدُ كَوْنِهِ مَوْجُودًا فِي كُتُبِ مَنِ اشْتَرَطَ مِنْهُمُ الصَّحِيحَ فِيمَا جَمَعَهُ، كَكِتَابِ ابْنِ خُزَيْمَةَ).

وقال السيوطي:

(«صَحِيحُ ابْنِ خُزَيْمَةَ» أَعْلَى مَرْتَبَةً مِنْ صَحِيحِ ابْنِ حِبَّانَ؛ لِشِدَّةِ تَحَرِّيهِ، حَتَّى أَنَّهُ يَتَوَقَّفُ فِي التَّصْحِيحِ لِأَدْنَى كَلَامٍ فِي الْإِسْنَادِ، فَيَقُولُ: «إِنْ صَحَّ الْخَبَرُ»، أَوْ: «إِنْ ثَبَتَ كَذَا» ، وَنَحْوَ ذَلِكَ).

ج- «صحيح ابن حبان» :

وهو المسمى بـ: «التقاسيم والأنواع».

وقد قيل: إن أصح من صنف في الصحيح بعد الشيخين: ابن خزيمة، فابن حبان.

لكن ابن حبان متساهل في التصحيح.

غير أن تساهله ليس كتساهل الحاكم.

فإن غايته أنه يسمي الحسن صحيحًا؛وذلك لأنه متساهل في شروط التوثيق، كما مر بنا في المحاضرة السبقة

د- «صحيح ابن السكن» :

ويسمى بـ: «الصحيح المنتقى»، كما يسمى أيضًا بـ: «السنن الصحاح المأثورة عن رسول الله ρ».

وهو كتاب محذوف الأسانيد،وقد جعله مؤلفه أبوابًا في جميع ما يُحتاج إليه من الأحكام،وضمنه ما صح عنده من السنن المأثورة.

هـ- «المستدرك على الصحيحين» :

قال ابن الصلاح:

(وَاعْتَنَى الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ بِالزِّيَادَةِ فِي عَدَدِ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَلَى مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ، َجَمَعَ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ سَمَّاهُ «الْمُسْتَدْرَكَ» ،

أَوْدَعَهُ مَا لَيْسَ فِي وَاحِدٍ مِنَ الصَّحِيحَيْنِ مِمَّا رَآهُ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، قَدْ أَخْرَجَا عَنْ رُوَاتِهِ فِي كِتَابَيْهِمَا، أَوْ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَحْدَهُ، أَوْ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَحْدَهُ، وَمَا أَدَّى اجْتِهَادُهُ إِلَى تَصْحِيحِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى شَرْطِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

وَهُوَ وَاسِعُ الْخَطْوِ فِي شَرْطِ الصَّحِيحِ، مُتَسَاهِلٌ فِي الْقَضَاءِ بِهِ.

وقيل في سبب تساهله:

1- إنه كان قد كبر فاعترته غفلة:

فقد شرع في تأليف «المستدرك» بعد أن بلغ عمره اثنتين وسبعين سنة، وقد ضعفت ذاكرته ،

وكان فيما يبدو تحت يده كتب أخرى يصنفها مع «المستدرك»، وقد استشعر قرب أجله فهو حريص على إتمام «المستدرك» وتلك المصنفات قبل موته.

2- وقيل: إنه عاجلته المنية قبل أن يبيض أكثره، فلم يتيسر له تنقيحه.

وهو ما ذكره الحافظ ابن حجر - رحمه الله - ، حيث قال إن المنية عاجلت الحاكم قبل أن يبيض وينقح كتابه ، فأملى الربع الأول منه ، ثم أدركته المنية فلم يكمل الباقي.

ومما يؤيد هذا القول :

1- أن عدد الأحاديث المنتقدة في الربع الأول 160 حديثاً ، بينما عددها في باقي الكتاب 1000 حديث ، وهو عدد كبير مقارنة بالعدد الأول.

2- أن البيهقي رحمه الله لا يصرّح بالتحديث عن الحاكم إلا فيما أخذه عنه في الربع الأول فقط من كتابه.

الموقف من تصحيحات الحاكم:

قال ابن الصلاح:

(فالْأَوْلَى أَنْ نَتَوَسَّطَ فِي أَمْرِهِ فَنَقُولَ: مَا حَكَمَ بِصِحَّتِهِ، وَلَمْ نَجِدْ ذَلِكَ فِيهِ لِغَيْرِهِ مِنَ الْأَئِمَّةِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ قَبِيلِ الصَّحِيحِ فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الْحَسَنِ، يُحْتَجُّ بِهِ وَيُعْمَلُ بِهِ، إِلَّا أَنْ تَظْهَرَ فِيهِ عِلَّةٌ تُوجِبُ ضَعْفَهُ) .

قَالَ بَدْرُ الدين بْنُ جَمَاعَةَ:

(وَالصَّوَابُ أَنَّهُ يُتَتَبَّعُ وَيُحْكَمُ عَلَيْهِ بِمَا يَلِيقُ بِحَالِهِ مِنَ الْحُسْنِ أَوِ الصِّحَّةِ أَوِ الضَّعْفِ).

قال العراقي: (وهذا هو الصواب).

عمل الذهبي في «المستدرك» :

وقد تتبع الذهبي كثيرا من الأحاديث التي حكم عليها الحاكم بالصحة، وحكم عليها بما يليق بحالها،

فأقر الحاكم على تصحيح بعضها،

ولم يقره على البعض الآخر، بل حكم عليها بالحسن أو الضعف أو النكارة، بل حكم على بعضها بالوضع.

لكن بقي من أحاديث «المستدرك» أحاديث سكت عنها الذهبي، وهي بحاجة إلى تتبع، وحكم بما يليق بحالها.

تنبيه:

هكذا قال المؤلف في موضوع موافقة الذهبي للحاكم،

ولكننا نقول:

سكوت الذهبي في تلخيص المستدرك لا يعد إقرارًا منه للحاكم.

وقد كثر في هذا العصر استعمال عبارة: (صححه الحاكم، ووافقه الذهبي)، فيما أورده الإمام الذهبي في كتابه: «تلخيص المستدرك» من كلام الحاكم؛ باعتبار أن مجرد سكوت الذهبي على كلام الحاكم، هو موافقة منه له.

وهذا غلط ؛ للأسباب التالية:

1- موضوع كتاب «تلخيص المستدرك» ما هو إلا تلخيص للأحاديث –إسناداً ومتناً–، مع تلخيص أقوال الحاكم في أقواله على مروياته فحسب، إضافة إلى بعض التعقبات التي يوردها الذهبي على هذه الأقوال.

وهذا لا خلاف فيه عند أحد.

2- الإمام الذهبي لَمْ يحقق «المستدرك»، بَلْ اختصره كَمَا اختصر عدداً من الكتب.

وَكَانَ من صنيع هَذَا الإمام العظيم أنْ يعلّقَ أحياناً عَلَى بَعْض الأحاديث، لا أنّه يريد تحقيقها والحكم عَلَيْهَا وتتبعها جميعهاً.

3- لم يذكر الذهبي أبداً، ولا أحد من تلامذته، أن ما سكت عليه فهو مقر فيه للحاكم. ولا ذكر أن كتابه استدراك وتعقّب.

4- كون الذهبي يتعقب الحاكم أحيانًا هو أمرٌ زائدٌ على شرطه لم يلتزمه. بل إن استدراكه قليل جداً،

فلا نفهم من عدم تعقبه في بعض المواضع أنه يوافق الحاكم.

5- الذهبي ضعّف كثيراً من الأحاديث التي في «المستدرك» في كتبه الأخرى كالميزان وغيره، مع أنه سكت عليها في اختصاره للمستدرك. معنى هذا أنه في «المستدرك» يلخص لا يعقب أو يوافق.

6- مجرّد اختصاره لمقولة الحاكم عقب الأحاديث: (صحيح على شرط البخاري ومسلم)، أو : (على شرط البخاري)، الخ هذه العبارات، لا يعني أنه مؤيد، بل هو ناقل.

7- قال الذهبي عن كتابه «تلخيص المستدرك» في ترجمته للحاكم في «سير أعلام النبلاء»: (وبكل حال فهو –أي المستدرك– كتاب مفيد قد اختصرته. ويعوز عملاً وتحريراً).

فلو أن سكوته يعني موافقة الحاكم على جميع ما سكت عليه لما قال ذلك.

8- كتاب «تلخيص المستدرك» ألفه الذهبي في شبابه، فهو ليس في مستوى كتبه الأخرى.

9- لم يكن شائعاً بين أهل العلم المتقدمين من بعد عصر الذهبي مثل هذه المسألة في قوله: (صححه الحاكم، ووافقه الذهبي). إنما شاعت عند المتأخرين في القرن العاشر أو الحادي عشر.

3- الأحاديث التي نص الأئمة المعتمدون على تصحيحها:

وذلك في كتب السنة المعتمدة المشتهرة كسنن أبي داود والترمذي والنسائي والدارقطني ،

بشرط أن:

أ- ينص المؤلف فيها على صحة تلك الأحاديث،

ولا يكفي مجرد وجودها فيها؛ لأن مؤلفيها لم يلتزموا إخراج الصحيح وحده فقط.

ب- أو ينص علي صحتها أحد الأئمة، وينقل عنه ذلك بالإسناد صحيح، كما في كتب السؤالات؛ كـ: «سؤالات أحمد بن حنبل» ، و «سؤالات ابن معين» ، وغيرهما،

فمثل هذا النص من إمام كاف في تصحيح الحديث.

4- الأحاديث التي حكم عليها الأئمة وبينوا مراتبها:

هناك كثير من الأحاديث درس الأئمة السابقون أسانيدها، وحكموا عليها بما يليق بحالها، وبينوا مراتبها؛ من الصحة أو الحسن، أو الضعف أو النكارة، او الوضع.

وهذه الأحاديث إن صدر الحكم عليها من إمام معتمد من أئمة الحديث، ولم يكن معروفا بالتساهل في حكمه، فإننا نستغني بدراسة الأئمة وحكمهم عليها، ولا نحتاج لدراستها والبحث في أسانيدها، وذلك مثل الأحاديث التي حسنها الترمذي أو ضعفها،

ومثل الأحاديث التي حكم عليها الأئمة بالوضع .

ومعلوم أن ما يسكت عنه أبو داود فهو صالح للاحتجاج على المعتمد.

ولا يعني ذلك أنه لا ينبغي أن نبحث في أسانيدها أبداً، بل إن ذلك من حق المتمكن في هذا الفن، لا المتطفل أو الضعيف،

لا سيما:

أ- إذا وجد للأئمة كلاماً متعارضاً في الحكم على بعض الأحاديث،

ب- أو لاح له ما يعارض ذلك الحكم،

ج- أو إذا كان ذلك الحكم صادراً عن شخص موصوف بالتساهل كابن الجوزي في الحكم على كثير من الأحاديث بالوضع.

وقد كان ابن الصلاح (ولد: 577 ، وتوفي: 643) لا يرى التصحيح من حق المتأخرين في زمنه فما بعده، فقال السخاوي تعليقًا على ذلك: (ولعل ابْنَ الصَّلَاحِ اخْتَارَ حَسْمَ الْمَادَّةِ ; لِئَلَّا يَتَطَرَّقَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْمُتَشَبِّهِينَ مِمَّنْ يُزَاحِمُ فِي الْوُثُوبِ عَلَى الْكُتُبِ الَّتِي لَا يُهْتَدَى لِلْكَشْفِ مِنْهَا، وَالْوَظَائِفِ الَّتِي لَا تَبْرَأُ ذِمَّتُهُ بِمُبَاشَرَتِهَا.

وَلِلْحَدِيثِ رِجَالٌ يُعْرَفُونَ بِهِ وَلِلدَّوَاوِينِ كُتَّابٌ وَحُسَّابُ

وَلِذَلِكَ قَالَ بَعْضُ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ فِي هَذَا الْمَحَلِّ: الَّذِي يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمُحَدِّثِ فِي عُرْفِ الْمُحَدِّثِينَ أَنْ يَكُونَ كَتَبَ، وَقَرَأَ، وَسَمِعَ، وَوَعَى، وَرَحَلَ إِلَى الْمَدَائِنِ وَالْقُرَى، وَحَصَّلَ أُصُولًا وَعَلَّقَ فُرُوعًا مِنْ كُتُبِ الْمَسَانِيدِ وَالْعِلَلِ وَالتَّوَارِيخِ الَّتِي تَقْرُبُ مِنْ أَلْفِ تَصْنِيفٍ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا يُنْكَرُ لَهُ ذَلِكَ) .

- حاجتنا إلى البحث في أسانيد الأحاديث التي لم يسبق الحكم عليها:

نحن في حاجة ماسة الآن إلى البحث في أسانيد الأحاديث التي لم يسبق للأئمة والعلماء أن بحثوها وأصدروا حكمهم عليها،

وهي كثيرة جداً.

فعلى العلماء المشتغلين بالحديث المخلصين أن يشمروا عن ساعد الجد، ويستأنفوا نهضة علمية في خدمة الحديث والسنة،

وبذلك العمل الجليل يكونون قد قدموا خدمة جليلة للسنة النبوية المطهرة، التي هي الأصل الثاني من أصول التشريع بعد كتاب الله العزيز.

المحاضرة الحادية عشر

(تابع) مراحل دراسة الأسانيد

ذكرنا في المحاضرة السابقة أن:

هناك بعض الأحاديث لسنا في حاجة للبحث في أسانيدها؛

لأن الجهابذة من أئمة الحديث ونقاده قد بحثوا فيها بدقة وعناية تامتين مع ما كانوا عليه من المهارة والاطلاع الواسع على قواعد هذا الفن ومعرفة علل الحديث الغامضة.

ومن هذه الأحاديث التي بحث الأئمة السابقون في أسانيدها -ومتونها أيضًا- ما يلي:

1- الأحاديث التي في «الصحيحين» أو أحدهما.

2- الأحاديث التي في كتاب التُزِمت صحتُه.

3- الأحاديث التي نص الأئمة المعتمدون على تصحيحها.

4- الأحاديث التي حكم عليها الأئمة وبينوا مراتبها.

كما ذكرنا أيضًا:

- حاجتنا إلى البحث في أسانيد الأحاديث التي لم يسبق الحكم عليها:

نحن في حاجة ماسة الآن إلى البحث في أسانيد الأحاديث التي لم يسبق للأئمة والعلماء أن بحثوها وأصدروا حكمهم عليها،

وهي كثيرة جداً.

فكيف ندرس هذه الأسانيد ؟

طريقة دراسة الإسناد:

اتفق علماء مصطلح الحديث على أن شروط الحديث الصحيح خمسة، وهي :

1- العدالة في الرواة.

2- الضبط في الرواة.

3- الاتصال في السند.

4- عدم الشذوذ في السند والمتن.

5- عدم العلة في السند والمتن.

فالأمور التي يجب توفرها حتى يكون الحديث صحيحاً، هي:

1- عدالة الرواة:

أي: أن كل راو من رواته اتصف بكونه: مسلماً، بالغاً، عاقلاً، غير فاسق، وغير مخروم المروءة.

2- ضبط الرواة:

أي: أن كل راو من رواته كان تام الضبط، إما ضبط صدر أو ضبط كتاب.

3- اتصال السند:

أي: أن كل راو من رواته قد أخذه مباشرة عمن فوقه، من أول السند إلى منتهاه.

4- عدم الشذوذ:

أي: أن لا يكون الحديث شاذاً.

ومعنى الشذوذ هنا هو: مخالفة المقبول لمن هو أولى منه.

5- عدم العلة:

أي: أن لا يكون الحديث معلولا.

والعلة هي: سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه.

لذا فإن دراسة الإسناد تتطلب البحث عن تحقق هذه الشروط الخمسة في الإسناد أو تحقق بعضها؛ ليُبْنَى الحكم على الحديث بعد تلك الدراسة، وتُعْرف مرتبته.

لذلك فإن أول عمل نبدأ به لدراسة الإسناد - في ضوء ما تقدم - هو:

- البحث في تراجم رجال الإسناد؛

وذلك لمعرفة ما قاله علماء الجرح والتعديل في عدالتهم وضبطهم،

وهذا ما يحقق لنا معرفة وجود الشرط الأول والثاني في الإسناد أو عدم وجودهما.

ثم ننتقل إلى مرحلة ثانية، وهي مرحلة:

البحث عن وجود أو عدم وجود الشرط الثالث، وهو: اتصال السند.

ثم ننتقل إلى البحث عن وجود أو عدم وجود: الشذوذ والعلة.

وبناء على بحثنا في كل ما سبق فإننا نختم ذلك بـ : الحكم على الحديث.

وفي الخطوة الأولى -وهي: البحث في تراجم رجال الإسناد- نحتاج إلى معرفة كيفية استخراج الترجمة من كتب الرجال.

1- كيفية إخراج الترجمة

مر بنا فيما سبق عند الحديث عن (أنواع الكتب المؤلفة في الرجال) أن أئمة الحديث صنفوا مصنفات كثيرة في تراجم الرواة، وجعلوها على أنواع متعددة في الترتيب والتبويب:فجاءت أحيانًا شاملة للرواة عامة،وأحيانًا مقتصرة على رواة مخصوصين بكتب معينة،وأحيانًا على تراجم الثقات فقط،أو الضعفاء فقط،إلى آخر ما مر بنا.

لذا فإن على الباحث الذي يريد إخراج الترجمة لراوٍ من الرواة أن ينظر فيما إذا كانت لديه معلومات سابقة عن هذا الراوي؛من مثل: أنه أحد رجال الكتب الستة ، أو ممن تُكلم فيه، أو من بلدة بعينها، أو من طبقة بعينها؛

ليسهل عليه في ضوء تلك المعلومات أن يتناول الكتاب الذي يوصله إلى ترجمة ذلك الراوي بأقرب وقت، وأيسر طريق.

وإذا لم يكن لدية أية معلومات عن هذا الراوي فبإمكانه الوصول إلى ترجمته في كتب التراجم من معرفة اسمه فقط؛ لأن غالب كتب التراجم ذكرت أسماء الرواة على ترتيب حروف المعجم، بالنسبة لاسم الراوي واسم أبيه،فيبحث عنه في بعض كتب التراجم، فإن لم يجده يبحث في مكان آخر، وهكذا حتى يجده.

2- البحث في عدالة الرواة وضبطهم

بعد أن نكون قد أخرجنا تراجم رجال الإسناد، وعرفنا مكانها في كتب التراجم، ننتقل إلى مرحلة ثانية ،

ألا وهي مرحلة البحث عن عدالة هؤلاء الرجال وضبطهم،

وذلك بقراءة ما قاله علماء الجرح والتعديل عن كل راوٍ خلال ترجمته.

3- البحث في اتصال السند

ثم نبحث الشرط الثالث وننتبه إلى مواليد الرواة ووفياتهم ، وتراجم المدلسين إذا عنعنوا ولم يصرحوا بالسماع ، وأقوال الائمة في سماع بعض الرواة من بعض.

واتصال السند يمكن أن يعلم بشكل يقيني أو ظني:

فالأمر اليقيني: أن يثبت لدينا بنقل الثقات العدول أن هذا الراوي سمع من هذا الراوي الحديث أو الأحاديث في الجملة،

وهذا الأمر يثبت بما يلي:

الأول : أن ينقل الأئمة أن هذا الراوي قد سمع من هذا الراوي.

الثاني: أن يذكر ضمن شيوخه أو تلامذته في الكتب والمصنفات التي تلقتها الأمة بالقبول.

وأما الظني في اتصال السند فهو: أن يعاصر الراوي من روى عنه مع إمكان اللقاء بينهما .

ويعرف ذلك بواسطة التاريخ الثابت بشكل صحيح، بنقل العلماء الأثبات أهل الجرح والتعديل.

إلا أن هذا الشرط - وهو المعاصرة مع إمكان اللقاء - لابد من الانتباه فيه إلى أمور، منها:

1- أن لا يكون الراوي مشهورا بالتدليس، ومن المرتبة التي يشترط فيها التصريح بالتحديث؛ لإفادة الاتصال عند عنعنته.

2- أن لا يستثني العلماء نوعا من مروياته فيقولون مثلا: (سمع منه كذا ولم يسمع منه كذا).

4- البحث عن الشذوذ والعلة وصعوبته

أما البحث عن الشذوذ والعلة، فهو أمر أصعب بكثير من البحث في عدالة الرواة وضبطهم واتصال السند؛

لأن الكشف عن الشذوذ والعلة إثباتًا أو نفيًا أمر لا يقوى عليه إلا صاحب الاطلاع الواسع جدًّا على متون الأحاديث وأسانيدها،

وذلك حتى يمكنه معرفة اتفاق أسانيد هذا الحديث في جميع الطرق التي ورد بها الحديث أو عدم اتفاقها.

وقد ذكر علماء المصطلح أن العلة تتطرق إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر.

كما ذكروا أن وقوع العلة في سند الحديث أكثر من وقوعها في متنه.

والطريق إلى كشف علة الحديث: جمع طرقه، والنظر في اختلاف رواته،

قال الخطيب البغدادي: (السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، ويُنْظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط).

وهذا أمر صعب جدًّا، لا سيما على الذي ليس عنده اطلاع واسع على طرق الحديث الكثيرة واختلافها، أو على من ليس لديه القدرة على ذلك الجمع، والنظر في اختلاف الرواة، والحكم على الراجح منها.

والحديث الشاذ اصطلاحاً هو:

(ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولي منه).

- والمراد بـــ (المقبول) هنا هو: العدل الذي تَمَّ ضبطه، أو العدل الذي خَفَّ ضبطه.

- وعبارة (من هو أولى منه) المذكورة: تعني الراوي الذي يكون أرجح منه.

- وسبب الأرجحية هنا إما:

لمزيد ضبط ، أو كثرة عدد ،

أو غير ذلك من وجوه الترجيحات.

- ويقع الشذوذ في: السند، كما يقع في المتن.

- ومثال الشذوذ في السند:

- ما رواه ابن عُيَيْنة، عن عمرو بن دينار، عن عَوْسَجَة، عن ابن عباس أن رجلا توفي على عهد رسول الله ρ ، ولم يدع وارثاً إلا مولي هو أعتقه.

- وقد تابع ابن عُيَيْنة على وصله: ابن جُرَيْج وغيره.

- وخالفهم حماد بن زيد ، فرواه عن عَمرو بن دينار عن عوسجة مرسلًا ، ولم يذكر ابن عباس .

- فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط ، ومع ذلك فقد ترجحت رواية من هم أكثر عدداً منه .

- ومثال الشذوذ في المتن:

- ما رواه عبد الواحد بن زياد، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً : «إذا صلى أحدكم الفجر فليضطجع عن يمينه» .

- قال البيهقي: (خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا ، فإن الناس إنما رووه من فعل النبي ρ لا من قوله، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ).

أما **الحديث المعلل اصطلاحاً** فهو:

(الحديث الذي أُطُّلِعَ فيه على علة تقدح في صحته، مع أن الظاهر السلامة منها).

وتعريف العلة هو:

(سبب غامض خفي قادح في صحة الحديث).

فيؤخذ من هذا التعريف أن العلة عند علماء الحديث لا بد أن يتحقق فيها شرطان، هما:

أ- الغموض والخفاء.

ب- والقدح في صحة الحديث .

- وينبغي الانتباه هنا إلى أن العلماء المتقدمين قد يطلقون العلة على غير معناها الاصطلاحي:

فقد يطلقون العلة أحياناً على أي طعن موجه للحديث، وإن لم يكن هذا الطعن خفياً أو قادحاً :

أ- فمن النوع الأول - أي أن يكون الطعن غير خفي - : التعليل بكذب الراوي، أو غفلته، أو سوء حفظه، أو نحو ذلك. حتى لقد سمي الترمذي النسخ علة .

ب- ومن النوع الثاني - أي أن يكون الطعن غير قادح - : التعليل بمخالفة لا تقدح في صحة الحديث، كإرسال ما وصله الثقة.

ومعرفة علل الحديث من أجلَّ علوم الحديث وأدقها ؛ لأنه يحتاج إلى كشف العلل الغامضة الخفية التي لا تظهر إلا للجهابذة في علوم الحديث.

وإنما يتمكن منه ويقوي على معرفته: أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب.

- ويتطرق التعليل إلى الإسناد الجامع شروط الصحة ظاهراً، لماذا؟

لأن الحديث الضعيف لا يحتاج إلى البحث عن علله؛ لأنه مردود في الأصل، ولا يعمل به.

- ويُستعان على إدراك العلة بأمور، منها :

أ- تفرُّد الراوي .

ب- مخالفة غيره له .

ج- قرائن أخرى تنضم إلى ما تقدم في الفقرتين (أ ، ب) .

هذه الأمور تنبه العارف بهذا الفن على وهم وقع من راوي الحديث:

- إما بكشف إرسال في حديث رواه موصولاً،
- أو وقف في حديث رواه مرفوعاً،
- أو إدخاله حديثاً في حديث،
- أو غير ذلك من الأوهام.

بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكم بعدم صحة الحديث.

- والطريق إلى معرفة أن الحديث معلول يكون بأربع خطوات متكاملة، هي:

1- جمع طرق الحديث،

2- والنظر في اختلاف رواته،

3- والموازنة بين ضبطهم وإتقانهم،

4- ثم الحكم على الرواية المعلولة.

- وتقع العلة:

أ- في الإسناد ـ وهو الأكثر ـ ؛ كالتعليل بالوقف والإرسال.

ب- في المتن ـ وهو الأقل ـ ؛ مثل حديث نفي قراءة البسملة في الصلاة.

- وهناك كتب صنفها العلماء لبيان علل الحديث، وتعرف هذه الكتب بكتب العلل.

- وطريقة كتب العلل هي:

ذكر الأحاديث المعلولة مع بيان عللها، وذلك بذكر طرقها وكشف العلة من خلال جمع الطرق واستعراضها.

وذلك مثل كتاب: «علل الحديث» لابن أبي حاتم، وهو مرتب على الأبواب.

ومثل كتاب: «العلل» للدارقطني، وهو مرتب على المسانيد.

وقد يَنهَج بعض المؤلفين في العلل نهجًا آخر، فيذكر أن فلانًا لم يسمع من فلان، أو أن حديث فلان عن فلان منقطع؛ لأنه لم يلقه، وذلك كالإمام أحمد في كتابه: «العلل ومعرفة الرجال».

فهذه الكتب يمكن الاستعانة بها في كشف علل الحديث.

وهذه أشهر المصنفات في العلل:

1- «علل الحديث» لابن أبي حاتم.

2- «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد بن حنبل.

3- «العلل» لابن المديني.

4- «العلل الكبير» و «العلل الصغير» للترمذي.

5- «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» للدارقطني، وهو أجمعها وأوسعها.

المحاضرة الثانية عشر

(تابع 2) مراحل دراسة الأسانيد

طريقة دراسة الإسناد:

اتفق علماء مصطلح الحديث على أن شروط الحديث الصحيح خمسة، وهي :

1- العدالة في الرواة.

2- الضبط في الرواة.

3- الاتصال في السند.

4- عدم الشذوذ في السند والمتن.

5- عدم العلة في السند والمتن.

لذا فإن دراسة الإسناد تتطلب البحث عن تحقق هذه الشروط الخمسة في الإسناد أو تحقق بعضها؛ ليُبْنَى الحكم على الحديث بعد تلك الدراسة، وتُعْرف مرتبته.

لذلك فإن أول عمل نبدأ به لدراسة الإسناد هو: البحث في تراجم رجال الإسناد؛وذلك لمعرفة ما قاله علماء الجرح والتعديل في عدالتهم وضبطهم.

1- كيفية إخراج الترجمة

مر بنا فيما سبق عند الحديث عن (أنواع الكتب المؤلفة في الرجال) أن أئمة الحديث صنفوا مصنفات كثيرة في تراجم الرواة،

وجعلوها على أنواع متعددة في الترتيب والتبويب:

فجاءت أحيانًا شاملة للرواة عامة، وأحيانًا مقتصرة على رواة مخصوصين بكتب معينة،وأحيانًا على تراجم الثقات فقط ، أو الضعفاء فقط،إلى آخر ما مر بنا.

1- كيفية إخراج الترجمة

الباحث الذي يريد إخراج الترجمة لراوٍ من الرواة ينظر:

أ- إذا كانت لديه معلومات سابقة عن هذا الراوي؛ من مثل: أنه أحد رجال الكتب الستة ، أو ممن تُكلم فيه، أو من بلدة بعينها، أو من طبقة بعينها؛ فإنه يسهل عليه في ضوء تلك المعلومات أن يتناول الكتاب الذي يوصله إلى ترجمة ذلك الراوي بأقرب وقت، وأيسر طريق.

ب- وإذا لم يكن لدية أية معلومات عن هذا الراوي فبإمكانه الوصول إلى ترجمته في كتب التراجم من معرفة اسمه فقط؛

لأن غالب كتب التراجم ذكرت أسماء الرواة على ترتيب حروف المعجم، بالنسبة لاسم الراوي واسم أبيه،

فيبحث عنه في بعض كتب التراجم، فإن لم يجده يبحث في مكان آخر، وهكذا حتى يجده.

2- البحث في عدالة الرواة وضبطهم

بعد أن نكون قد أخرجنا تراجم رجال الإسناد، وعرفنا مكانها في كتب التراجم، ننتقل إلى مرحلة ثانية ، وهي مرحلة البحث عن عدالة هؤلاء الرجال وضبطهم،

وذلك بقراءة ما قاله علماء الجرح والتعديل عن كل راوٍ خلال ترجمته.

3- البحث في اتصال السند

ثم نبحث الشرط الثالث وننتبه إلى مواليد الرواة ووفياتهم ، وتراجم المدلسين إذا عنعنوا ولم يصرحوا بالسماع ، وأقوال الائمة في سماع بعض الرواة من بعض.

4- البحث عن الشذوذ والعلة وصعوبته

أما البحث عن الشذوذ والعلة، فهو أمر أصعب بكثير من البحث في عدالة الرواة وضبطهم واتصال السند؛

لأن الكشف عن الشذوذ والعلة إثباتًا أو نفيًا أمر لا يقوى عليه إلا صاحب الاطلاع الواسع جدًّا على متون الأحاديث وأسانيدها، وذلك حتى يمكنه معرفة اتفاق أسانيد هذا الحديث في جميع الطرق التي ورد بها الحديث أو عدم اتفاقها.

والطريق إلى كشف علة الحديث: جمع طرقه، والنظر في اختلاف رواته، والمقارنة بين درجاتهم في الحفظ والإتقان.

- وهناك كتب صنفها العلماء لبيان علل الحديث، وتعرف هذه الكتب بكتب العلل.

- وطريقة كتب العلل هي:

أ- ذكر الأحاديث المعلولة مع بيان عللها، وذلك بذكر طرقها وكشف العلة من خلال جمع الطرق واستعراضها.

وذلك مثل كتاب: «علل الحديث» لابن أبي حاتم، وكتاب: «العلل» للدارقطني.

ب- وقد يَنهَج بعض المؤلفين في العلل نهجًا آخر، فيذكر أن فلانًا لم يسمع من فلان، أو أن حديث فلان عن فلان منقطع؛ لأنه لم يلقه، وذلك كالإمام أحمد في كتابه: «العلل ومعرفة الرجال».

لكن **هل صنف العلماء كتبًا خاصة في معرفة الأحاديث الشاذة؟** والجواب عن ذلك: أن العلماء لم يصنفوا مثل هذه المؤلفات، والله أعلم.

لكن الشذوذ قبل ظهوره هو نوع من العلل؛

ولذلك كثيرًا ما يعلل الأئمة بعض الأحاديث بأن فلانًا روى الحديث على وجه مخالف لراو آخر، وهو أثبت وأوثق منه،

وهذا هو الشذوذ.

والحقيقة أن المعلَّلَ أعم من الشاذ، فالشذوذ نوع من العلل،

ومثله في ذلك مثل: الاضطراب، والقلب.

5- الحكم على الحديث

المقصود بالحكم على الحديث: بيان مرتبته من الصحة أو الحسن أو الضعف أو الوضع، وذلك بعد دراسة إسناده على الوجه الذي سبق آنفًا.

وتأتي هذه الخطوة ثمرة الخطوات السابقة.

وقد مر بنا أن كشف العلة والشذوذ نفيًا وإثباتًا أمر صعب جدًّا، لا يقوى عليه كل باحث أو مشتغل بالحديث؛

لذا يستحسن في حق الباحث في الأسانيد أن يقول في نهاية بحثه عن مرتبة الحديث : (صحيح الإسناد)، أو: (حسن الإسناد)، أو: (ضعيف الإسناد).

ولا يتعجل فيقول: (صحيح) أو: (حسن) أو: (ضعيف)؛ لماذا ؟

لأنه بالنسبة لقوله عن الحديث: (صحيح) أو: (حسن) ربما يوجد حديث آخر يعارضه في معناه، ويكون سنده أقوى؛ فيكون الحديث الذي حكم عليه بالصحة شاذا،

أو ربما اكتشفت علة غامضة لم يستطع الباحث اكتشافها.

وبالنسبة لقوله عن الحديث: (ضعيف) ربما يوجد له متابع أو شاهد يقويه ويجبره؛ فيرتقي إلى مرتبة الحسن لغيره.

فالأولى في حق الباحث في الأسانيد أن يقول في نهاية بحثه عن الحديث : (صحيح الإسناد)، أو: (حسن الإسناد)، أو: (ضعيف الإسناد).

وقد فعل هذا كثير من الأئمة السابقين،

منهم: الحاكم أبو عبد الله النيسابوري في كتابه: «المستدرك»، والحافظ الهيثمي في كتابه: «مجمع الزوائد»، وغيرهما،

والظاهر أن الوقت لم يسعفهم ليكملوا النظر في كشف الشذوذ والعلة، فتحرجوا من القول بأنه: (صحيح) ، أو (حسن).

وقد قال علماء المصطلح إن المحدث إذا قال عن حديث: (إنه صحيح الإسناد) أو : (حسن الإسناد) هو دون قولهم: (حديث صحيح) أو: (حديث حسن)،

قال ابن الصلاح: (قَوْلُهُمْ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ» ، أَوْ: «حَسَنُ الْإِسْنَادِ» دُونَ قَوْلِهِمْ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ» أَوْ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ»؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُقَالُ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ»، وَلَا يَصِحُّ؛ لِكَوْنِهِ شَاذًّا أَوْ مُعَلَّلًا.

غَيْرَ أَنَّ الْمُصَنِّفَ الْمُعْتَمَدَ مِنْهُمْ إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ: إِنَّهُ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ عِلَّةً، وَلَمْ يَقْدَحْ فِيهِ، فَالظَّاهِرُ مِنْهُ الْحُكْمُ لَهُ بِأَنَّهُ صَحِيحٌ فِي نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الْعِلَّةِ وَالْقَادِحِ هُوَ الْأَصْلُ وَالظَّاهِرُ).

خلاصة المراحل في دراسة الإسناد

1- إخراج التراجم لرواة الإسناد من كتب التراجم.

2- يُنتبه بشكل خاص لكشف اتصال السند أو انقطاعه إلى ما يلي:

أ- مواليد الرواة ووَفَيَاتهم داخل التراجم، وكذلك بلدانهم ورحلاتهم.

وفي جانب تواريخ المواليد والوفيات ينبغي الانتباه إلى الصور التالية:

الصورة الأولى: أن يصرح العلماء بتاريخ ولادة ووفاة كل من الراويين:

فيمكن التحقق من المعاصرة حينئذ.

الصورة الثانية: أن يذكروا تاريخ وفاة أحدهما وتاريخ ولادة من روي عنه: فكذلك يمكن التحقق من المعاصرة حينئذ.

الصورة الثالثة: أن يذكروا تاريخ وفاتيهما فقط:

فيمكن أن يعلم معاصرة كل منهما للآخر عن طريق كون التلميذ متأخر الوفاة عن الشيخ.

الصورة الرابعة: أن لا يعلم تاريخ وفاة أحدهما ويعلم الآخر:

وهنا لابد من مقارنة تلامذتهما وشيوخهما حتى يعلم أنهما من نفس الطبقة أو من طبقتين متقاربتين يمكن أو يغلب على الظن إمكان المعاصرة بينهما والتقائهما،

وهذا النوع يتطلب استقراء وتتبع مروياتهما وتلامذتهما وشيوخهما،

فمتى غلب على الظن ثبوت المعاصرة مع إمكان اللقاء حكم باتصال السند، وإلا فهو منقطع، أو متوقف فيه.

ب- تراجم المدلسين، لا سيما إذا عنعنوا ولم يصرحوا بالسمع.

والتدليس في الإسناد هو: أن يَرْوِيَ الراوي عمن قد سمع منه: ما لم يسمع منه، من غير أن يذكر أنه سمعه منه.

وينتفع هنا بتنصيص العلماء - في بعض الأحيان - على استثناء أشياء من مرويات الراوي عن بعض شيوخه، فيقولون مثلا: «سمع منه كذا، ولم يسمع منه كذا».

فإذا كان الراوي مدلسًا مشهورًا بالتدليس، وكان داخلًا في المراتب التي يشترط فيها التصريح بالسماع لإفادة الاتصال فيجب الوقوف عند هذا الشرط.

فلو قال هذا الراوي في روايته: (عن فلان): لا يُقبل منه ذلك، ولا يفيد الاتصال حتى يصرح بالسماع أو التحديث من طريق آخر لهذا الحديث.

وينبغي الانتباه هنا إلى أنه ليس كل من وصف بالتدليس يشترط فيه التصريح بالسماع كي يقبل حديثه،

فقد يكون الراوي حافظًا مكثرًا، ويكون تدليسه نادرًا، فلا يشترط فيه التصريح بالسماع،

وعليه فإن مثل هذا الراوي إذا عنعن السند، وثبتت معاصرته لمن روى عنه، وكان الالتقاء به ممكنًا: فإنه محمول على السماع والاتصال، ولا يشترط فيه التصريح بالسماع.

ج- الانتباه إلى رواية المرسل الخفي،

وهو: ما رواه الراوي عمن عاصره ولم يثبت أنه لقيه أو سمع منه، بصيغة توهم السماع.

والفرق بين التدليس والمرسل الخفي:

أن الراوي المدلس سمع من شيخه جزءًا من مروياته، ويعلم ذلك بتنصيص العلماء على ذلك.

أما المرسل الخفي فلم يثبت أنه لقيه أو سمع منه، وإن كان قد عاصره.

د- أقوال الأئمة في سماع بعض الرواة من بعض أو عدم سماعهم؛ مثل: أن فلانا سمع من فلان، أو أن فلانا لم يسمع من فلان.

هـ- استثناء العلماء نوعا من مرويات الراوي عن بعض شيوخه، فيقولون مثلا: «سمع منه كذا، ولم يسمع منه كذا».

والفرق بين هذا الصنف - وهو داخل في التدليس السابق ذكره - والمرسل الخفي: أن يكون الراوي سمع من شيخه جزءًا من مروياته دون باقي مروياته ، وإنما يعلم ذلك بتنصيص العلماء على ذلك،

أما المرسل الخفي فلم يثبت أنه لقيه أو سمع منه، وإن كان قد عاصره.

3- يلاحظ - بالنسبة لعدالة الرواة وضبطهم - ما يلي:

أ- ألفاظ الجرح والتعديل في كل ترجمة، سواء ما يتعلق منها بالعدالة أو بالضبط، وتوضع هذه الألفاظ في مراتبها.

فليس من قيل فيه: (أوثق الخلق) في مرتبة واحدة مع من قيل فيه: (ثقة)،

وكذلك ليس من قيل فيه: (لين الحديث) أو (في حديثه ضعف) في مرتبة واحدة مع من قيل فيه: (ضعيف جدًّا) أو: (واهٍ بمَرَّةٍ)،

أو: (طرحوا حديثه).

ب- تعارض الجرح والتعديل في راوٍ واحد، وكيفية العمل عند هذا التعارض:

وقد مر بنا في المحاضرة الأولى:

- إذا اجتمع في راو واحد الجرح والتعديل؛ فالمعتمد أنه:

أ- يُقدَّم الجرحُ على التعديل إذا كان الجرح مفسرا،

ب- وإن كان الجرح مبهما غير مفسر؛ قُدِّمَ التعديلُ.

وقيل: إن زاد عدد المعدلين على الجارحين؛ قدم التعديل.

لكن هذا القول غير معتمد.

ج- قائل ألفاظ الجرح والتعديل، وهل له اصطلاح خاص فيها:

فعلى سبيل المثال:

1- فإن عبارة: (لا بأس به)، تدل على التعديل من دون إشعار بالضبط عند علماء الجرح والتعديل، ما عدا ابن معين ، فإن (لا بأس به) تعني عنده أن الراوي ثقة.

2- البخاري معروف بلطافة ألفاظه في التجريح ورقته فيها:

فهو يقول: (فلان فيه نظر)، أو: (فلان سكتوا عنه) : فيمن ترك العلماء حديثه.

ويقول: (فلانٌ منكرُ الحديث): إذا كان الراوي لا تحل الرواية عنه.

د- المتشددون والمتساهلون في الجرح والتعديل من الأئمة:

وقد مر بنا من نماذج التساهل:

1- تساهل ابن حبان في التوثيق، على الرغم من كونه من كبار أئمة الحديث، حيث ذكر في كتابه «الثقات»: عددا كبيرًا من المجهولين الذين لا يعرف غيرُه أحوالهم،

وأن طريقته في هذا الكتاب : أنه يذكر من لم يعرفه بجرح، وإن كان مجهولا لم يُعْرَفْ حالُه؛

لذا يعد توثيقه عند كثيرين: من أدنى درجات التوثيق.

2- رأيُ ابنِ عبد البر حافظِ المغرب في العدالة، وهو:

أن كلَّ حاملِ علمٍ معروف العناية به محمول أمره على العدالة حتى يتبين جرحه، ولا نحتاج إلى أن نسأل عن عدالته.

هـ- أقوال الأقران بعضهم في بعض:

وذلك لأن المعاصرة حجاب،

ومعنى ذلك أن المعاصرة بين اثنين لا تتيح لكل منهما أن يعرف الآخر كما ينبغي؛ لاختلاف في معتقد أو مذهب أو رأي، أو لحسد، أو لعداوة،

فتكون الصورة الذهنية التي تتكون عند كل واحد منهما عن الآخر ناقصة؛

ولهذا قال الذهبي: «لا يسمع قول الأقران بعضهم في بعض»

وقال ابن حجر: «كلام الأقران لا يُعبأ به، لاسيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، وما ينجو منه إلا من عصمه الله. وما علمت أن عصرًا من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين، ولو شئت لسردت من ذلك كراريس».

وقال أيضًا: «ولا نعتدّ - بحمد الله - بكثير من كلام الأقران بعضهم في بعض».

وهذه القاعدة - أعني: (المعاصرة حجاب) - لا تنفي قبول الجرح والتعديل من أهله، لكن معناها أن العالم إذا تكلم في معاصره وقرينه قدحًا وتجريحًا، مخالفًا لباقي الأئمة الذين مدحوه وعدلوه وأقروا بفضله: فإنه لا يقبل منه ذلك، ولو كان من أكابر علماء الجرح والتعديل؛ حيث لا يقبل تجريح القرين لقرينه بهذه الصفة.

4- أن لا يحكم على الحديث قبل النظر في كتب العلل لكشف العلة والشذوذ، أو عدمهما؛لأن عدم الشذوذ وعدم العلة شرطان من شروط صحة الحديث.

5- استحسان الاكتفاء في الحكم على الحديث بقول الباحث: (صحيح الإسناد)، أو: (حسن الإسناد)، أو: (ضعيف الإسناد).

المحاضرة الثالثة عشر

(تابع 3) مراحل دراسة الأسانيد

1- مثال من أحد أحاديث الكتب الستة

التدريب على استخراج الترجمة من كتب الرجال

مثال لدراسة الحديث عمليًّا

نحاول في هذه المحاضرة والتي تليها - إن شاء الله - التدريبَ العمليَّ على كيفيَّة استخراجِ الترجمةِ من كتبِ الرجالِ، ومحاولة الحكم على رجال الإسناد؛ للتوصل من هذه الدراسة إلى الحكم على الحديث صحةً أو ضعفًا.

ونبدأ في هذه المحاضرة بمثال من أحد أحاديث الكتب الستة.

وقبل المثال نذكِّر بخلاصة ما سبق أن شرحناه في محاضرات سابقة، وهو:

طريقة دراسة الإسناد:

اتفق علماء مصطلح الحديث على أن شروط الحديث الصحيح خمسة؛ لذا فإن دراسة الإسناد تتطلب البحث عن تحقق هذه الشروط الخمسة في الإسناد أو تحقق بعضها.

لذلك فإن أول عمل نبدأ به لدراسة الإسناد هو:

البحث في تراجم رجال الإسناد؛ وذلك لمعرفة ما قاله علماء الجرح والتعديل في عدالتهم وضبطهم، وهذا ما يحقق لنا معرفة وجود الشرط الأول والثاني في الإسناد أو عدم وجودهما.

ثم ننتقل إلى البحث عن وجود أو عدم وجود الشرط الثالث، وهو: اتصال السند.

ثم ننتقل إلى البحث عن وجود أو عدم وجود: الشذوذ والعلة.

وبناء على بحثنا في كل ما سبق فإننا نختم ذلك بـ : الحكم على الحديث.

وفي الخطوة الأولى -وهي: البحث في تراجم رجال الإسناد- نحتاج إلى معرفة كيفية استخراج الترجمة من كتب الرجال.

إذن الخطوات هي:

الخطوة الأولى: استخراج الترجمة.

الخطوة الثانية: البحث عن عدالة الرواة وضبطهم.

الخطوة الثالثة: البحث في اتصال السند.

الخطوة الرابعة: البحث عن الشذوذ والعلة وصعوبته.

الخطوة الخامسة: الحكم على الحديث:

وتأتي هذه الخطوة ثمرة الخطوات السابقة.

خلاصة المراحل في دراسة الإسناد:

1- إخراج التراجم لرواة الإسناد من كتب التراجم.

2- يُنتبه لكشف اتصال السند أو انقطاعه إلى ما يلي:

أ- مواليد الرواة ووَفَيَاتهم داخل التراجم.

ب- تراجم المدلسين، لا سيما إذا عنعنوا ولم يصرحوا بالسمع.

ج- أقوال الأئمة في سماع بعض الرواة من بعض أو عدم سماعهم.

3- يلاحظ - بالنسبة لعدالة الرواة وضبطهم - ما يلي:

أ- ألفاظ الجرح والتعديل، ووضع هذه الألفاظ في مراتبها.

ب- كيفية العمل عند تعارض الجرح والتعديل في الراوي الواحد.

ج- قائل ألفاظ الجرح والتعديل، وهل له اصطلاح خاص فيها.

د- المتشددون والمتساهلون في الجرح والتعديل من الأئمة:

هـ- أقوال الأقران بعضهم في بعض.

4- أن لا يحكم على الحديث قبل النظر في كتب العلل لكشف العلة والشذوذ، أو عدمهما.

5- استحسان الاكتفاء في الحكم على الحديث بقول الباحث: (صحيح الإسناد)، أو: (حسن الإسناد)، أو: (ضعيف الإسناد).

وبعد الانتهاء من هذا التذكير نذكر المثال:

وهذا المثال هو إخراج التراجم لرجال إسنادٍ من «سنن النسائيّ» عمليا، وهو:

قال النسائي: أخبرنا إسماعيل بن مسعود، قال: حدثنا خالد بن الحارث، قال: حدثنا حسين المعلّم، عن عمرو بن شعيب أن أباه حدثه عن عبد الله بن عمرو، قال: لما فتح رسول الله ρ مكةَ؛ قامَ خطيبا فقال في خطبته: «لا يجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها».

هذا الإسناد فيه ستة أشخاص، وهم:

1- إسماعيل بن مسعود.

2- خالد بن الحارث.

3- حسين المعلّم.

4- عمرو بن شعيب.

5- شعيب (والد عمرو).

6- عبد الله بن عمرو (أي: ابن العاص).

وقبل البحث عن تراجم هؤلاء الرواة من كتب التراجم، نقول:

بما أن هذا الإسناد في «سنن النسائي»، إذن فجميع هؤلاء الرواة يمكن العثور على تراجمهم في الكتب التي تولت تراجم رجال الكتب الستة،

إذن فلا حاجة للبحث عن تراجمهم في غير هذه الكتب،

فلنرجع فقط إلى الكتب التي ترجمت لرجال الكتب الستة،ولنأخذ واحدًا منها على سبيل المثال، وهو كتاب: «تقريب التهذيب»، ثم لنبدأ في الخطوات الخمس السابقة.

الخطوة الأولى: استخراج الترجمة:

ولنأخذْ كتاب «تقريب التهذيب» كما ذكرت، ونبدأ باستخراج تراجم الرواة منه، ونبدأ بالراوي الأول، ثم الذي يليه.

أولا: إسماعيل بن مسعود:

نفتش عمن اسمه إسماعيل في حرف (الهمزة)، فنجد أول شخص اسمه إسماعيل في المجلد الأول صفحة 65، لكن اسمه إسماعيل بن أبان، إذن نقلب عدة أوراق لنرى من اسم أبيه مسعود، فنجد في المجلد الأول صفحة 74 اثنين، كل منهما اسمه إسماعيل بن مسعود، وهما: إسماعيل بن مسعود الزرقي، وإسماعيل بن مسعود الجحدري، لكن نستطيع أن نميز إسماعيل بن مسعود الذي هو شيخ النسائي بأنه الجحدري، من أمرين:

أولهما: أن المؤلف رمز بحرف (س) للجحدري، ومعنى هذا الرمز أنه أخرج له النسائي في «سننه»، على حين أنه رمز للزُّرقي بحرف (عس)، ومعناه أنه أخرج له النسائي في «مسند علي» فقط.

وثانيهما: أنه قال عن الزرقي: إنه من الطبقة الخامسة، وهي طبقة صغار التابعين، ولا يمكن للنسائي أن يروي عنه بلفظ (حدثنا) وهو من طبقة صغار الآخذين عن تبع التابعين، وقال عن الجحدري إنه من الطبقة العاشرة، وهو الذي يمكن أن يروي عنه النسائي.

إذن: إسماعيل بن مسعود هو: الجحدري.

ثانيا: خالد بن الحارث:

نفتش عمن اسمه خالد في حرف (الخاء)، فنجد أول من اسمه خالد في المجلد الأول صفحة 211 ، إلا أنه خالد بن إياس،

فنجول بنظرنا بَعْدَه بِعِدَّةِ تراجم، فنراه بعد أربع تراجم في آخر الصفحة ذاتها، وهو خالد بن الحارث الهجيمي،

ولا يوجد من اسمه خالد بن الحارث غيره في رجال الكتب الستة.

إذن: خالد بن الحارث هو: الهجيمي.

ثالثا: حسين المعلم:

نبحث عمن اسمه حسين في حرف (الحاء)،

فنجد في المجلد الأول صفحة 173 هذا العنوان: «ذكر من اسمه الحسين»،

وبما أن الشخص الذي نبحث عن ترجمته لم يُذكر اسم أبيه في الإسناد؛ لذلك ينبغي علينا استعراض من اسمهم حسين كلهم؛ حتى نعثر عليه،

وباستعراض من اسمهم حسين، نعثر على حسين المعلم في المجلد الأول صفحة 175 .

واسمه: حسين بن ذكوان المعلم، وكلمة (المعلم) تقال لمن يعلم الصبيان.

إذن فهو: حسين بن ذكوان المعلم.

رابعا: عمرو بن شعيب:

نبحث عمن اسمه عمرو في حرف (العين)،

فنجد في المجلد الثاني صفحة 65 هذا العنوان: (ذكر من اسمه عَمرو - بفتح أوله -)،

فنبحث عمن اسم أبيه: شعيب،

فنجده في المجلد الثاني صفحة 72 ،

وهو: عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص.

خامسا: شعيب والد عمرو:

نبحث عنه في حرف (الشين)،

فنجد أول من اسمه شعيب في المجلد الأول صفحة 351 ،

وبما أننا عرفنا اسم أبيه - وهو محمد - عندما كنا نبحث عن ترجمة ابنه عمرو؛ إذن نبحث عن اسم أبيه محمد،

فنجد في المجلد الأول صفحة 353 قال عنه المؤلف:

(شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص: صدوقٌ، ثَبَتَ سماعُه من جده).

سادسا: عبد الله بن عمرو (أي ابن العاص):

نبحث عمن اسمه عبد الله في حرف (العين)، فنجد في 1 / 400 هذا العنوان: (ذكر من اسمه: عبد الله)،ثم نبحث عمن اسم أبيه: عمرو،فنجد: (عبد الله بن عمرو بن العاص) في 1 / 436 ،وهو الصحابي المشهور.

الخطوة الثانية: البحث في عدالة الرواة وضبطهم:

بعد أن أخرجنا تراجم رجال الإسناد، وعرفنا مكانها في كتب التراجم؛ ننتقل إلى الخطوة الثانية،

ألا وهي: مرحلة البحث عن عدالة هؤلاء الرجال وضبطهم،

وذلك بقراءة ما قاله علماء الجرح والتعديل عن كل راوٍ خلال ترجمته،

ولنأخذ رجال الإسناد السابق على الترتيب:

أولا: إسماعيل بن مسعود:

قال عنه ابن حجر في «التقريب»: (ثقة)،

وقال عنه الذهبي في «الكاشف»: (ثقة)،

وقال عنه الخزرجي في «الخلاصة»: (قال أبو حاتم: صدوق، وفي الحاشية: وقال: النسائي: ثقة).

ثانيا: خالد بن الحارث:

قال عنه ابن حجر في «التقريب»: (ثقة ثبت)،

وقال عنه الذهبي في «الكاشف»: (قال أحمد: إليه المنتهى في التثبُّت)،

وقال عنه الخزرجي في «الخلاصة»: (قال النسائي: ثقة ثبت، قال القطان: ما رأيت خيرا منه ومن سفيان).

ثالثا: حسين المعلم:

قال عنه ابن حجر في «التقريب»: (ثقة ربما وَهِمَ)، وقال عنه الذهبي في «الكاشف»: (الحسين بن ذكوان المعلم البصري الثقة)، وقال عنه الخزرجي في «الخلاصة»: (وثقه ابن معين، وأبو حاتم).

رابعا: عمرو بن شعيب:

قال عنه ابن حجر في «التقريب»: (صدوق)،وقال عنه الذهبي في «الكاشف»: (قال القطان: إذا روى عنه ثقة؛ فهو حجة، وقال أحمد: ربما احتججنا به ، وقال البخاري: رأيت أحمد، وعليًّا، وإسحاق، وأبا عُبَيْدٍ، وعامة أصحابنا يحتجون به، وقال أبو داود: ليس بحجة)

وقال عنه الخزرجي في «الخلاصة»: (قال القطان: إذا روى عن الثقات؛ فهو ثقة يُحتج به، وفي رواية عن ابن معين: إذا حدث عن غير أبيه؛ فهو ثقة، وقال أبو داود: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ليس بحجةٍ،

وقال أبو إسحاق: هو كأيوب عن نافع عن ابن عمر، ووثقه النسائي، وقال الحافظ أبو بكر بن زياد: صح سماع عمرو من أبيه، وصح سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو، وقال البخاري: سمع شعيب من جده عبد الله بن عمرو).

خامسا: شعيب بن محمد والد عمرو:

قال عنه ابن حجر في «التقريب»: (صدوق)، وقال عنه الذهبي في «الكاشف»: (صدوق)، وقال عنه الخزرجي في «الخلاصة»: (وثقه ابن حبان).

سادسا: عبد الله بن عمرو بن العاص:

صحابي مشهور،الصحابة لا يُبحث عن عدالتهم ولا عن ضبطهم.

خلاصة البحث في عدالة الرواة وضبطهم:

بعد استعراض ما قاله علماء الجرح والتعديل في رجال الإسناد الستة تبين لنا:

أولا: أن الثلاثة الأول، وهم: إسماعيل بن مسعود، وخالد بن الحارث، وحسين المعلم: كلهم عدول ضابطون؛

لأن أئمة الجرح والتعديل وثقوهم، ولم يجرحوا عدالتهم، ولا ضبطهم، ومعلوم لدينا أن الثقة هو: العدل الضابط.

ثانيا: أن السادس، وهو عبد الله بن عمرو صحابي؛ فهو ثقة.

ثالثا: أن الرابع، وهو عمرو بن شعيب: مختلف في توثيقه، لكن من لم يوثقه لم يَعْزُ ذلك إلى جرح في عدالته أو ضبطه،

وإنما عزا ذلك إلى أمر خارج عن العدالة والضبط، وهذا الأمر هو في روايته عن أبيه؛ وهو:هل سمع من أبيه؟

وإذا كان سمع من أبيه؛ فهل كل ما روى عن أبيه سمعه منه؟ لذلك نرى كثيرًا من أئمة الجرح والتعديل يقولون: إذا حَدَّثَ عن غير أبيه؛ فهو ثقة، والخلاصة أن عَمْرًا ثقةٌ في نفسه، فإذا صرح بالتحديث عن أبيه؛ فحديثه حجة ليس فيه شيء. والله أعلم.

رابعا: أن الخامس، وهو شعيب بن محمد: أمره يشبه أمرَ ابنه عمرو؛ فهو في نفسه ثقة، وإنما الخوف في روايته عن جده عبد الله بن عمرو، فهو وإن صح سماعه منه على الراجح، لكن سماعه منه ليس بكثير؛ فيُخشى أن لا يكون سمع منه كلَّ ما روى عنه، وإنما هي صحيفة لعبد الله بن عمرو رواها شعيبٌ وِجَادَةً، ولم يسمعها منه، وإن كان المقصود بجده: محمد بن عبد الله بن عمرو؛ فليس لمحمد صحبة، فيكون الحديث مرسلا.

الخطوة الثالثة: البحث في اتصال السند:

وبعد أن انتهينا من بحث شرطيْ العدالة والضبط في رجال الإسناد نبدأ ببحث الشرط الثالث من شروط صحة الحديث، وهو اتصال السند، فنقول:

- أما **النسائي**؛ فقال: (**أخبرنا** إسماعيل بن مسعود)،

- وأما **إسماعيل بن مسعود**؛ فقال: (**حدثنا** خالد بن الحارث)،

- وأما **خالد بن الحارث**؛ فقال: (**حدثنا** حسين المعلم)،

فهذه العبارات والصيغ في الأداء يستعملها المحدثون في القراءة والسماع من الشيخ، إذن فالسند إلى هنا متصل.

- وأما **حسين المعلم**؛ فقال: (**عن** عمرو بن شعيب)، وعنعنته هذه محمولةٌ على الاتصال؛ لماذا؟

أولا: لأن حسينًا ليس بمدلس أولا،

ثانيا: ولأنه يمكن لقاؤه بعمرو بن شعيب،

ثالثا: ولأنه معروف في التراجم بالأخذ عنه، ومذكور في تلاميذه.

- وأما عمرو بن شعيب؛ فقد صرح بأن أباه حدثه، فالإسناد لا زال متصلا.

- وأما **شعيب بن محمد بن عبد الله**؛ فقال: (**عن** عبد الله بن عمرو)،

وهنا الإشكال؛ لماذا؟

لأن شعيبًا وُصِفَ بالتدليس،

لكن الحافظ ابن حجر ذكره في الطبقة الثانية من المدلسين،

وهي الطبقة التي قال عن أهلها: إنهم ممن احتمل الأئمة تدليسهم، وخرَّجوا لهم في الصحيح؛ لإمامتهم، وقلة تدليسهم في جنبِ مَا رَوَوْا؛

لذلك فإننا نحتمل تدليسه هنا، ونحمل العنعنةَ على السماع؛ لقلة تدليسه، ولأنه ثبت سماعه من جده عبد الله، فالإسناد متصل إن شاء الله.

الخطوة الرابعة: البحث عن الشذوذ والعلة وصعوبته:

أما البحث عن الشذوذ والعلة، فهو أمر أصعب بكثير من البحث في عدالة الرواة وضبطهم واتصال السند؛

لأن الكشف عن الشذوذ والعلة إثباتًا أو نفيًا أمر لا يقوى عليه إلا صاحب الاطلاع الواسع جدًّا على متون الأحاديث وأسانيدها،

وذلك حتى يمكنه معرفة اتفاق أسانيد هذا الحديث في جميع الطرق التي ورد بها الحديث أو عدم اتفاقها.

والطريق إلى كشف علة الحديث: جمع طرقه، والنظر في اختلاف رواته، والمقارنة بين درجاتهم في الحفظ والإتقان.

- وهناك كتب صنفها العلماء لبيان علل الحديث، وتعرف هذه الكتب بكتب العلل.

وذلك مثل كتاب: «علل الحديث» لابن أبي حاتم، وكتاب: «العلل» للدارقطني.

ومثل كتاب: «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد.

الخطوة الخامسة: الحكم على الحديث:

المقصود بالحكم على الحديث: بيان مرتبته من الصحة أو الحسن أو الضعف أو الوضع.

وبالنسبة للحكم على هذا الحديث الذي درسنا إسناده فهو كما يلي:

أولاً: أن رجال الإسناد الستة كلهم ثقات، أي: عدول ضابطون،

يعني أن رجال الإسناد رجال الصحيح، وإن كان بعضهم وهما (عمرو بن شعيب) وأبوه (شعيب) ليسا من أعلى رجال الصحيح، بل هما من أدنى رجال الصحيح.

ثانيًا: أن سند الحديث متصل، وإن كان فيه شوب انقطاع في عنعنة شعيب عن جده عبد الله بن عمرو.

ثالثًا: لم يظهر لي في حدود اطلاعي شذوذ أو علة في سند هذا الحديث أو متنه.

مما تقدم أقول: إن الحديث صحيح،

لكن ليس في قمة أنواع الصحيح، وإنما هو من أدنى مراتب الصحيح أو هو من أعلى مراتب الحسن، والله أعلم.

هذا: وقد روى الحديث آخرون غير النسائي:

منهم: الإمام أحمد في «مسنده»، وأبو داود في «سننه» وسكت عنه، ومعلوم أن ما سكت عنه أبو داود فهو صالح للاحتجاج على المعتمد.

وقد قال الذهبي: (الحسن أيضًا على مراتب:

فأعلى مراتبه: بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وابن إسحاق عن التيمي،

وأمثال ذلك مما قيل إنه صحيح، وهو من أدنى مراتب الصحيح).

استحسان اكتفاء الباحث في الإسناد بقوله: صحيح الإسناد، أو حسن الإسناد، أو ضعيف الإسناد:

مر بنا أن كشف العلة والشذوذ في الحديث نفيًا أو إثباتًا أمر صعب جدًّا لا يقوى عليه كل باحث أو مشتغل بالحديث؛

لذا يستحسن في حق الباحث في الأسانيد أن يقول في نهاية بحثه عن مرتبة الحديث : (صحيح الإسناد)، أو: (حسن الإسناد)، أو: (ضعيف الإسناد).

ولا يتعجل فيقول: (صحيح) أو: (حسن) أو: (ضعيف)؛ لماذا ؟

لأنه بالنسبة لقوله عن الحديث: (صحيح) أو (حسن): ربما يوجد حديث آخر يعارضه في معناه، ويكون سنده أقوى؛ فيكون الحديث الذي حكم عليه بالصحة شاذا، أو ربما اكتشفت علة غامضة لم يستطع الباحث اكتشافها.

وبالنسبة لقوله عن الحديث: (ضعيف) : ربما يوجد له متابع أو شاهد يقويه ويجبره؛ فيرتقي إلى مرتبة الحسن لغيره.

فالأولى في حق الباحث في الأسانيد أن يقول في نهاية بحثه عن الحديث : (صحيح الإسناد)، أو: (حسن الإسناد)، أو: (ضعيف الإسناد).

وقد فعل هذا كثير من الأئمة السابقين، كما مر بنا في محاضرة سابقة.

المحاضرة الرابعة عشر

مراجعة

المحاضرة الاولى

ما تحتاجه دراسة الأسانيد من علم الجرح والتعديل

1- المقصود بدراسة الأسانيد والحكم على الحديث:

المقصود بدراسة الأسانيد: دراسة سلسلة رجال الإسناد.

والمقصود بالحكم على الحديث: تقرير النتيجة التي نتوصل إليها من خلال دراسة الإسناد؛ هذا بالنسبة للحكم على إسناد الحديث.

أما الحكم على متن الحديث: فإنه يحتاج إلى أمور أخرى مهمة.

2- انقسام الحديث إلى سند ومتن.

3- تعريف السند. **4- تعريف المتن.**

5- قيمة السند وأهميته:

الإسناد خصيصة فاضلة لهذه الأمة، وليست لغيرها من الأمم السابقة؛ ولذلك ضاعت وحُرِّفت كتبها السماوية، كما ضاعت أخبار أنبيائها.

ما يُحتاج إليه من علم الجرح والتعديل وتراجم الرواة

1- الحاجة إلى علم الجرح والتعديل للحكم على رجال الإسناد، ومعرفة مرتبة الحديث.

2- شروط قبول الراوي:

أ- العدالة. **ب- الضبط.**

3- بم تثبت العدالة؟

أ- إما بتنصيص مُعَدِّلَين عليها. **ب- أو بالاستفاضة والشهرة.**

4- مذهب ابن عبد البر في ثبوت العدالة، والرد عليه.

5- كيف يُعرف ضبط الراوي؟

يعرف ضبط الراوي **بموافقة الثقات المتقنين في الرواية.**

6- هل يقبل الجرح والتعديل من غير بيان الأسباب؟

أ- أما التعديل؛ فيقبل من غير بيان سببه على المذهب الصحيح المشهور.

ب- وأما الجرح فلا يُقبل إلا مفسرا مُبَيَّنَ السببِ.

7- هل يثبت الجرح والتعديل بقولِ واحدٍ فقط من أهل العلم؟

الصحيح: نعم.

8- اجتماع الجرح والتعديل في راوٍ واحد:

- إذا اجتمع في راو واحد الجرح والتعديل؛ فالمعتمد أنه:

أ- يُقدَّم الجرحُ على التعديل إذا كان الجرح مفسرا،

ب- وإن كان الجرح مبهما غير مفسر؛ قُدِّمَ التعديلُ.

المحاضرة الثانية

ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبهما

- قسم **ابن أبي حاتم** في مقدمة كتابه : «الجرح والتعديل» كُلًّا من ألفاظ الجرح والتعديل إلى أربع مراتب.

ثم زاد **الذهبي** وبعده **العراقي** مرتبة على مراتب التعديل هي أعلى من المرتبة الأولى عند ابن أبي حاتم.

ثم زاد الحافظ **ابن حجر العسقلاني** مرتبة أعلى من المرتبة التي زادها الحافظان الذهبي والعراقي.

فصارت مراتب التعديل ستًا.

وكذلك زاد العلماء على ابن أبي حاتم في مراتب الجرح مرتبتين أخريين، **فصارت مراتب الجرح ستًّا أيضًا.**

مراتب الجرح والتعديل وألفاظها وأحكامها

(أولًا) مراتب ألفاظ التعديل وحكمها:

(أ) مراتب ألفاظ التعديل :

1- ما دلَّ على المبالغة في التوثيق ، أو كان على وزن (أَفْعَل). 2- ثم ما تأكد بصفة أو صفتين من صفات التوثيق.

3- ثم ما عُبِّرَ عنه بصفة دالة على التوثيق من غير توكيد.

4- ثم ما دل على التعديل من دون إشعار بالضبط.

5- ثم ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التجريح.

6- ثم ما أَشْعَر بالقرب من التجريح.

(ب) حكم هذه المراتب :

- المراتب الثلاث الأولي : يُحْتَجُّ بأهلها.

- والمرتبتان الرابعة والخامسة: لا يحتج بأهلهما، ولكن يُكْتَبُ حديثُهم ويُخْتَبَرُ.

- وأهل المرتبة السادسة: لا يحتج بأهلها، ولكن يكتب حديثهم للاعتبار.

(ثانيًا) مراتب ألفاظ الجرح وحكمها:

(أ) مراتب الجرح وألفاظها:

1- ما دل على التليين.

2- ثم ما صُرِّح بعدم الاحتجاج به وشبهه.

3- ثم ما صرح بعدم كتابة حديثه ونحوه.

4- ثم ما فيه اتهام بالكذب أو نحوه.

5- ثم ما دل على وصفه بالكذب ونحوه.

6- ثم ما دل على المبالغة في الكذب.

(ب) حكم هذه المراتب:

1- أهل المرتبتين الأُولَيَيْنِ: لا يحتج بحديثهم، لكن يكتب للاعتبار.

2- وأهل المراتب الأربع الأخيرة: فلا يحتج بحديثهم، ولا يكتب، ولا يعتبر به.

المحاضرة الثالثة

أنواع الكتب المؤلفة في الرجال

أشهر أنواع المصنفات في الرجال:

1- المصنفات في معرفة الصحابة.

2- المصنفات في الطبقات.

3- المصنفات في رواة الحديث عامة.

4- المصنفات في رجال كتب مخصوصة.

5- المصنفات في الثقات خاصة

6- المصنفات في الضعفاء خاصة.

7- المصنفات في رجال بلاد مخصوصة.

أولًا: المصنفات في معرفة الصحابة

أ- تعريف الصحابي.

ب- بم تعرف صحبة الصحابي ؟

1- بالتواتر. 2- أو الشهرة. 3- أو إخبار صحابي.

4- أو إخبار ثقة من التابعين .

5- أو إخبارُه عن نفسه إن كان عَدْلا، وكانت دعواه مُمْكِنة.

ج- تعديل جميع الصحابة: ومعنى عدالتهم : أي تجنُّبُهم تعمد الكذب في الرواية والانحراف فيها ، بارتكاب ما يوجب عدم قبولها.

د- أهمية التصنيف في معرفة تراجم الصحابة وفائدته:

والمصنفات المفردة في تراجم الصحابة كثيرة.

أشهرها ما يلي:

1- «الاستيعاب في معرفة الأصحاب»: لابن عبد البر الأندلسي.

2- «أسد الغابة في معرفة الصحابة»: لابن الأثير الجزري.

3- «الإصابة في تمييز الصحابة»: للحافظ ابن حجر العسقلاني.

المحاضرة الرابعة

ثانيًا: كتب الطبقات

أ- تعريف الطبقة اصطلاحًا: قوم تقاربوا في السن والإسناد، أو في الإسناد فقط.

ب- أنواع المصنفات في الطبقات:

1- «الطبقات الكبرى» : لابن سعد:

أ- مؤلف الكتاب.

ب- موضوع الكتاب: تراجم الصحابة والتابعين فمن بعدهم إلى زمنه.

ج- قيمة كلام ابن سعد في الجرح والتعديل: اعتبر العلماء كلام ابن سعد في الجرح والتعديل مقبولًا؛ لذا يعتبر كتابه هذا مصدرًا معتمدًا من مصادر تراجم رجال الحديث.

2- «تذكرة الحفاظ»: للإمام الذهبي:

أ- مؤلف الكتاب.

ب- موضوع الكتاب: طبقات حفاظ الحديث فقط.

ج- الفترة الزمنية التي ترجم لحفاظها: من طبقة الصحابة إلى طبقة شيوخه.

د- عدد الطبقات في الكتاب.

هـ- عدد التراجم في الكتاب.

و- أهمية الكتاب:

ز- التذييل على الكتاب:

1- الحسيني. 2- وابن فهد المكي. 3- وجلال الدين السيوطي.

ثالثًا: كتب رواة الحديث عامة

أ- موضوع هذه الكتب:

ب- أشهر هذه الكتب: هي:

1- «التاريخ الكبير» : للإمام البخاري.

2- «الجرح والتعديل» : لابن أبي حاتم الرازي.

1- «التاريخ الكبير» : للإمام البخاري:

أ- مؤلف الكتاب.

ب- حجم الكتاب: كتاب كبير، اشتمل على (12315) ترجمة.

ج- منهج ترتيب البخاري للكتاب:

1- رتبه البخاري على حروف المعجم.

2- بدأ الكتاب بأسماء المحمدين.

3- قَدَّمَ في كل اسم: أسماء الصحابة أولًا.

4- ثم ذكر بعد أسماء الصحابة في كل اسم: بقية الأسماء.

د- ألفاظ الجرح والتعديل عند البخاري:

1- ورع البخاري في عبارات الجرح.

2- اصطلاح البخاري في هذه العبارات.

3- سكوت البخاري عن الحكم على الراوي ودلالته.

2- «الجرح والتعديل»: لابن أبي حاتم:

أ- مؤلف الكتاب.

ب- تأثر المؤلف بالبخاري.

ج- قيمة الكتاب وسببها: اعتنى بذكر ما قيل في كل راوٍ من الجرح والتعديل، وَلَخَّصَ تلك الأقوال، وبَيَّنَ رأيه في كثير منها.

د- تراجم الكتاب: تراجمه قصيرة غالبًا.

هـ- ترتيب التراجم في الكتاب.

و- منهج ابن أبي حاتم في الترجمة:

1- يذكر في كل ترجمة اسم الراوي، واسم أبيه، وكنيته، ونسبته، وأشهر شيوخه وتلاميذه، وقليلاً ما يُورد حديثًا من مروياته.

2- ويذكر بلد الراوي ورحلاته والبلد الذي نزل فيه واستقر.

3- كما يذكر شيئًا عن عقيدته إن كانت مخالفة لعقيدة أهل السنة،

4- ويذكر بعض مصنفاته إن كانت له مصنفات.

5- ويشير أحيانًا إلى سنة وفاته.

ز- مقدمة الكتاب وأهميتها:

قَدَّمَ ابن أبي حاتم للكتاب بمقدمة نفيسة كبيرة، هي «تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل».

وهي عبارة عن مدخل للكتاب ذكر فيها أبحاثًا مهمة، فيما يتعلق بالجرح والتعديل.

المحاضرة الخامسة

رابعًا: المصنفات في رجال كتب مخصوصة

- مزية هذه المصنفات، وسببها:

اشتمالها على تراجم جميع الرواة في ذلك الكتاب، وحصر التراجم في رواة ذلك الكتاب بعينه، أو في تلك الكتب المعينة.

- من أشهر هذه المصنفات:

1- «الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد»: للكلاباذي، وهو خاص برجال «صحيح البخاري».

2- «رجال صحيح مسلم»: لابن منجويه.

3- «الجمع بين رجال الصحيحين»: لابن القَيْسراني:

جمع بين كتابيْ الكلاباذي وابن منجويه، و**أشار إلى ما انفرد** به كل واحد منهما، و**استدرك** ما أغفلاه، و**حذف** بعض الاستطرادات وما يمكن الاستغناء عنه، **ورتب** التراجم على حروف المعجم.

4- «التعريف برجال الموطأ»: للحذّاء التميمي.

5- كتب التراجم الخاصة برجال الكتب السِّتَّة وبعض مصنفات لمؤلفيها:

1- كتاب «الكمال في أسماء الرجال»: لعبد الغني المقدسيّ:

أ- مكانة الكتاب وأهميته:

- من أقدم ما وصلنا من كتب تراجم رجال الكتب الستة، و**هو أصل لمن جاء بعده** في هذا الباب.

ب- بعض مآخذ على الكتاب: أطال المؤلف فيه إطالة غير مفيدة في بعض المواضع.

2- كتاب «تهذيب الكمال»: للإمام المزيّ:

أ- سبب تأليف الكتاب.

ب- مكانة الكتاب وأهميته.

ج- بعض مآخذ على الكتاب: أُخذ عليه أنه أطال فيه أيضًا.

د- منهج المزي في الكتاب:

1- ترجم لرجال الكتب الستة، ولرجال المصنفات التي صَنَّفَهَا أصحاب الكتب الستة، مع ترك مصنفاتهم المتعلقة بالتواريخ.

2- رَمَزَ في كل ترجمة رموزًا تدل على المصنفات التي روت أحاديثَ من طريق صاحب الترجمة.

3- ذكر في ترجمة كل راوٍ: شيوخه وتلاميذه على الاستيعاب

بقَدْرِ ما تيسر له.

4- رتب شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه على حروف المعجم.

5- ذكر سنة وفاة الرجل، والخلاف وأقوال العلماء فيها تفصيلًا.

6- ذكر عددًا من التراجم ولم يُعَرِّف بهم، وعددهم قليل جدًّا.

7- أطال الكتاب بإيراده كثيرًا من الأحاديث التي يُخَرِّجُهَا من مروياته العالية.

8- رَتَّبَ أسماء التراجم على أَحرف المعجم، بما فيها أسماء الصحابة مخلوطةً مع أسماء غيرهم، وابتدأ في حرف (الهمزة) بمن اسمه أحمد، وفي حرف (الميم) بمن اسمه محمد.

9- نَسَبَ الأقوال في الجرح والتعديل إلى قائليها.

10- نَبَّهَ على ترتيبات بعض الأسماء المبهمة، أو المكنية، وما أشبه ذلك.

11- ذكر في أول الكتاب ثلاثة فصول: في شروط الأئمة الستة، وفي الحث على الرواية عن الثقات، والثالث: في الترجمة النبوية.

12- حذف عدة تراجم ممن ترجم لهم صاحب «الكمال».

13- الرموز التي ذكرها في كتابه عددها سبعة وعشرون رمزا.

المحاضرة السادسة

3- «إكمال تهذيب الكمال»: لعلاء الدين مُغْلَطاي:

أ- موضوعه: ذَيَّل فيه على كتاب المزي «تهذيب الكمال»، وأكمله.

ب- قيمته: هو كتاب كبير جليل نافع، وقد ذكر الحافظ ابن حجر أنه انتفع بكتاب مغلطاي هذا.

4- «تذهيب التهذيب»: للذهبي:

أ- موضوعه: موضوعه كموضوع الكتاب الأصل «تهذيب الكمال».

ب- زيادات الذهبي في هذا الكتاب: زاد الذهبي فيه بعض التراجم التي استدركها على المزي.

5- «الكاشف»: للذهبي:

أ- موضوعه: مختصرٌ من كتاب «تهذيب الكمال»، مع الاقتصار على تراجمِ رجالِ الكتب الستة دون غيرهم.

ب- منهج الذهبي فيه:

1- اشتملت كل ترجمة على: اسم الراوي، واسم أبيه، وجده أحيانا، وكنيته، ونسبته، وأشهر شيوخه، وأشهر تلاميذه: اثنين أو ثلاثة غالبا في كلٍّ من الشيوخ والتلاميذ، وذكر كلمة أو جملة لَخَّصَ فيها حال الراوي من حيث التوثيق أو التجريح، ثم ذكر سنة وفاته.

2- رتب الأسماء على حروف المعجم، وابتدأ حرف الهمزة بمن اسمه أحمد، كما ابتدأ حرف الميم بمن اسمه محمد.

ج- رموز الكتاب: عددها ثماني رموز.

د- ملاحظة على كلام ابن حجر عن هذا الكتاب.

6- «تهذيب التهذيب»: لابن حجر:

أ- موضوعه: اختصار وتهذيب كتاب «تهذيب الكمال» للمزي.

ب- منهج ابن حجر فيه:

1- اقتصر على ما يُفيد الجرح والتعديل.

2- حذف الأحاديث التي يخرجها المزي من مروياته العالية.

3- حذف كثيرًا من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه.

4- لم يحذف شيئا من التراجم القصيرة في الغالب.

5- رتب الشيوخ والتلاميذ على التقدم في السن، والحفظ، والإسناد، والقرابة، وما إلى ذلك.

6- حذف كلاما كثيرًا لا يدل على توثيق ولا تجريح.

7- زاد أقوالًا لأئمة التجريح والتعديل.

8- حذف كثيرًا من الخلاف في وفاة الرجل.

9- لم يحذف من تراجم "تهذيب الكمال" أحدا.

10- زاد بعض التراجم التي رأى أنها على شرطه.

11- زاد كلاما من عنده، وكان يصدره بقوله: (قلت).

12- التزم الرموز الذي ذكرها المزي، لكنه حذف منها ثلاثة، وهي: (مق) و(سي) و(ص).

13- أورد التراجم على الترتيب الذي في الأصل.

14- حذف الفصول الثلاثة التي ذكرها المزيُّ في أول كتابه.

ج- قيمة كتاب «تهذيب التهذيب».

د- نقد ورده.

المحاضرة السابعة

7- «تقريب التهذيب»: لابن حجر:

أ- موضوعه: كتاب **مختصر جدًّا**، اختصر فيه كتابه «تهذيب التهذيب» في نحو سدس حجمه.

ب- منهج ابن حجر فيه:

1- بالنسبة للتراجم:

ذكر جميع التراجم التي في «تهذيب التهذيب».

2- بالنسبة لترتيب التراجم:

رَتَّبَها على الترتيبِ نفسه الذي في «تهذيب التهذيب».

3- بالنسبة للرموز المستعملة:

رَمَزَ ابن حجر بالرموز نفسها التي ذكرها في كتابه «تهذيب التهذيب»، لكنه غَيَّرَ رمزَ السنن الأربعة إذا كانت مجتمعةً.

وزاد رمزًا لم يكن في «تهذيب التهذيب»، وهو كلمة: (تمييز).

4- بالنسبة لمراتب الرواة من حيث الجرح والتعديل:

ذكر ابن حجر مراتب الرواة في مقدمة الكتاب، وجعلهم محصورين في اثنتي عشرة مرتبة، وذكر ألفاظ الجرح والتعديل المقابلة لكل مرتبة.

5- بالنسبة لطبقات الرواة :

ذكر ابن حجر في مقدمة الكتاب أيضًا طبقات الرواة المترجمين،

وجعلهم اثنتي عشرة طبقة أيضًا.

6- زيادات ابن حجر في الكتاب:

زاد ابن حجر في آخر هذا الكتاب على ما في كتاب «تهذيب التهذيب» فصلاً يتعلق بِبَيَان المبهمات من النسوة.

و- خلاصة الرأي في الكتاب.

ز- ملاحظة على الكتاب.

المحاضرة الثامنة

8- «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال»: للخزرجي الأنصاري:

أ- موضوعه: مختصر من «تذهيب تهذيب الكمال» للذهبي.

ب- منهج الخزرجي فيه:

1- الرواة المترجم لهم: ترجم للرواة المُخَرج لهم في الكتب الستة وأشهر مصنفات أصحابها.

2- رموز الكتاب: عددها سبعة وعشرون رمزًا, **وزاد عليها رمزًا آخر**، وهو كلمه (تمييز).

3- أقسام الكتاب: قسم الكتاب إلى كتابين: الأول لتراجم الرجال, والثاني لتراجم النساء.

4- ترتيب الأسماء في الكتاب:

أ- رتب الأسماء على الحروف، لكنه ابتدأ حرف الهمزة بمن اسمه أحمد, وابتدأ حرف الميم بمن اسمه محمد.

ب- وإذا كان اسم بعض الرواة لا يشاركه فيه أحد, وضعه في فصل في آخر الحرف , وسمى ذلك الفصل (فصل التفاريق).

5- صياغة التراجم:

أ- لم يلتزم الخزرجي في صياغته للترجمة منهجًا معينًا كما فعل الحافظ ابن حجر في «التقريب».

ب- لكنه التزم دائما ذكر بعض شيوخ صاحب الترجمة وبعض تلاميذه، والغالب أنه يذكر بين الواحد والثلاثة منهم.

هـ- يذكر بعض أقوال أئمة الجرح والتعديل منسوبة لأصحابها، دون أن يلخصها بحكم من عنده.

6- زيادات الخزرجي: زاد بعض التراجم على ما في الأصل.

ج- مآخذ على الكتاب:

1- عدم ذكر ما قيل من جرح أو تعديل في كثير من التراجم.

2- عدم ذكر تاريخ الوفاة في كثير من التراجم أيضا.

6- «التذكرة برجال العشرة»: للشريف الحسيني:

أ- موضوعه: يشتمل على تراجم رواةِ **الكتب الستة**، بالإضافة إلى **أربعة كتب** لأصحاب أئمة المذاهب الأربعة، وهي: «الموطأ» لمالك ، و«مسند الشافعي»، و«مسند أحمد»، و«مسند أبي حنيفة» الذي خَرَّجه ابن خُسْرو من حديث أبي حنيفة.

ب- غاية الحسيني من هذا الكتاب: جمع أشهر الرواة في القرون الثلاثة الفاضلة، الذين اعتمدهم أصحاب المصنفات الستة المشهورة، وأصحاب المذاهب الأربعة المشهورة.

ج- رموز الكتاب: عددها ثلاثة عشر رمزًا.

7- «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة»: لابن حجر:

أ- موضوعه: تراجم الرجال الموجودين في المصنفات الحديثيّة المشهورة التي لأصحاب المذاهب الأربعة، ممن لم يترجم لهم المزي في «تهذيب الكمال».

ب- علاقة هذا الكتاب بكتاب «التذكرة» للحسيني:

1- استفاد ابن حجر منه، فالتقط منه تراجم الرجال الذين لم يترجم لهم المزي في «تهذيب الكمال».

2- تعقبه في بعض أوهامه.

3- زاد على التراجم التي ذكرها الحسيني في كتابه تراجم أخرى تتبعها من كتب حوت أحاديث عن أئمة المذاهب الأربعة.

د- رموز الكتاب:ترك ابن حجر الرموز للأئمة الأربعة على ما اختاره الشريف الحسيني في كتابه «التذكرة»، وزاد رمزًا واحدًا، وهو: (هب).

المحاضرة التاسعة

(خامسًا) المصنفات في الثقات خاصة

أ- موضوع هذه المصنفات. ب- فائدة هذه المصنفات.

ج- أشهر هذه المصنفات:

1- «كتاب الثقات»: للعجلي:

- منهج العجلي في التوثيق: كان متساهلًا.

2- «كتاب الثقات»: لابن حبان:

أ- ترتيبه: مرتب على الطبقات، ثم كل طبقة على حروف المعجم داخل تلك الطبقة. وجعله من ثلاثة أجزاء: الأول لطبقة الصحابة، والثاني لطبقة التابعين، والثالث لطبقة أتباع التابعين.

ب- منهج ابن حبان في التوثيق: ابن حبان من كبار أئمة الحديث، لكنه متساهل في التوثيقَ أيضًا؛ لذا يعد توثيقه عند كثيرين من أدنى درجات التوثيق.

3- «تاريخ أسماء الثقات ممن نُقل عنهم العلمُ»: لابن شاهين:

- ترتيبه: على حروف المعجم.

- واقتصر في الترجمة على اسم الشخص واسم أبيه، ونَقَلَ أقوالَ أئمةِ الجرحِ والتعديلِ فيه، وربما ذَكَرَ بَعْضَ شيوخِ وتلاميذِ صاحبِ الترجمة.

<u>سادسا: المصنفات في الضعفاء خاصة</u>

أ- موضوع هذه المصنفات.

ب- أشهر هذه المصنفات:

1- «الضعفاء الكبير»: للبخاري.

2- «الضعفاء الصغير»: للبخاري:

- ترتيبه: على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول من الاسم.

3- «الضعفاء والمتروكون»: للنسائي:

أ- ترتيبه: على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول من الاسم.

ب- منهج النسائي في التجريح: يُعَدُّ النسائيُّ من المتشددين في جرح الرجال.

4- «كتاب الضعفاء»: للعقيلي:

- موضوع الكتاب: كتاب كبير، ترجم فيه مؤلفه لأنواع كثيرة من الضعفاء، والمنسوبين إلى الكذب والوضع.

5- «معرفة المجروحين من المحدثين»: لابن حبان:

أ- ترتيبه: مرتب على حروف المعجم.

ب- منهج ابن حبان: يعتبر ابن حبان من المتشددين في الجرح.

6- «الكامل في ضعفاء الرجال»: لابن عدي:

أ- ترتيبه: مرتب على حروف المعجم.

ب- منهج ابن عدي في هذا الكتاب: ذكر كُلّ مَنْ تُكُلِّمَ فيه بجرح.

7- «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»: الذهبي:

هذا الكتاب من أجمع الكتب في تراجم المجروحين.

أ- منهج الذهبي في هذا الكتاب: ذكر كُلّ مَنْ تُكُلِّمَ فيه.

ب- ترتيب الكتاب: مرتب على حروف المعجم بالنسبة للاسم واسم الأب.

ج- قيمة الكتاب وأهميته: من أجود الكتب والمصادر في معرفة الرواة المتكلم فيهم.

8- «لسان الميزان»: لابن حجر:

أ- موضوع الكتاب، ومنهج المؤلف فيه:

1- هذا الكتاب التقط فيه مؤلفه من كتاب «ميزان الاعتدال» التراجمَ التي ليست في كتاب «تهذيب الكمال».

2- وزاد عليها جملةً كثيرةً من التراجمِ المتكلَّم فيها.

3- فما زاده من التراجم؛ جعل أمامه رمز (ز)، وما زاده من ذيل الحافظ العراقيّ على «ميزان الاعتدال» رَمَزَ له بـ (ذ) إشارة إلى أنه من ذيل شيخه العراقيّ.

4- ختم كلام الذهبي بقوله: (انتهى)، وما بعدها فهو من كلامه.

5- جرد الأسماء التي حذفها من «ميزان الاعتدال»، ثم سردها في فصل ألحقه في آخر الكتاب.

ب- ترتيب الكتاب: مرتب على حروفِ المعجم،

سابعا: المصنفات في رجال بلاد مخصوصة

أ- موضوع هذه المصنفات.

ب- من أمثلة هذه المصنفات:

1- «تاريخ واسط»: لأبي الحسن المشهور بِـ **(بَحْشَل).**

2- «مختصر طبقات علماء أفريقيا وتونس»: للمعافري الطلمنكي.

3- «تاريخ الرَّقَّة»: للقشيري.

4- «تاريخ داريا»: للداراني.

5- «ذكر أخبار أصبهان»: لأبي نعيم الأصبهانيّ.

6- «تاريخ جرجان»: لأبي القاسم السهميّ.

7- «تاريخ بغداد»: للخطيب البغداديّ.

وأكثر هذه الكتب مرتب على حروف المعجم.

المحاضرة العاشرة

مراحل دراسة الأسانيد

- تمهيد: بعض الأحاديث لسنا في حاجة للبحث في أسانيدها، وهي:

1- الأحاديث التي في «الصحيحين» أو أحدهما:

فوجود الحديث في أحد «الصحيحين» يكفي للحكم على صحة الحديث، ولا حاجة إلى البحث في إسناده.

2- الأحاديث التي في كتاب التُزِمت صحتُه:

أ- الزيادات والتتمات التي في المستخرجات على الصحيحين.

ب- «صحيح ابن خزيمة».

ج- «صحيح ابن حبان»: لكن ابن حبان متساهل في التصحيح.

د- «صحيح ابن السكن»: وهو كتاب محذوف الأسانيد.

هـ- «المستدرك على الصحيحين»: للحاكم: وَهُوَ وَاسِعُ الْخَطْوِ فِي شَرْطِ الصَّحِيحِ، مُتَسَاهِلٌ فِي الْقَضَاءِ بِهِ.

3- الأحاديث التي نص الأئمة المعتمدون على تصحيحها:

بشرط أن: ينص المؤلف فيها على صحة تلك الأحاديث، أو ينص علي صحتها أحد الأئمة، وينقل عنه ذلك بالإسناد صحيح.

4- الأحاديث التي حكم عليها الأئمة وبينوا مراتبها:

وهذه الأحاديث إن صدر الحكم عليها من إمام معتمد من أئمة الحديث، ولم يكن معروفا بالتساهل في حكمه، فإننا نستغني بدراسة الأئمة وحكمهم عليها، ولا نحتاج لدراستها والبحث في أسانيدها.

- حاجتنا إلى البحث في أسانيد الأحاديث التي لم يسبق الحكم عليها.

المحاضرة الحادية عشر

طريقة دراسة الإسناد

اتفق علماء مصطلح الحديث على أن شروط الحديث الصحيح خمسة، لذا فإن دراسة الإسناد تتطلب البحث عن تحقق هذه الشروط الخمسة في الإسناد أو تحقق بعضها.

لذلك فإن أول عمل نبدأ به لدراسة الإسناد هو:

- البحث في تراجم رجال الإسناد؛ وذلك لمعرفة ما قاله علماء الجرح والتعديل في عدالتهم وضبطهم، وهذا ما يحقق لنا معرفة وجود الشرط الأول والثاني في الإسناد أو عدم وجودهما.

ثم ننتقل إلى البحث عن وجود أو عدم وجود الشرط الثالث، وهو: اتصال السند.

ثم ننتقل إلى البحث عن وجود أو عدم وجود: الشذوذ والعلة.

وبناء على بحثنا في كل ما سبق فإننا نختم ذلك بـ : الحكم على الحديث.

وفي الخطوة الأولى -وهي: البحث في تراجم رجال الإسناد- نحتاج إلى معرفة كيفية استخراج الترجمة من كتب الرجال.

1- كيفية إخراج الترجمة

2- البحث في عدالة الرواة وضبطهم

3- البحث في اتصال السند.

4- البحث عن الشذوذ والعلة وصعوبته

وهناك كتب صنفها العلماء لبيان علل الحديث، وتعرف هذه الكتب بكتب العلل.

فهذه الكتب يمكن الاستعانة بها في كشف علل الحديث.

المحاضرة الثانية عشر

5- الحكم على الحديث

وتأتي هذه الخطوة ثمرة الخطوات السابقة.

ويستحسن في حق الباحث في الأسانيد أن يقول في نهاية بحثه عن مرتبة الحديث : (صحيح الإسناد)، أو: (حسن الإسناد)، أو: (ضعيف الإسناد).

وقد فعل هذا كثير من الأئمة السابقين.

خلاصة المراحل في دراسة الإسناد

1- إخراج التراجم لرواة الإسناد من كتب التراجم.

2- يُنتبه لكشف اتصال السند أو انقطاعه إلى ما يلي:

أ- مواليد الرواة ووَفَيَاتهم داخل التراجم.

ب- تراجم المدلسين، لا سيما إذا عنعنوا ولم يصرحوا بالسمع.

ج- أقوال الأئمة في سماع بعض الرواة من بعض أو عدم سماعهم.

3- يلاحظ - بالنسبة لعدالة الرواة وضبطهم - ما يلي:

أ- ألفاظ الجرح والتعديل، ووضع هذه الألفاظ في مراتبها.

ب- كيفية العمل عند تعارض الجرح والتعديل في الراوي الواحد.

ج- قائل ألفاظ الجرح والتعديل، وهل له اصطلاح خاص فيها.

د- المتشددون والمتساهلون في الجرح والتعديل من الأئمة:

هـ- أقوال الأقران بعضهم في بعض.

4- أن لا يحكم على الحديث قبل النظر في كتب العلل لكشف العلة والشذوذ، أو عدمهما.

5- استحسان الاكتفاء في الحكم على الحديث بقول الباحث: (صحيح الإسناد)، أو: (حسن الإسناد)، أو: (ضعيف الإسناد).

المحاضرة الخامسة عشر

(تابع 3) مراحل دراسة الأسانيد

2- مثال ليس من أحاديث الكتب الستة

التدريب على استخراج الترجمة من كتب الرجال

المثال الثاني لدراسة الحديث عمليًّا

نحاول في هذه المحاضرة، كما في محاضرة سابقة، التدريبَ العمليَّ على كيفيَّة استخراجِ الترجمةِ من كتبِ الرجالِ، ومحاولة الحكم على رجال الإسناد؛ للتوصل من هذه الدراسة إلى الحكم على الحديث صحةً أو ضعفًا.

ونبدأ في هذه المحاضرة بالمثال الثاني، وهو من خارج أحاديث الكتب الستة.

وقبل المثال نذكِّر بخلاصة ما سبق أن شرحناه نظريًّا في محاضرات سابقة، وهو:

طريقة دراسة الإسناد:

اتفق علماء مصطلح الحديث على أن شروط الحديث الصحيح خمسة؛ لذا فإن دراسة الإسناد تتطلب البحث عن تحقق هذه الشروط الخمسة في الإسناد أو تحقق بعضها.

لذلك فإن أول عمل نبدأ به لدراسة الإسناد هو:

البحث في تراجم رجال الإسناد؛ وذلك لمعرفة ما قاله علماء الجرح والتعديل في عدالتهم وضبطهم، وهذا ما يحقق لنا معرفة وجود الشرط الأول والثاني في الإسناد أو عدم وجودهما.

ثم ننتقل إلى البحث عن وجود أو عدم وجود الشرط الثالث، وهو: اتصال السند.

ثم ننتقل إلى البحث عن وجود أو عدم وجود: الشذوذ والعلة.

وبناء على بحثنا في كل ما سبق فإننا نختم ذلك بـ : الحكم على الحديث.

وفي الخطوة الأولى -وهي: البحث في تراجم رجال الإسناد- نحتاج إلى معرفة كيفية استخراج الترجمة من كتب الرجال.

إذن الخطوات هي:

الخطوة الأولى: استخراج الترجمة.

الخطوة الثانية: البحث عن عدالة الرواة وضبطهم.

الخطوة الثالثة: البحث في اتصال السند.

الخطوة الرابعة: البحث عن الشذوذ والعلة وصعوبته.

الخطوة الخامسة: الحكم على الحديث:

وتأتي هذه الخطوة ثمرة الخطوات السابقة.

خلاصة المراحل في دراسة الإسناد:

1- إخراج التراجم لرواة الإسناد من كتب التراجم.

2- يُنتبه لكشف اتصال السند أو انقطاعه إلى ما يلي:

أ- مواليد الرواة ووَفَيَاتهم داخل التراجم.

ب- تراجم المدلسين، لا سيما إذا عنعنوا ولم يصرحوا بالسماع.

ج- أقوال الأئمة في سماع بعض الرواة من بعض أو عدم سماعهم.

3- يلاحظ - بالنسبة لعدالة الرواة وضبطهم - ما يلي:

أ- ألفاظ الجرح والتعديل، ووضع هذه الألفاظ في مراتبها.

ب- كيفية العمل عند تعارض الجرح والتعديل في الراوي الواحد.

ج- قائل ألفاظ الجرح والتعديل، وهل له اصطلاح خاص فيها.

د- المتشددون والمتساهلون في الجرح والتعديل من الأئمة:

هـ- أقوال الأقران بعضهم في بعض.

4- أن لا يحكم على الحديث قبل النظر في كتب العلل لكشف العلة والشذوذ، أو عدمهما.

5- استحسان الاكتفاء في الحكم على الحديث بقول الباحث: (صحيح الإسناد)، أو: (حسن الإسناد)، أو: (ضعيف الإسناد).

وبعد الانتهاء من هذا التذكير نذكر المثال:

وهذا المثال الآخر لدراسة الإسناد، اخترته من غير الكتب الست؛ ليتدرب الباحث على إخراج بعض التراجم من الكتب التي لم تترجم لرجال الكتب الستة،

هذا المثال من سنن الدارقطني، وهو:

قال الدارقطني: حدثنا عبد الله بن محمد بن سعيد الجَمَّال، قال: حدثنا هاشم بن الجنيد أبو صالح، قال: حدثنا عبد المجيد بن أبي رواد، قال: حدثنا مروان بن سالم، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ρ : «إنما هلكت بنو إسرائيل حين حدث فيهم المولَّدون أبناء سبايا الأمم، فوضعوا الرأي فضلوا».

هذا الإسناد فيه سبعة أشخاص، وهم:

1- عبد الله بن محمد بن سعيد الجَمَّال.

2- هاشم بن الجنيد أبو صالح.

3- عبد المجيد بن أبي رواد.

4- مروان بن سالم.

5- الكلبي.

6- أبو صالح.

7- أبو هريرة.

الخطوة الأولى: استخراج الترجمة:

1- عبد الله بن محمد بن سعيد الجَمَّال:

ننظر أولاً إلى مؤلف «السنن»، وهو الدارقطني فنرى أنه ولد سنة 306 هـ ، وتوفي سنة 385 هـ ،

إذن هو متأخر في الزمن، فليس في شيوخه المباشرين راو من رجال الكتب الستة، فعلينا أن نبحث عن مصدر آخر للتراجم،

فننظر إلى منطقة الدارقطني، فنرى أنه من محلة في بغداد تسمى (دار القطن)، فهو بغدادي إذن، فيغلب على الظن أن يكون شيخه المباشر من بغداد،

ونحن نعلم أن للخطيب البغدادي كتابًا كبيرًا في تراجم محدثي بغداد وعلمائها وأعيانها، وهو «تاريخ بغداد»،

فنتناوله، ونراجع فيه في حرف (العين) فيمن اسمه: عبد الله؛ لنرى عبد الله بن محمد بن سعيد الجَمَّال،

فنجده في المجلد العاشر ص 120، ونجد هناك أن الخطيب البغدادي صاحب الكتاب يقول عنه:

(أبو محمد المقرئ المعروف بابن الجَمَّال).

2- هاشم بن الجنيد أبو صالح:

لم أجد ترجمته فيما اطلعت عليه في كتب التراجم، بعد البحث والتحري الكثير، والاستعانة ببعض المشايخ والإخوان؛

فعسى أن نعثر عليه في المستقبل إن شاء الله تعالى.

3- عبد المجيد بن أبي رواد:

نجد الذهبي ترجم له في كتابه: «ميزان الاعتدال».

4- مرْوان بن سالم الجزري:

نجد الذهبي ترجم له أيضًا في كتابه: «ميزان الاعتدال».

5- الكلبي:

نبحث عنه في كتب التراجم التي ذكرت فصولًا خاصة بالنِّسب، ومنها كتاب: «ميزان الاعتدال»، حتى نعرف اسمه.

ومن خلال مراجعة كتاب: «ميزان الاعتدال» يتبين لنا أن هذا الراوي هو:

محمد بن السائب، أبو النضر، الكوفي، النسابة، المفسر.

6- أبو صالح:

وكيفية الاهتداء لاسمه هو مراجعته في باب الكنى أولا؛ فتجده في «الميزان» في المجلد الرابع صفحة 538، فنجد أنه:

باذام، مولى أم هانئ.

7- أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسي:

صحابي مشهور.

الخطوة الثانية: البحث في عدالة الرواة وضبطهم:

1- عبد الله بن محمد بن سعيد الجَمَّال:

قال الخطيب البغدادي في كتاب: «تاريخ بغداد» عنه:

(أبو محمد المقرئ المعروف بابن الجَمَّال)،

ثم قال الخطيب:

(أخبرنا محمد بن علي بن الفتح، قال: سمعت أبا الحسن الدارقطني ذكر أبا محمد بن الجَمَّال، فقال: **كان من الثقات،** ثم روى أنه مات سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة للهجرة).

2- هاشم بن الجنيد أبو صالح:

لم أجد ترجمته فيما اطلعت عليه في كتب التراجم، بعد البحث والتحري الكثير، والاستعانة ببعض المشايخ والإخوان؛

فعسى أن نعثر عليه في المستقبل إن شاء الله تعالى.

3- عبد المجيد بن أبي رواد:

قال عنه الذهبي في «الميزان»:

(صدوق مرجئ كأبيه، وثقه الإمام يحيى بن معين وغيره، وقال أبو داود: ثقة داعية إلى الإرجاء، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، يُكتب حديثه، وقال الدارقطني: لا يُحتج به ويعتبر به.

مات سنة 206 للهجرة).

4- مرْوان بن سالم الجزري:

قال عنه الذهبي في «الميزان»:

(قال أحمد وغيره: ليس بثقة،

وقال الدارقطني: متروك،

وقال البخاري ومسلم وأبو حاتم: منكر الحديث،

وقال أبو عروبة الحراني: يضع الحديث،

وقال ابن عدي: عامة أحاديثه لا يتابعه الثقات عليها).

5- الكلبي محمد بن السائب أبو النضر الكوفي النسابة المفسر:

قال عنه الذهبي في «الميزان»:

(عن ابن معين: ليس بثقة،

وقال الجوزجاني وغيره: كذاب،

وقال الدارقطني وجماعة: متروك)،

وقد لخص أمره ابن حجر في «التقريب»؛ فقال: (متهم بالكذب، ورُمي بالرفض).

6- أبو صالح باذام، مولى أم هانئ:

تابعي:

قال عنه الذهبي في «الميزان»:

(ضعّفه البخاري،

وقال النسائي: باذام ليس بثقة،

وقال ابن معين: ليس به بأس).

وقد لخص الحافظ في «التقريب» القول فيه؛ فقال: (ضعيف، مدلِّس).

7- أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسي:

صحابي مشهور.

خلاصة البحث في عدالة الرواة وضبطهم:

أما الراوي الأول؛ فهو ثقة.

وأما الثاني؛ فلم نجده.

وأما الثالث؛ فهو صدوق داعية إلى الإرجاء.

وأما الرابع؛ فمتروك الحديث متهم بالوضع.

وأما الخامس؛ فمتهم بالكذب ورُمي بالرفض.

وأما السادس؛ فضعيف مدلس.

الخطوة الثالثة: البحث عن اتصال السند:

لسنا في حاجة إلى البحث عن اتصال السند، لماذا؟

لظهور الضعف الواضح على عدد من رجال الإسناد،

بل إن بعض هذا الضعف من النوع الشديد.

الخطوة الرابعة: البحث عن الشذوذ والعلة وصعوبته:

لسنا في حاجة أيضًا إلى البحث عن الشذوذ والعلة، لماذا؟

للسبب السابق ذكره،

ألا وهو ظهور الضعف الواضح على عدد من رجال الإسناد،

وبعض هذا الضعف من النوع الشديد.

الخطوة الخامسة: الحكم على الحديث:

كما ذكرنا في خلاصة البحث في عدالة الرواة وضبطهم:

فالراوي الأول:ثقة، والثاني: لم نجده، والثالث: صدوق داعية إلى الإرجاء، والرابع: متروك الحديث متهم بالوضع، والخامس: متهم بالكذب ورُمي بالرفض، والسادس: ضعيف مدلس.

فمما تقدم يتبين أن إسناد الحديث من نوع: (المتروك)؛

لأن في إسناده راويين متروكيْن، وراويًا متهمًا بالكذب.

والمتروك من أسوأ أنواع الضعيف.

والسؤال هنا: هل يستحسن الاكتفاء في مثل هذا الموضع بالقول: (صحيح الإسناد)، أو (حسن الإسناد)، أو (ضعيف الإسناد) ؟

فقد مر بنا أنه **يستحسن في حق الباحث** في الأسانيد أن يقول في نهاية بحثه عن مرتبة الحديث : (صحيح الإسناد)، أو: (حسن الإسناد)، أو: (ضعيف الإسناد).

ولا يتعجل فيقول: (صحيح) أو: (حسن) أو: (ضعيف)؛ لماذا؟

لأنه بالنسبة لقوله عن الحديث: (صحيح) أو (حسن): ربما يوجد حديث آخر يعارضه في معناه، ويكون سنده أقوى؛ فيكون الحديث الذي حكم عليه بالصحة شاذا، أو ربما اكتشفت علة غامضة لم يستطع الباحث اكتشافها.

وبالنسبة لقوله عن الحديث: (ضعيف) : ربما يوجد له متابع أو شاهد يقويه ويجبره؛ فيرتقي إلى مرتبة الحسن لغيره.

لكن:

هنا الإسناد شديد الضعف، وهو من النوع الذي لا يتقوى بغيره، ولا يصلح هو أن يقوي غيره.

وبناءً على ذلك:

فليس علينا من بأس إن أطلقنا الحكم على الحديث، وليس على الإسناد فقط.